

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء القطاع المصرفي
(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين)

محمد سيف الدين أمين جبر

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441 هـ / 2019 م

"تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء القطاع المصرفي"

(دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد:

محمد سيف الدين أمين جبر

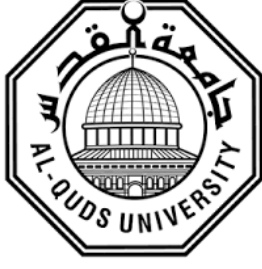
بكالوريوس محاسبة من جامعة النجاح الوطنية (فلسطين)

المشرف: د. كامل أبو كويك

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة و الضرائب من كلية

الأعمال و الاقتصاد / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

1441 هـ / 2019 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

ماجستير المحاسبة و الضرائب

إجازة الرسالة

تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء القطاع المصرفي

الطالب: محمد سيف الدين أمين جبر

الرقم الجامعي: 21620245

المشرف: د. كامل ابو كويك

نوقشت هذه الرسالة و اجيزت بتاريخ 21 / 12 / 2019 من اعضاء لجنة المناقشة المدرجة

اسماؤهم و توقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. كامل ابو كويك

ممتحناً داخلياً: د. إبراهيم عتيق

ممتحناً خارجياً: د. مجدي الكبيجي

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

القدس - فلسطين

1441 هـ / 2019 م

إلى ذاك النائم تحت الثرى طويلاً.... والذي
العزیز رحمہ اللہ و جزاه عنی خیر الجزاء
إلى من أنقضت شقاوتي مضجعتها.... أمي
الحبيبة ادا م اللہ علیها ثوب الصحة و العافية
إلى جنتي في الدنيا

إقرار

أقر انا معد هذه الرسالة انها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، و انها نتيجة
ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد، و أن هذه الدراسة أو أي جزء
منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

محمد سيف الدين أمين جبر

التاريخ: 2019 / 12 / 21

الشكر و التقدير

الحمد لله حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه إذ من علي إتمام هذه الدراسة، و امتثالاً لحديث سيدنا المصطفى عليه و على آله الصلاة و السلام إذ قال: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بدايةً بجزيل الشكر و الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور كامل أبو كويك لقبوله الإشراف على دراستي هذه، و لما كان له من دورٍ كبيرٍ في توجيهي و إرشادي طوال فترة دراستي و إعدادي لهذه الدراسة، فأثرها بأفكاره و علمه، كما و أتقدم بخالص شكري و تقديري لأساتذتي الأفاضل؛ الدكتور نافع عساف و الدكتور ساهر عقل لجهودهم و ملاحظاتهم لتحكيم أداة الدراسة، و شكري الخاص للدكتور محمد نزال لمساعدته لي في جانب التحليل الإحصائي للبيانات المالية.

و خالص شكري و تقديري إلى من هم سندي و فخري؛ أخوتي و أخواتي و زوجتاي و فلذات كبدي حفظهم الله و رعاهم لما قدموه لي من عون و مساندة طوال فترة دراستي.

كما و أتقدم بخالص شكري و تقديري للإدارات العامة للبنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين و التي أدرجت ضمن عينة الدراسة على كافة البيانات التي قدموها و استجاباتهم لتعبئة الاستبانة و التي كان لها دور كبير في إثراء هذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة

منهج للإبلاغ المالي يتطلب من الشركات او يلزمها بقياس و الإفصاح عن الأصول بالأسعار التي يتم بيعها بها و الالتزامات بالقيمة التي يتوقع صاحب الدين دفعه لتسديد الدين او تسويته (Zyla, 2013)	Fair value accounting	محاسبة القيمة العادلة
سوق تحدث فيه العمليات بأعلى معدل تكرار و بأكبر حجم تداول بحيث تتمكن المنشأة بسهولة من الوصول الي القيم السوقية لهذه الأصول (IFRS Foundation, 2018)	Active market	السوق النشط
السوق الذي يعظم قيمة المبلغ الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع الأصل او يخفض من قيمة المبلغ المدفوع مقابل تسوية الالتزام مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف العملية و النقل (IFRS Foundation, 2018)	Most advantageous market	السوق الأكثر منفعة
اسلوب لقياس القيمة العادلة حسب المستوى الأول ضمن المعيار IFRS 13 حيث تعتبر القيمة العادلة هي قيمة الاصل او أي اصول مشابهة في الأسواق النشطة (Aurora and Bontas, 2013).	Market approach	مدخل السوق
وسيلة تقييم او تقدير للقيمة التي تحتاجها المنشأة في الوقت الحالي لاستبدال الطاقة التشغيلية لأصل معين و يطلق عليها تكلفة الاستبدال الآنية (Aurora and Bontas, 2013).	Cost approach	مدخل التكلفة
عملية تحويل القيم المستقبلية (التدفقات النقدية و/أو الدخل) إلى قيمة واحدة حالية مخصومة (Aurora and Bontas, 2013).	Income approach	مدخل الدخل
نماذج متعلقة بتقييم خيارات الشراء التي تتضمن بشكل واضح فترة المنع او التحديد و خصائص الأداة المالية (مثل المخاطر، التوزيعات، و الحقوق) (KPMG, 2015).	Option pricing model	نماذج تسعير الخيارات
هي ادوات قابلة للتداول بين طرفين او اكثر تمثل عند اصدارها التزاماً على الشركة المصدرة و لها قيمة محددة و سعر فائدة اسمي و تاريخ استحقاق و شروطاً بخصوص تجديدها او تحويلها لأدوات أخرى (www.investopedia.com).	Debt instruments	أدوات الدين
هي تلك الادوات التي يمثل اصدارها حق بالادعاء على ايرادات و أصول الشركة المصدرة لها و ليس لها تاريخ استحقاق محدد او سعر فائدة اسمي (www.investopedia.com).	Equity instruments	ادوات الملكية

<p>ادوات مالية يعتمد سعرها على اصل/مجموعة أصول أخرى أو يشتق منها و تمثل المشتقات المالية عقد بين طرفين أو اكثر و تشتق سعرها من خلال التغير في قيمة الأصل المشتقة منه (IFRS Foundation, 2018).</p> <p>المعالجة المحاسبية من حيث الاعتراف و القياس و الافصاح عن كافة الادوات المالية المؤهلة كأدوات تحوط المستخدمة ضمن أنشطة إدارة المخاطر للشركة، و توضيح أثر و قدرة الأدوات المالية المصممة كأدوات تحوط في مواجهة و الحد من آثار المخاطر التي تتعرض لها الشركة في البيانات المالية (IFRS Foundation, 2018).</p>	<p>المشتقات المالية Financial derivatives محاسبة التحوط Hedge accounting</p>
<p>كفاءة و فاعلية الشركة في الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية و قدرتها على انتاج إيرادات و أرباح بهدف تعظيم ثروة الملاك و حملة الأسهم (صيفي، 2015).</p> <p>مؤشرات لقياس قدرة الشركة على تحقيق و/أو توليد الربح المقترنة بالمبيعات و الاصول و الملكية</p>	<p>الاداء المالي Financial performance مؤشرات الربحية Profitability indicators</p>
<p>مؤشرات تقيس قدرة المنشأة على الاستغلال الأمثل لأصولها في سبيل انتاج/توليد الدخل</p>	<p>مؤشرات الكفاءة Efficiency indicators</p>
<p>نظام متكامل و شامل للتقييم الاستراتيجي لأداء المنشأة من خلال ربط مؤشرات الاداء المالية بمؤشرات اداء غير مالية من شأنها ان تؤثر جميعها في المحصلة على الاداء المالي و اداء المنشأة بشكل عامل (Zsido and Fenyves, 2015).</p>	<p>بطاقة الأداء المتوازن Balanced scorecard</p>
<p>من احدث المؤشرات الحديثة التي تستند إلى خلق و تعظيم القيمة للمساهمين و الاطراف ذات العلاقة، و من اهم المؤشرات ضمن هذه الفئة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و مؤشر القيمة السوقية المضافة (Zsido and Fenyves, 2015).</p>	<p>منشور الأداء Performance Prism</p>
<p>تمثل مقياساً تراكمياً لعوائد رأس المال المستثمر، أو أنها الفرق بين القيمة السوقية لممتلكات الشركة و القيمة الدفترية لأصول هذه الشركة (صيفي، 2015).</p>	<p>القيمة السوقية المضافة Market value added</p>
<p>تعني قدرة رأسمال المصرف المؤهل على استيعاب مخاطر الأصول الممولة من أمواله الخاصة (الذاتية) في جميع الأوقات (زايدي، 2017).</p>	<p>كفاية رأس المال Capital adequacy</p>

يهدف المؤشر إلى قياس نسبة الأصول غير العاملة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول و يعكس مواطن التحسن التي قامت بها المؤسسة في سبيل تحقيق الربح و/أو الفائدة (Gadhia, 2015).	جودة الأصول Assets Quality
الحصة التي تغطيها قيمة الرسملة السوقية الحالية للشركة من قيمة صافي الالتزامات المترتبة عليها (زايدي، 2017).	صافي الدين إلى الرسملة السوقية Debt to market cap. proportion
مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف و تحدد فيها معايير و شروط و نطاق و حدود و انواع و سلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك (عيسى، 2004).	السياسة الائتمانية Credit policy
نظام شامل و متكامل لتهيئة البيئة المناسبة و الادوات اللازمة لتوقع و دراسة المخاطر المحتملة و تحديدها و قياسها و تحديد مقدار آثارها المحتملة على المصرف و اصوله و ايراداته و وضع الخطط المناسبة و اللازمة لتجنب هذه المخاطر او السيطرة عليها و التخفيف من آثارها (سلطة النقد، 2017).	سياسة إدارة المخاطر Risk management policy
فشل المقرض في الوفاء بالتزاماته التعاقدية سواء كان بالفشل في تسديد أصل القرض بالكامل او أي دفعات منه او دفعات الفوائد المترتبة عليه (سلطة النقد، 2018)	التعثر Credit risk
يمكن تعريفها على انها احتمالية الخسارة الناتجة عن تعثر المقرض و عدم قدرته على سداد اصل القرض او أي دفعات منه (Alsahtti, 2015).	مخاطر الائتمان Credit risk
مخاطرة الخسارة الناتجة عن تقلبات اسعار الصرف بين عملة محلية و عملة اجنبية (بيجان، 2016).	مخاطر اسعار الصرف Foreign exchange risk
مخاطر التعرض للخسائر الناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية و العنصر البشري و الأنظمة و الاحداث الخارجية و يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية و لكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية و مخاطر السمعة و المخاطر التنظيمية (سلطة النقد، 2016).	المخاطر التشغيلية Operational risk
المخاطر الحالية او المستقبلية التي يمكن ان تؤثر على ايرادات المصرف و رأسماله و الناجمة عن التقلبات في اسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار الأوراق المالية و أسعار السلع (سلطة النقد، 2016).	مخاطر السوق Market risk
مجموع الأرباح و الخسائر غير المتحققة سواء كانت ضمن قائمة الدخل او	الأرباح و الخسائر غير

المتحققة	Unrealized	كانت ضمن قائمة الدخل الشامل و يتم التعبير عنها بالتغير في احتياطي
gains and losses	القيمة العادلة	
نموذج	الخسائر	نموذج لقياس و الاعتراف بالخسائر الائتمانية من خلال توقعها حسب
الائتمانية	المتوقعة	تصنيف الائتمان الممنوح للجهة التي حصلت على التمويل حيث يتم
Expected credit losses	الاعتراف بالخسائر الائتمانية قبل حدوثها (Farkas, 2016).	
قياس	الأداء	عملية قياس كفاءة و فاعلية القرارات او الأحداث السابقة (Neely <i>et al.</i> 's,)
Performance measurement		(2002, p xiii).

قائمة الاختصارات

الاختصار	الاسم بالكامل
IFRS	International Financial Reporting Standard معايير الإبلاغ المالي الدولية
ASC	Accounting Standard Codification تقنين معايير المحاسبة
IASB	International Accounting Standard Board مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial Accounting Standard Board مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي)
IAS	International accounting standers معايير المحاسبة الدولية
APB	Accounting Principle Bulletin بلاغ معيار المحاسبة
SFAS	Statement of Financial Accounting Standard بيان معايير المحاسبة المالية
RI	Residual Income الدخل المتبقي
ROA	Return on Assets العائد على الأصول
FVA	Fair Value Assets القيمة العادلة للأصول
FVP	Fair Value Provision احتياطي القيمة العادلة
ECL	Expected Credit Loss الخسائر الائتمانية المتوقعة
MVA	Market Value Added

	القيمة السوقية المضافة	
Net Assets	صافي القيمة الدفترية للأصول	NA
Debt to Market Capitalization Proportion	مؤشر صافي الدين إلى الرسملة السوقية	DtoMC
Return on Equity	العائد على الملكية	ROE
Credit Policy	السياسة الائتمانية	CR
Risk Management Policy	سياسة إدارة المخاطر	RM

فهرس المحتويات

Contents

الإهداء	
إقرار	أ
الشكر و التقدير	ب
مصطلحات الدراسة	ج
قائمة الاختصارات	ز
فهرس الجداول	ن
فهرس الأشكال	ف
فهرس الملاحق	ص
الملخص	ق
الفصل الأول	1
2-1 أهمية الدراسة و مبرراتها	3
1-2-1 أهمية الدراسة	3
2-2-1 مبررات الدراسة:	4
3-1 مشكلة الدراسة	5
4-1 أهداف الدراسة:	7
6-1 محددات الدراسة	9
الفصل الثاني	10
الإطار النظري للدراسة	10
1-2 مقدمة عامة	10
2-2 مفهوم و تطور محاسبة القيمة العادلة	12
1-2-2 تطور مفهوم القيمة العادلة	13
3-2-2 أهم معايير الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة الصادرة حديثاً	15
1-3-2-2 معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13: قياس القيمة العادلة (Fair Value Measurement)	16

2-3-2-2 معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9: الأدوات المالية (Financial Instruments).	20
4-2-2 أهم ما ورد في معايير القيمة العادلة.	28
4-2-2 محاسبة القيمة العادلة و خصائص البيانات المالية.	29
1-4-2-2 الملائمة.	29
2-4-2-2 التمثيل العادل Faithfull Presentation	30
3-4-2-2 القابلية للمقارنة Comparability	31
5-2-2 مقارنة بين منهجي القيمة العادلة و التكلفة التاريخية.	31
3-2 الأداء المصرفي	34
1-3-2 الأداء المالي	34
2-3-2 مؤشرات تقييم الأداء المالي	36
3-3-2 مؤشرات القطاع المصرفي.	38
4-3-2 مؤشرات تقييم الأداء المالي المستخدمة في الدراسة	39
5-3-2 المؤشرات غير المالية المستخدمة في الدراسة	43
1-5-3-2 السياسات الائتمانية.	44
2-5-3-2 سياسة إدارة المخاطر	46
6-3-2 حجم اصول المصرف	50
4-2 القطاع المصرفي في فلسطين.	50
1-4-2 نشأة و تطور الاقتصاد الفلسطيني.	50
2-4-2 بورصة فلسطين.	52
3-4-2 القطاع المصرفي في فلسطين	54
3-4-2 سلطة النقد الفلسطينية	56
5-2 خلاصة الاطار النظري	61
الفصل الثالث	63
الدراسات السابقة	63
1-3 الدراسات باللغة العربية.	63
2-3 الدراسات باللغة الأجنبية.	73
3-3 محاور الدراسات السابقة	86

89	4-3 ما يميز هذه الدراسة:
90	الفصل الرابع
90	المنهجية و إجراءات الدراسة
90	1-4 منهج الدراسة:
90	2-4 فرضيات الدراسة:
92	3-4 متغيرات الدراسة
98	4-4 أساليب تحليل البيانات
98	5-4 قياس المتغيرات
99	6-4 مجتمع الدراسة
99	7-4 عينة الدراسة
100	8-4 وصف اداة الدراسة
102	9-4 صدق الاداة Validity:
104	10-4 ثبات الأداة Reliability:
105	11-4 معيار الحكم على درجة الموافقة مفتاح التصحيح.
106	12-4 خصائص عينة الدراسة
106	13-4 فحص التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة
109	الفصل الخامس
109	تحليل البيانات و عرض نتائج الدراسة
109	1-5 تحليل البيانات:
109	1-1-5 هل تطبق المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13؟
110	2-1-5 تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين
110	1-2-1-5 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟
114	
115	2-2-1-5 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

- 3-2-1-5 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين..... 116
- 4-2-1-5 هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين 117
- 3-1-5 تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء غير المالي..... 121
- 1-3-1-5 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على السياسات الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين 121
- 2-3-1-5 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين 124
- 3-3-1-5 هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين..... 130
- 2-5 اختبار فرضيات الدراسة..... 131
- 1-2-5 الفرضية الرئيسية الأولى: لا تلتزم المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 131
- 2-2-5 الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 131
- 1-2-2-5 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين..... 132
- 2-2-2-5 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين..... 135
- 3-2-2-5 الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين..... 138
- 1-3-2-5 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على السياسات الائتمانية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين..... 141

2-3-2-5	الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	142
3-5	نتائج الدراسة و مناقشتها مع محاور الدراسات السابقة	145
الفصل السادس		148
الاستنتاجات و التوصيات		148
1-6	الاستنتاجات	148
2-6	التوصيات	150
1-2-6	توصيات خاصة للقطاع المصرفي:	150
2-2-6	توصيات عامة	151
المراجع العربية:		152
المراجع باللغة الاجنبية		155
الصفحات و المواقع الالكترونية		160
ملحق		161

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	قائمة المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي	1
52	المؤشرات الاقتصادية لقطاع المصارف (ضمن قطاع الخدمات) مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية	2
54	توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية حسب تصنيف بورصة فلسطين	3
55	قائمة البنوك المحلية كما في نهاية العام 2017	4
55	المؤشرات المالية للمصارف المحلية حسب البيانات المالية نصف السنوية للعام 2018	5
100	قائمة المصارف المحلية (عينة الدراسة لأغراض التحليل المالي)	6
102	ترتيب معاملات الارتباط بين المتغيرات المالية.	7
103	ترتيب معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة	8
105	جدول قياس معامل ثبات الأداة ألفا كرونباخ.	9
105	مفتاح التصحيح	10
106	نتائج اختبار التطرف لاستجابات المبحوثين في الاستبانة	11
107	نتائج اختبار التطرف في البيانات المالية	12
109	البيانات المالية لعينة الدراسة حسب المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 كما هي بتاريخ 2018/12/31.	13
111	نتائج اختبار Pregibon للتأكد من سلامة النموذج	14
112	العلاقة بين المتغيرات المالية التابعة و المستقلة للفترة 2013-2018.	15
113	العلاقة بين المتغيرات المالية التابعة و المستقلة للفترة 2007-2012.	16
119	تأثير العامل الوسيط على العلاقة بين المتغيرات المستقلة و معدل العائد على	17

	الملكية ROE	
120	تأثير العامل الوسيط على العلاقة بين المتغيرات المستقلة و الدين إلى الرسملة السوقية DtoMC	18
120	تأثير العامل الوسيط على العلاقة بين المتغيرات المستقلة و القيمة السوقية المضافة MVA	19
122	تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية للمصرف.	20
125	تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر	21
128	تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الأداء المالي و السياسات الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر.	22
132	نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر القيمة السوقية MVA المضافة بعد العام 2013	23
133	نتائج نموذج الانحدار الخطي لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القيمة السوقية المضافة قبل عام 2013	24
134	نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسيطة بين المتغيرات المستقلة و متغير القيمة السوقية المضافة.	25
135	نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر العائد على الملكية ROE بعد 2013	26
136	نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر العائد على الملكية ROE قبل 2013	27
137	نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسيطة بين المتغيرات المستقلة و متغير العائد على الملكية.	28
138	نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر الثبات المالي DtoMC بعد 2013	29
139	نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر الثبات المالي قبل 2013	30

139	نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسطية بين المتغيرات المستقلة و متغير الثبات المالي.	31
141	نتائج الاختبارات المتعلقة بتأثير محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية.	32
143	نتائج الاختبارات المتعلقة بتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر.	33

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	تفصيل	الرقم
96	أنموذج الدراسة	1

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	تفصيل	الرقم
161	ملخص الدراسات السابقة	1
172	قائمة اسماء المحكمين	2
173	خصائص عينة الدراسة (المبحوثين)	3
174	الاستبانة	4

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 الخاص بالأدوات المالية، و معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 الخاص بقياس القيمة العادلة على الأداء المصرفي، والذي تم قياسه بشقيه المالي المتمثل في مؤشر القيمة السوقية المضافة، و مؤشر العائد على الملكية و مؤشر الثبات المالي، بالإضافة إلى جانب الاداء غير المالي المتمثل بالسياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر.

و لتحقيق هدف الدراسة، تم اختيار عينة قصدية من (6) مصارف مدرجة في بورصة فلسطين، و تم اختبار مؤشراتها المالية للفترة ما بين 2007-2018، باعتبار العام 2013 فاصلاً زمنياً قبل و بعد تطبيق المعيارين IFRS 9 و IFRS 13، للكشف عن تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الاداء المالي، بالإضافة لاختبار تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء غير المالي، و مدى التزام المصارف بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، من خلال اختبار استجابات افراد عينة قصدية مكونة من (142) موظفاً في الادارات العليا لدائرة الائتمان و دائرة المخاطر و الدائرة المالية على فقرات الاستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض.

و قد أظهرت نتائج الدراسة ان المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تلتزم بتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13، كما اظهرت النتائج ان هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الاداء المالي، و منها مؤشر القيمة السوقية المضافة ومؤشر صافي الدين إلى الرسملة السوقية، في حين لم يظهر أي تأثير على مؤشر العائد على الملكية، و كذلك

أظهرت الدراسة ان هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاداء غير المالي معبراً عنه بالسياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر.

و أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها مواكبة التعديلات في محاسبة القيمة العادلة و معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بها، من خلال الاستمرار في تعديل السياسات الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تقييم محافظها الائتمانية بشكل دوري و مستمر لتقييم مخاطرها و قياسها والإفصاح عنها ، و كذلك إجراء دراسات أخرى باستخدام متغيرات مختلفة في التعبير عن محاسبة القيمة العادلة و مقاييس الاداء الاقتصادي بشقيه المالي و غير المالي على قطاعات اقتصادية مختلفة ومقارنتها مع نتائج هذه الدراسة و الدراسات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، الأداء المالي، الأداء غير المالي.

The impact of applying fair value accounting on banking sector performance

Prepared by : Mohammed S.A. Jaber

Supervised by :Dr.Kamil Abu Kuwiek

Abstract

The purpose of this study is to assess the impact of applying the fair value accounting, mainly after the issuance of the international financial reporting standards IFRS 9 "Financial instruments" and IFRS 13 " Fair value measurement" on the bank sector performance, represented by both financial and non-financial measures, the financial measures include market value added, return on equity, and the financial stability measures, whereas the non-financial measures include the credit policy and the risk management policy.

To Achieve the purpose of the study, an intentionally selected sample of (6) banks listed in Palestine Exchange, to test its financial indicators for the period 2007-2018 assuming 2013 as a separating point of time before and after the implementation of IFRS 9 and IFRS13, to assess their requirements impact on the financial performance. On the other hand, to test the extent to which the banks commit to apply the fair value accounting, and assess its impact on the non-financial performance, the questionnaire responses of (142 intentionally selected employees within the headquarter staff of the financial department, credit department, and the risk management) been analyzed to determine the expected influences.

The study results revealed that the listed banks in Palestine Exchange commit to apply the fair value accounting as per the requirements of IFRS 9 and IFRS 13, and that applying the fair value accounting impacts the financial performance

measured by the market value added and the financial stability indicators, however, there were no such impact on the return on equity indicator. And that applying the fair value accounting based on IFRS 9 and IFRS 13 affects the non-financial performance indicators measured by the credit and risk management policies.

The study recommended executing new studies, including other variables on other economic sectors, to assess the impact of applying the fair value accounting on the financial and non-financial performance, and compare its results with the results of this study, in addition; following the continuous adjustments on fair value accounting and its related standards, by adjusting the internal policies, such as the credit and risk management policies.

Key words: Fair value accounting, Financial performance, Non-financial performance.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة.

1-1 المقدمة:

تطورت النظريات التي تستند إليها مجالس معايير المحاسبة في اصدار معايير المحاسبة الدولية و تفسير آثارها مع تطور البيئة الاقتصادية و الأسواق المالية على مستوى العالم، و من اهم هذه النظريات النظريتين المعيارية و الإيجابية، و يعزى اليهما اصدار العدد الأكبر من معايير المحاسبة التي اصدرها/يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Financial Accounting Standards Board (FASB)، و مجلس معايير المحاسبة الدولي (International Accounting Standards Board (IASB) في اطار سعيهما المستمر لتنظيم مهنة المحاسبة.

و لقد شهدت المعايير المحاسبية العديد من التطورات في الأساسيات المحاسبية، من الاعتراف و القياس و متطلبات الإفصاح و ذلك استجابة للتطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية والمالية و التطور المتنامي للأسواق المالية على مستوى العالم، هذا بالإضافة إلى حاجة المستثمرين و حملة الأسهم على وجه الخصوص إلى بيانات مالية على مستوى عالي من الملائمة و التي تمثل المراكز المالية للشركات بعدالة و موثوقية (IFRS Foundation, 2018).

و يعد التحول من الإعتماد على منهج التكلفة التاريخية إلى منهج القيمة العادلة من أهم التطورات التي شهدتها و ما زالت تشهدها المعايير المحاسبية سواء الدولية أو الأمريكية في أساس القياس المتبع، حيث يستند منهج التكلفة التاريخية إلى قياس قيمة الأصول حسب تكلفتها عند إمتلاكها، و تظهر في البيانات المالية من فترة مالية إلى أخرى بهذه القيمة مطروحاً منها مخصصات استهلاكها (Jaijairam, 2013)، إلا أن هذه القيمة و مع مرور الزمن لا تعبر في كثير من الاحيان عن القيمة الحقيقية لهذه الأصول و لا تمثل بعدالة حقيقة المركز المالي للشركة، و بالتالي تفقد قيمتها من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية كبيانات مالية موثوقة و ملائمة، و بالتالي فقد وجد أن منهج القيمة العادلة الذي يستند إلى قياس بنود بيان المركز المالي بقيمتها العادلة و التي تستند إلى القيم السوقية، و التي قد تكون أكبر أو أقل من تكلفتها التاريخية، إلا أن هذه القيم تعكس القيمة الحقيقية لبنود المركز المالي للشركة في تاريخ إعداد البيانات المالية، و بالتالي تعبر بعدالة عن المركز المالي، و تعتبر أكثر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية في المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة (Farkas, 2016).

و قد تطورت المعايير المحاسبية في معالجتها لمفهوم القيمة العادلة و آلية احتسابها و/أو تقديرها وصولاً إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 و الخاص بقياس القيمة العادلة (International Financial Reporting Standard (IFRS13): Fair Value Measurement) الذي صدر في العام 2011 و دخل حيز لتطبيق الإلزامي في مطلع العام 2013، بالإضافة إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالأدوات المالية رقم 9 (international Financial Reporting Standard (IFRS9): Financial Instruments) و الذي صدر في العام 2011، و دخلت المرحلة الأولى و الثانية منه حيز التطبيق الإلزامي في بداية العام 2015، أما المرحلة الأخيرة فقد دخل التطبيق الإلزامي في مطلع العام 2018، و قد صدرت هذه المعايير نتيجة لمشروع التقارب بين مجلسي معايير المحاسبة (FASB) و (IASB) بهدف تعريف القيمة العادلة وتحديد أسلوب قياسها وفقاً لثلاثة مستويات يتم الاختيار بينها

وفقاً لكفاءة الاسواق و توفر البيانات حول البنود المنوي قياسها، بالإضافة إلى تعديل تصنيف الادوات المالية و تحديد قيمة الخسائر الائتمانية الواجب الإفصاح عنها (IAS Plus, 2018).

و مع استمرار التقلبات السوقية و حالة عدم الثبات في الاسواق المالية، نلاحظ أن القيمة العادلة المفصح عنها في البيانات المالية تستدعي اعادة التقييم، و ينعكس اثرها في احتياطي القيمة العادلة في البيانات المالية، سواء كان اثر التقييم ايجابياً أو سلبياً الأمر، و بالتالي ينتج عنه اختلافات في قيمة الأصول والمطلوبات المفصح عنها. و نظراً لحدائة الاقتصاد الفلسطيني، و أهمية القطاع المصرفي الذي يشكل ما يقارب 30% من إجمالي قيمة الاستثمارات فيه (بورصة فلسطين، 2018)، و نتيجة للتقلبات المستمرة في القيمة العادلة لبنود المركز المالي المفصح عنها لهذه المصارف، تأتي هذه الدراسة للكشف عن تأثير تطبيق آخر التعديلات في محاسبة القيمة العادلة ضمن المعيارين الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على أداء المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشرات تعبر عن كلٍ من الأداء المالي و الأداء غير المالي لهذه المصارف.

1-2 أهمية الدراسة و مبرراتها:

1-2-1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في انها تتناول موضوعاً ذا أهمية بالغة في تقييم السوق الفلسطيني الناشئ، حيث تحاول فحص تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات أداء المصارف العاملة فيه، حيث من المتوقع أن يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة و الإفصاح عنها في تقديم بيانات مالية ذات قيمة موضوعية لمستخدمي البيانات المالية، و تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

فمن الناحية النظرية؛ تسعى هذه الدراسة إلى الربط بين مفهومي محاسبة القيمة العادلة و قياس الأداء المصرفي، و من الناحية العملية؛ تسعى إلى تفسير تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة، و تحديداً المعيار الدولي IFRS 13 و المعيار الدولي IFRS 9 وما يترتب على تطبيقهما من تغير في أساس القياس المحاسبي، و نموذج الاعتراف بالخسائر الخاص بالأدوات المالية على أداء المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات حسب علم الباحث التي تناقش تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء المصارف المدرجة في بورصة فلسطين معبراً عن الأداء بشقيه الأداء المالي و مقاييس أخرى غير مالية ترتبط بالسياسات الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر و باستخدام متغير وسيط (Moderator) بين متغيرات الدراسة.

1-2-2 مبررات الدراسة:

يأتي اختيار هذه الدراسة نتيجة للعديد من الاعتبارات التي استند إليها الباحث و التي تتمثل بما يلي:

1. خصوصية و أهمية القطاع المصرفي في بورصة فلسطين و الذي يمثل ما نسبته 30% تقريباً من إجمالي قيمة الاستثمارات في البورصة.
2. حجم الأصول و الأدوات المالية التي يمتلكها و يتعامل بها القطاع المصرفي و التي يتم قياسها حسب القيمة العادلة و تأثير ذلك على دقة و ملائمة البيانات المالية.
3. الأهمية العالية لبند الأدوات المالية في البيانات المالية للقطاع المصرفي و التي تتأثر بتطبيق المعيارين الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 سواء بالتصنيف أو القياس أو الإفصاح.

4. حادثة التعديلات في محاسبة القيمة العادلة التي جرى تطبيقها مؤخراً ضمن المعيارين الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 والتي من المتوقع أن تؤثر على أداء المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

1-3 مشكلة الدراسة:

تعد محاسبة القيمة العادلة من المناهج الحديثة نسبياً في علم المحاسبية و التي يرتبط بها قياس العديد من أصول و التزامات الشركات سواء كانت استثمارات أو ادوات مالية أو غيرها، و حسب المعايير التي تتناول منهج القيمة العادلة، فإن هذه القيم تتغير عند اصدار كل بيان مالي سواء مرحلي أو سنوي يصاحبها تغيير في الأثر المتراكم لهذه القيمة سواء تم الإفصاح عنه في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل، و نتيجة لهذا التقلب في القيمة التي يتم فيها إظهار أصول و التزامات الشركة و ما يرتبط بها من إفصاحات في البيانات المالية و تأثير ذلك على أداء هذه المصارف سواء انعكس ذلك على مؤشرات ادائها المالية أو على سياساتها الداخلية كالسياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر و غيرها، تأتي هذه الدراسة للوقوف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين على قياس أدائها المصرفي، و يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في الاجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول: هل تطبق المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

و يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟
و يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية.

السؤال الفرعي الأول: هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على السياسات الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الفرعي الثاني: هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

1-4 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الكشف عن مدى التزام المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13.
2. الكشف عن تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
و يتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:
 - 2.1 التعرف على تأثير محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
 - 2.2 التعرف على تأثير محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
 - 2.3 التعرف على تأثير محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
3. الكشف عن تأثير محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
و يتفرع منه الأهداف الفرعية التالية.

3.1. التعرف على تأثير محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9

و IFRS 13 على السياسات المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

3.2. التعرف على تأثير محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9

و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

1-5 حدود الدراسة:

الحدود البشرية: اشتملت هذه الدراسة على آراء و استجابات الموظفين العاملين في الادارات العامة للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، في كلٍ من الإدارة المالية العامة و الإدارة العامة للائتمان و الإدارة العامة للمخاطر.

الحدود المكانية: اشتملت الدراسة على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة البيانات المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للفترة الزمنية من العام 2007-2018 مع الأخذ بعين الاعتبار أن العام 2013 يعتبر الفاصل الزمني للانتقال إلى تطبيق متطلبات معياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و IFRS 13 بهدف إجراء الاختبارات المتعلقة بالبيانات المالية قبل و بعد تطبيق المعيارين.

6-1 محددات الدراسة:

1. تقتصر الدراسة فقط على فحص تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي و غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
2. اقتصرت عينة الدراسة التي تم اختيارها ضمن الاستبانة على موظفي الادارات العامة لكل من الدائرة المالية و دائرة الائتمان و دائرة إدارة المخاطر، أما بخصوص المؤشرات المالية فقد اقتصرت البيانات المالية على تلك البيانات الواقعة خلال الفترة من بداية العام 2007 و حتى نهاية العام 2018.
3. عدم تعاون الادارات العامة لبعض المصارف المدرجة في بورصة فلسطين مع الباحث حيث رفض احد المصارف استلام الاستبانات و توزيعها على موظفيه و كانت نسبة الاستجابة لبعض المصارف الأخرى متدنية.
4. قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع و ذلك بسبب حداثة المعايير التي تتناولها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة:

1-2 مقدمة عامة:

الاعتراف و القياس و الإفصاح المالي من الأدوات الرئيسية في علم المحاسبة، و اكتسب القياس أهمية عالية بين هذه الأدوات لفترات زمنية طويلة و ما زال يتصدرها في القائمة، حيث شهدت وسائل و اساليب القياس على مر الزمن العديد من التطورات و التغييرات من خلال سعي المجالس المصدرة لمعايير المحاسبة لإيجاد اساس قياس واحد يتم الاستناد اليه في تحديد القيم الواجب الاعتراف بها و الإفصاح عنها في البيانات المالية بما يضمن تحقيق الهدف العام من الاطار المفاهيمي للمحاسبة و الذي يتمثل بالمنفعة لاتخاذ القرار لهذه البيانات و يضمن تحقيق الخصائص النوعية و الثانوية للبيانات المالية و التي تتمثل بالملائمة و التمثيل العادل للمركز المالي و القابلية للفهم و القابلية للمقارنة (Strouhal, 2015)، و أن اختيار أي أسلوب في القياس يقع ضمن المفاضلة بين هذه الخصائص (Rayn, 2012).

و في اطار السعي لتحديد أساليب القياس و الوسائل التي يمكن الاستناد إليها عند تقييم بنود البيانات المالية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي بهدف توحيد الادوات و السياسات المحاسبية، فقد ورد في النظرية المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية العديد من اساليب القياس بهدف ضمان مصداقية وموثوقية و وضوح البيانات المالية و قابليتها للمقارنة (Strouhal, 2015). ولكن ادى ذلك في اغلب الاحيان إلى نتائج عكسية حيث اصبحت البيانات المالية الخاصة بالشركات تمثل مزيجاً من أسس القياس المختلفة و التي تشكل معيقاً امام مستخدمي هذه البيانات بحيث تحد من فهمها و قابليتها للمقارنة و تدني ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

و ازداد الخلاف بين اتباع منهج التكلفة التاريخية و اتباع منهج القيمة العادلة، لا سيما بعد الانهيارات في الأسواق المالية وقطاعات المصارف و التأمين في نهاية القرن الماضي و مطلع القرن الحالي وتحديداً الأزمة المالية في مطلع العام 2008 و التي نتجت عن الرهن العقاري و ادوات التحوط المالي (Linsmeier,2011)، و من تبعات هذه الانهيارات المالية انقسام مجالس معايير المحاسبة الدولية و الباحثين في علم المحاسبة بشكل عام حول اتباع منهج التكلفة التاريخية أو منهج القيمة العادلة بما يحقق توفير بيانات مالية أكثر ملاءمة لمستخدمي البيانات المالية و ايها يمثل بعدالة المركز المالي الحقيقي للشركة (Rayn, 2012).

و تطورت محاسبة القيمة العادلة نتيجة لتطور المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية التي تغطي منهج القيمة العادلة و تسمح للشركات و/أو تلزمها في اتباع هذا المنهج عبر العقود الماضية نتيجة للتطور الملحوظ في الأدوات المالية و الظروف الاقتصادية، و تتابعت التغيرات في معايير المحاسبة بشكل واضح و ملموس بسبب الانهيارات و الأزمات المالية، حيث أصدر IASB و FASB ضمن مشروع التقارب بين المجلسين المعيار IFRS 13 بخصوص هيكلية قياس القيمة العادلة و كذلك المعيار

IFRS9 بخصوص الأدوات المالية و يناظرها في المعايير الامريكية مثل (Accounting ASC 820 Standard Codification: ASC 820) و الخاص بقياس القيمة العادلة و (Accounting Standard Codification (ASC825)) و الخاص بالأدوات المالية. حيث الغى معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS تطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: الاعتراف و القياس" (International Accounting Standard (IAS 39): Financial instruments; Recognition and Measurement) و معيار المحاسبة الدولي 32 "عرض الأدوات المالية" (International Accounting Standard (IAS 32): Presentation of Financial Instruments).

و نتيجة للتوجه الواضح من قبل مجالس معايير المحاسبة الدولية نحو محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس و الإفصاح المحاسبي خلال الفترة القليلة الماضية، نجد أن أثر هذا التحول ينعكس على البيانات المالية للشركات من بيان المركز المالي و بيان الدخل و الدخل الشامل، الأمر الذي ينعكس اثره في قياس الأداء المالي لهذه الشركات، بالإضافة إلى تأثيره على السياسات و الأنظمة الداخلية لهذه الشركات.

2-2 مفهوم و تطور محاسبة القيمة العادلة

يعرف معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 IFRS القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه مقابل بيع أصل أو المبلغ الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (IFRS Foundation, 2019)، في حين تعرف محاسبة القيمة العادلة على انها منهج للإبلاغ المالي يتطلب من الشركات أو يلزمها بقياس و الإفصاح عن الأصول والأسعار التي يتم بيعها بها و الالتزامات بالقيمة التي يتوقع صاحب الدين دفعها لتسديد الدين أو تسويته، و لا يقتصر التعبير

عن محاسبة القيمة العادلة على الاعتراف المبدئي (الأولي) للأصول و الالتزامات بل يتعداه للمحاسبة عن التغير في القيمة العادلة لهذه الاصول و الالتزامات مع مرور الوقت من خلال توفير المعالجة الملائمة للإيرادات أو الخسائر غير المتحققة سواء تم الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل الشامل (Zyla, 2013).

2-2-1 تطور مفهوم القيمة العادلة.

تطور مفهوم القيمة العادلة في علم المحاسبة خلال القرن الماضي ضمن سعي الهيئات و المجالس المحاسبية لتطوير اطار نظري للمحاسبة و/أو وضع معايير محاسبية، و كانت بداية تداول مصطلح القيمة العادلة في أروقة هيئات و مجالس المحاسبة في سبعينيات القرن الماضي عندما أصدر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي المبدأ 16 ((Accounting Principles Bulletin (APB 16)) "اندماج الأعمال" في العام 1970 و كذلك المبدأ 29 ((Accounting Principles Bulletin (APB 29)) "المحاسبة للعمليات غير المالية" في العام 1973. و تبعاً قام FASB بإصدار بيان معايير المحاسبة المالية 12 ((Statement Of Financial Accounting Standard (SFAS 12)) بخصوص المحاسبة المالية لبعض الأدوات المالية القابلة للتسويق في العام 1975 (Procházka, 2009).

إلا أن الظهور الحقيقي لمفهوم محاسبة القيمة العادلة ضمن معايير المحاسبة المالية الأمريكية كان مع بداية العام 1991 عند بدء العمل ببيان معايير المحاسبة المالي رقم 107 (Statement of Financial Accounting Standard (SFAS 107)) و المتعلقة بالإفصاحات حول القيمة العادلة للأدوات المالية (Al Sawalqa, 2016) و من ثم اصدار بيان معايير المحاسبة المالية 115 ((Statement of Financial Accounting Standard (SFAS115)) الخاص بالمحاسبة لبعض الاستثمارات في أدوات الدين و الملكية حيث الزم البيان محاسبة الأوراق المالية بهدف المتاجرة و التي

يمكن تحديد قيمتها العادلة باستخدام القيمة العادلة (Emerson *et al*, 2010) (Zyla, 2013). و كذلك صدور بيان معايير المحاسبة المالية 133 (Statement of Financial Accounting Standard (SFAS 133) في العام 1998 و التي تتعلق بالمشتقات المالية و محاسبة التحوط و التي جميعها أدت إلى تطور و ظهور بيان معايير المحاسبة المالي رقم 157 (Statement of Financial Accounting Standard (SFAS 157) بخصوص قياس القيمة العادلة و الإفصاح (Al Sawalqa, 2016). و لاحقاً للانتقادات التي وجهت لهذا البيان و الذي اصدره FASB في العام 2006 و تم تعديله لاحقاً لجهود مشروع التقارب مع مجلس معايير المحاسبة الدولية و الذي اخذ صيغته النهائية بما يماثل معيار المحاسبة الدولي IFRS 13 بخصوص قياس القيمة العادلة بعد اصدار وتعديل تقنين معايير المحاسبة (ASC 820) و الذي يمثل آخر تعديل على قياس القيمة العادلة و الإفصاحات المتعلقة بها حتى اللحظة.

أما على صعيد معايير الإبلاغ المالي الدولية فقد أخذت مشكلة القياس في الفكر المحاسبي بعين الاعتبار منذ بداية تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في بداية سبعينيات القرن الماضي في اطار السعي لتوحيد معايير المحاسبة على المستوى الدولي و تطوير اطار مفاهيمي للمحاسبة عند اصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (International Accounting Standard (IAS 1) بخصوص عرض البيانات المالية و الذي لم يحتوي على مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس و اقتصرت محاسبة القيمة العادلة على ذكرها ضمن معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي و من أمثلتها معيار المحاسبة الدولي رقم (2) (International Accounting Standard (IAS 2) الخاص بالمخزون بمنح الامكانية لمعدي البيانات المالية بالإفصاح عن قيمة المخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع و كذلك خيار القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) (International Accounting Standard (IAS 16) لمحاسبة الممتلكات و المعدات بحسب القيمة العادلة بحسب

التعديل الصادر للمعيار في العام 2003 و تحديداً عند استخدام نموذج اعادة التقييم و احتساب التدني في القيمة العادلة بما يتماشى مع ما ورد في المحاسبة عن انخفاض القيمة ضمن معيار المحاسبة الدولي (International Accounting Standard (IAS 36) (IAS plus, 2018).

و نظراً لأهمية محاسبة القيمة العادلة في معايير الإبلاغ المالي الدولية و ضمن الاطار المفاهيمي المعدل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أُدخلت القيمة العادلة كأساس معتمد للقياس و المحاسبة، بالإضافة إلى ذلك قام المجلس بتطوير معيار خاص بالقيمة العادلة من خلال توفير هيكل للقياس من 3 مستويات ضمن المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 13 في العام 2011 و كذلك الإفصاحات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة، و أصبح المعيار يمثل المرجعية لقياس أي بند من بنود البيانات المالية في حال نص أي معيار محاسبي على قياسه بالقيمة العادلة مثل الأدوات المالية ضمن المعيار 9 IFRS أو غيره من المعايير (IFRS Foundation, 2018).

2-2-3 أهم معايير الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة الصادرة حديثاً.

يمثل اصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 و الخاص بقياس القيمة العادلة و معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 و الخاص بالأدوات المالية و محاسبة التحوط بمرحلتيه الأولى المتعلقة بتصنيف الادوات المالية و محاسبة التحوط و المرحلة الثانية الخاصة بنموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة من التحديثات الصادرة مؤخراً في مجال محاسبة

القيمة العادلة و هذه المعايير على النحو التالي:

2-2-3-1 معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13: قياس القيمة العادلة (Fair Value)

(Measurement).

ضمن مشروع التقارب بين مجلسي معايير المحاسبة الدولي و الامريكي الذي يهدف إلى توحيد الممارسات و السياسات المحاسبية على المستوى الدولي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي بتاريخ 12 أيار 2011 معيار قياس القيمة العادلة IFRS 13، بهدف تعريف القيمة العادلة و وضع اطار موحد لقياس القيمة العادلة و تحديد الإفصاحات الواجب توافرها في البيانات المالية عند اتباع منهج القيمة العادلة على أن يتم اتباع أساس القياس المذكور في المعيار في كل حالة تقوم المنشأة بتقييم اصولها و التزاماتها وفقاً للقيمة العادلة، و يعد الغرض من اصدار المعيار هو ضمان الثبات و القابلية للمقارنة للبيانات المالية من خلال اتباع هيكلية محددة للقياس تتكون من ثلاثة مستويات على النحو التالي: (IFRS foundation, 2018)

المستوى الأول: و يستخدم لقياس القيمة العادلة في حال كان هناك سوق نشط للأصول و الالتزامات المتشابهة و يمثل السوق النشط سوقاً تحدث فيه العمليات بأعلى معدل تكرار و بأكبر حجم تداول بحيث تتمكن المنشأة بسهولة من الوصول الي القيم السوقية لهذه الأصول (IFRS Foundation, 2018)، و تمثل هذه القيم المستخرجة من السوق النشط مدخلات قياس المستوى الأول و ذات مصداقية عالية و لا تستدعي التعديل عليها و تظهر في البيانات المالية.

المستوى الثاني: و المدخلات في هذا المستوى تختلف عن مدخلات المستوى الأول إلا أنقيم الاصول و الالتزامات المنوي قياسها يمكن ملاحظتها من خلال السوق الأكثر منفعة، و يمثل السوق الذي يعظم قيمة المبلغ الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع الأصل أو خفض من قيمة المبلغ المدفوع مقابل تسوية

الالتزام مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف العملية و النقل (IFRS Foundation, 2018) و يتم

الحصول على هذه القيم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال:

1. اسعار اصول و التزامات مشابهة للأصول و الالتزامات المنوي قياسها في سوق نشط.
2. أسعار أصول و التزامات مماثلة أو مشابهة للأصول المنوي قياسها و يكون السوق غير نشط
3. مدخلات أخرى تتمثل في قيم لا يمكن الوصول إليها أو ملاحظتها في اسواق نشطة أو غير نشطة
قد تستدعي هذه القيم التعديل عليها قبل الإفصاح عنها في البيانات المالية.

المستوى الثالث: إن مدخلات القياس في هذا المستوى تعتمد على قيم غير متوفرة في السوق، بل تقوم الشركة و من خلال المعلومات المتوفرة لديها و حسب طبيعة الأصل أو الالتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة لقياس الأصول و الالتزامات ضمن هذا المستوى والإفصاح عنها في البيانات المالية (IFRS Foundation, 2018).

و على الشركة عند اتباع منهج القيمة العادلة التأكد من تحديد البنود التالية:

1. الأصل أو الالتزام موضوع القياس و وحدة قياسه.
2. في حال الأصول غير المالية، اصدار أسلوب القياس الذي يعد مناسباً لقياسها.
3. السوق الرئيسي النشط (أو السوق الأكثر منفعة) الذي يتم تداول الاصول و الالتزامات المنوي قياسها فيه.
4. وسائل التقييم و القياس الملائمة مع الاخذ بعين الاعتبار توفير البيانات التي ستستخدم في تطوير أسلوب القياس.

و قد حدد المعيار IFRS 13 ثلاثة تقنيات للتقييم (Valuation techniques) يمكن الاستناد إليها في قياس القيمة العادلة حسب الظروف التي تحيط بالمنشأة و البيانات اللازمة و الكافية للقياس و التي تعظم استخدام بيانات قابلة للملاحظة و تقلل من استخدام بيانات غير قابلة للملاحظة، و هذه التقنيات على النحو التالي: (IFRS foundation, 2018)

1. **مدخل السوق (Market approach):** و يقوم هذا المدخل على اسعار السوق للبند المنوي قياسه في حال وجود اسواق نشطة لهذا البند، و يتم تحديد القيمة العادلة للأصول و الالتزامات من خلال عمليات السوق (القيمة السوقية) للأصول و الالتزامات المماثلة أو المشابهة و هذا المدخل يصلح للمستوى الأول ضمن المعيار. و يعتمد في قياس القيمة على وسيلتين هما:

- مضاعفات السوق و تمثل قيمة الشركة أو أي اصل كنسبة من مصفوفة مالية أو تشغيلية و التي يتم اشتقاقها من قبل مجموعة من البنود المماثلة القابلة للمقارنة.
- مصفوفة التسعير و هي طريقة رياضية تستخدم بشكل اساسي لتقييم بعض انواع الادوات المالية مثل ادوات الدين دون الإعتماد بشكل حصري على الاسعار السوقية

لهذه الادوات (Aurora and Bontas, 2013)

2. **مدخل التكلفة (Cost approach):** و يعرفها المعيار على انها وسيلة تقييم أو تقدير للقيمة التي تحتاجها المنشأة في الوقت الحالي لاستبدال الطاقة التشغيلية لأصل معين و يطلق عليها تكلفة الإستبدال/الإحلال، وبكلمات أخرى يمكن التعبير عن تكلفة الاستبدال على انها تكلفة الحصول على أو بناء/انتاج اصل جديد مشابه للأصل المراد قياسه و بمنفعة موازية له معدلاً بالتقادم و الاضرار الفيزيائية فيه و التقادم التشغيلي أو التكنولوجي و غيرها (Aurora and Bontas, 2013). و عند استخدام مدخل التكلفة يتوجب على الشركة الأخذ بعين الاعتبار العديد من الأمور من اهمها:

- بيانات شاملة حول التكاليف.

- مطابقة حالة الاستهلاك الحالية
- التقادم الوظيفي و الاقتصادي للأصل
- التضخم
- الأرباح و الخسائر اثناء عملية اعادة الانتاج.

3. **مدخل الدخل (Income approach):** و يعرف هذا المدخل ضمن المعيار IFRS 13 على انه

عملية تحويل القيم المستقبلية (التدفقات النقدية و/أو الدخل) إلى قيمة واحدة حالية مخصومة، و تستند القيمة العادلة في هذا الحالة إلى التوقعات السوقية عن التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المنوي قياسه، و من الوسائل المتاحة لقياس القيمة العادلة ضمن هذا المدخل ما يلي:

1. أساليب قياس القيمة الحالية و يستند هذا الأسلوب إلى قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأداة المالية موضوع القياس و بالتالي قياسها و الإفصاح عنها بهذه القيمة و مقارنتها مع القيم السابقة لتحديد الأرباح أو الخسائر المستقبلية المتوقعة.

2. نماذج تسعير الخيارات و هي نماذج متعلقة بتقييم خيارات الشراء التي تتضمن بشكل واضح فترة المنع أو التحديد و خصائص الاداة المالية (مثل المخاطر، التوزيعات، و الحقوق).

3. وسيلة الإيرادات الفائضة لفرات زمنية متعددة و تستند إلى قياس القيمة الحالية من خلال الاخذ بعين الاعتبار الدفعات المتعلقة بالأصول المشتركة، و عليه تقوم هذه الطريقة بعزل أي قيمة تتعلق بالأصل المنوي قياسه عن أي قيم متعلقة بأي اصول مرتبطة به (Aurora and Bontas, 2013) (KPMG,)

(2015).

2-2-3-2 معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9: الأدوات المالية (Financial Instruments).

أسوة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 فقد أصدر مجلسي معايير المحاسبة الدولي و الأمريكي بتاريخ 12 أيلول 2009 المرحلة الأولى من معيار الادوات المالية ضمن مشروع التقارب بين المجلسين، و تغطي هذه المرحلة من المعيار تصنيف و قياس الأصول المالية و يبدأ التطبيق الإلزامي بهذه المرحلة في بداية العام 2014 و الذي تم تعديله بتاريخ 16 كانون الأول 2011 ليصبح تاريخ التطبيق الإلزامي بداية العام 2015 و بتاريخ 24 تموز 2014 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المرحلة الثانية والنهائية من معيار الادوات المالية IFRS 9 و يبدأ التطبيق الإلزامي للمعيار بصيغته النهائية و التي تشمل محاسبة الادوات المالية و محاسبة التحوط و نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة في بداية العام 2018.

يلغي المعيار بصيغته النهائية تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS 39 و الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف و القياس و كافة متطلباته، و كذلك معيار المحاسبة الدولي IAS 32 و الخاص بعرض الأدوات المالية، و يفرض المعيار IFRS9 مجموعة من المتطلبات الجديدة فيما يخص المحاسبة عن الادوات المالية و الغاء الاعتراف بها و كذلك محاسبة التحوط و الاعتراف بالخسائر الائتمانية. و يعتمد المعيار في تصنيف الادوات المالية على نموذج الاعمال للشركة أو خصائص التدفقات النقدية و ليس على الهدف من الاصدار أو الاقتناء حسب ما كان معمولاً به في المعايير السابقة، و من السمات الاساسية للمعيار البنود التالية:

أولاً: القياس المبدئي و اللاحق للأدوات المالية.

ينص المعيار على أن كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها و قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها أو مطروحاً منها تكاليف عملية الاقتناء إلا اذا كانت هذه الأدوات مصنفة على انها التزامات أو أصول

ضمن القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أما بخصوص القياس اللاحق فيصنف المعيار الأدوات المالية إلى فئتين أساسيتين بناءً على أساس القياس فإما أن تقاس بواسطة التكلفة المطفأة أو من خلال القيمة العادلة. و بحسب التصنيف فإن الادوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة اما أن تصنف على انها ادوات مالية من خلال الدخل الشامل و التصنيف المتبع هو الذي يحدد اين يتم معالجة و/أو الإفصاح عن التغير في القيمة العادلة. و في هذا السياق يقصد بالأرباح و الخسائر كافة الإيرادات و المصاريف الناتجة عن النشاط الرئيسي و المتكرر للشركة و تظهر في بيان الدخل، في حين أن الدخل الشامل يقصد به التغير في قيمة صافي اصول الشركة من مصادر غير المالكين خلال فترة زمنية معينة و يشمل هذا التعريف صافي دخل الشركة من الأنشطة الرئيسية و كذلك كافة المكاسب و الخسائر غير المتحققة و تظهر في بيان الدخل الشامل (www.investopedia.com)

و يفرق المعيار في المعالجة المحاسبية لأدوات الدين المالية (Debt Instruments) و هي ادوات قابلة للتداول بين طرفين أو أكثر تمثل عند اصدارها التزاماً على الشركة المصدرة و لها قيمة محددة و سعر فائدة اسمي و تاريخ استحقاق و شروطاً بخصوص تجديدها أو تحويلها لأدوات أخرى، و ادوات الملكية المالية (Equity Instruments) و هي تلك الادوات التي يمثل اصدارها حق بالادعاء على إيرادات و أصول الشركة المصدرة لها و ليس لها تاريخ استحقاق محدد أو سعر فائدة اسمي (www.investopedia.com).

1. أدوات الدين:

أولاً: يتم قياس الادوات المالية ضمن هذا البند بالتكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين:

• اختبار نموذج الأعمال: بحيث يكون الهدف من اقتناء الاداة المالية الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية و ليس بيع الاداة المالية قبل تاريخ استحقاقها التعاقدية، و يقصد بنموذج الأعمال: الهدف من اقتناء الادوات المالية و خطة الشركة في التعامل معها سواء كانت بهدف الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو بهدف المتاجرة أو غير ذلك.

• اختبار خصائص التدفقات النقدية: حيث تكون الشروط التعاقدية تنشئ تدفقات نقدية بتواريخ محددة تشمل تسديدات الالتزام و الفائدة على اصل القرض (IFRS Foundation, 2018).

ثانياً: يتم قياس ادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل في حال حققت الاداة المالية الشرطين التاليين:

• اذا كانت الاداة المالية مكتتاة ضمن نموذج اعمال يهدف إلى الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية و بيع الاصل المالي قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

• اذا كانت الشروط التعاقدية للأداة المالية تنشئ تدفقات نقدية بتواريخ محددة تشمل تسديدات الالتزام و الفائدة على اصل القرض.

و بخلاف ذلك يتم تصنيف و قياس ادوات الدين كأدوات مالية من خلال الربح أو الخسارة أي أن نموذج الاعمال لمثل هذه الادوات يكون بقصد المتاجرة بها و بالتالي تقع ضمن الانشطة التشغيلية الاعتيادية للشركة و يعتبر الربح الناتج عنها ربحاً تشغيلياً (IFRS Foundation, 2018).

2. أدوات الملكية.

ينص المعيار على أن قياس كافة الأدوات المالية التي تم تصنيفها على انها ادوات ملكية و تقع ضمن نطاق المعيار بالقيمة العادلة فقط و لا يتم استخدام مبدأ التكلفة المطفأة لقياسها بشكل نهائي. و تصنف

هذه الادوات في البيانات المالية على انها ادوات مالية من خلال الأرباح و الخسائر و بالتالي يتم الاعتراف بكافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عنها في بيان الأرباح و الخسائر (IFRS Foundation, 2018).

في حين اتاح المعيار المجال امام الشركات استخدام خيار القيمة العادلة لتعديل تصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، و بالتالي تتم معالجة كافة الأرباح و الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم هذه الأدوات في بيان الدخل الشامل. و عند بيع هذه الأدوات يتم احتساب الربح أو الخسارة و معالجته في بيان الأرباح و الخسائر و تعديل قيمة احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة (IFRS Foundation, 2018).

ثانياً: المشتقات المالية **Financial Derivatives**:

يقصد بالمشتقات المالية انها ادوات مالية يعتمد سعرها على اصل/مجموعة أصول أخرى أو يشتق منها و تمثل المشتقات المالية عقد بين طرفين أو أكثر و تشتق سعرها من خلال التغير في قيمة الأصل المشتقة منه و من امثلتها الخيارات Options و العقود المستقبلية Futures و العقود الآجلة Forward contracts و عقود المفاوضة SWAPS، و تتصف المشتقات المالية بعدة خصائص منها:

1) تتغير قيمتها عند تغير الأصل الضمني أي البند المتفق عليه في العقد.

2) لا تحتاج صافي استثمار أولي عند ابرام العقد.

3) يتم تسويتها في المستقبل.

و يتم قياس كافة المشتقات المالية التي تخضع ضمن نطاق المعيار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر و يتم الإفصاح عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل، إلا اذا اختارت الشركة أنطبق

محاسبة التحوط من خلال تصميم المشتقات المالية كأدوات تحوط من خلال علاقة تحوط الزامية. أما بخصوص المشتقات الضمنية و التي تشكل مكون/جزء من عقد مختلط فيتم تصنيفها و قياسها كأدوات مالية من خلال الأرباح أو الخسائر (IFRS Foundation, 2018).

ثالثاً: محاسبة التحوط Hedging.

و يقصد بمحاسبة التحوط المعالجة المحاسبية من حيث الاعتراف و القياس و الإفصاح عن كافة الادوات المالية المؤهلة كأدوات تحوط المستخدمة ضمن أنشطة إدارة المخاطر للشركة، و توضيح أثر و قدرة هذه الأدوات في مواجهة و الحد من آثار المخاطر التي تتعرض لها الشركة في محتوى و عرض البيانات المالية (IFRS Foundation, 2018). و تعتبر محاسبة التحوط اختيارية ضمن المعيار اذا توفرت اهلية الاداة من وجهة نظر المعيار، و اجتازت المعايير التأهيلية لتصنف على انها اداة تحوط، و تقوم الشركة بمعالجة ادوات التحوط محاسبياً و تظهرها في البيانات المالية لها في حال اختارت المؤسسة الإفصاح عنها في البيانات المالية، من خلال مقابلة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ادوات التحوط المالي مع ارباح أو خسائر التعرضات للمخاطر التي تم التحوط لها.

و يتيح المعيار IFRS 9 للشركات أن تبقي على العمل بنموذج التحوط المنصوص عليها ضمن المعيار IAS 39 أو أن تستند إلى الشروط التأهيلية المنصوص عليها في المعيار IFRS 9 و هي على النحو التالي:

- العلاقة التحوطية تشمل فقط ادوات التحوط المؤهلة كأدوات تحوط و أن البنود التي يتم التحوط لها تتصف بالأهلية كبنود يمكن التحوط لها.
- أن يكون هناك تصنيف و توثيق للعلاقة التحوطية بين اطرافها و استراتيجية و أهداف الشركة الداخلية لإدارة المخاطر.

- أن تتماشى العلاقة التحوطية بين اطرافها مع كافة متطلبات فاعلية التحوط (IFRS Foundation, 2018).

العلاقات التحوطية المؤهلة من وجهة نظر المعيار:

1. التحوط للقيمة العادلة: و هذا التحوط مصمم للتعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام

محدد و معترف به أو التزام غير محدد من قبل الشركة يمكن أن يعزى إلى احد المخاطر التي يمكن أن تؤثر على دخل الشركة.

1.1 في حال كان التحوط للقيمة العادلة لأصل أو التزام محدد، تصنف هذه الأدوات كأدوات مالية من خلال الارباح و الخسائر، إلا اذا اختارت الشركة تصنيفها كأداة مالية من خلال الدخل الشامل.

1.2 و في حال كان التحوط للالتزام غير محدد من قبل الشركة فان الارباح أو الخسائر التجميعية يتم اظهارها كأصل أو التزام مع حساب مقابل يعترف به في الارباح أو الخسائر.

2. التحوط للتدفقات النقدية: و هذا التحوط مصمم لمواجهة التغير أو الاختلاف في التدفقات النقدية الذي يعزى لأحد المخاطر الناشئة عن كل أو جزء من الاصول أو الالتزامات و من الممكن ان تؤثر في الارباح أو الخسائر

3. التحوط للاستثمار الصافي من اعمال خارجية و يتضمن التحوط لبند مالي تتم المحاسبة عليه كجزء من صافي استثمارات و يعامل معاملة التحوط للتدفقات النقدية (IFRS Foundation, 2018).

رابعاً: المحاسبة عن انخفاض القيمة (نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة) Expected Credit

.Losses

و يمكن التعبير عن انخفاض القيمة بنموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، و يلزم المعيار بتطبيق نفس الأساس لمعالجة الانخفاض في القيمة لكل من التالية:

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- التزامات القروض في حال هناك التزام جديد يمدد الائتمان إلا اذا كانت هذه الالتزامات مصنفة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول المالية المصنفة من خلال الدخل الشامل بشكل اجباري.

و يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص للتدني بخسائر الائتمان تكون قيمته مساوية لـ

1. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر (و تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن احدث التعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ إعداد البيانات المالية).
2. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر القرض/الائتمان (و تمثل كافة الخسائر المتوقعة من كافة احدث التعثر المتوقعة على مدار عمر القرض) (IFRS Foundation, 2018).

و حسب تصنيف المعيار لمراحل الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة تكون المراحل إلى يتم وفقها تقدير قيمة الخسائر المتوقعة و الإفصاح عنها في البيانات المالية على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى:** و تشمل الأدوات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي بها و لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها (أي ان احتمالية التعثر

للائتمان متدنية و لم تتغير بشكل ملحوظ)، حيث تقوم الشركة بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر.

• **المرحلة الثانية:** و تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي بها (أي ان احتمالية تعثر صاحب الائتمان في تسديد قيمة اصل الائتمان المستحق عليه و فوائده مرتفعة و زادت فترة عدم الالتزام بتسديد الدفعات التعاقدية عن 30 يوم حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 2018) و لم تتدنى جودتها الائتمانية (التصنيف الائتماني)، تقوم الشركة بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية.

• **المرحلة الثالثة:** و تشمل الأدوات المتدنية ائتمانياً و بنفس الطريقة تقوم الشركة بقيد مخصص لتدني الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية (IFRS Foundation, 2018).

و تقيم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على اساس نسبي يتم تقييم فيما اذا كان هناك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها حيث تقوم الشركة بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الاداة المالية و ذلك بالاستناد إلى سياسة و عمليات إدارة المخاطر الخاصة بالشركة. في حين ان الشركة تقوم بعملية مراجعة دورية لتقييم المخاطر الائتمانية و بشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان، و اذا اشار احد العوامل إلى زيادة جوهرية للمخاطر يتم اعادة تصنيف الاداة المالية من المرحلة الأولى إلى الثانية أو من الثانية إلى الثالثة مع امكانية الرجوع في المراحل اذا ثبت لإدارة الشركة تحسن مستوى المخاطر المتعلقة بالأداة شرط ان تحتفظ الشركة بكافة المعززات التي تؤيد ذلك (IFRS Foundation, 2018).

2-2-4 أهم ما ورد في معايير القيمة العادلة.

في الصفحات السابقة تم توضيح اهم متطلبات و تعليمات كل من المعيارين الدوليين IFRS 9 و IFRS13 نرى ان التعديلات إلى وردت في كلاهما تمثل نقلة مهمة في اسس الاعتراف والقياس و الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة و تضيف اسماً جديدة في مجالات تصنيف الادوات المالية و الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة عوضاً عن الخسائر الائتمانية المتحققة، و أن هذه التعديلات من المتوقع ان تعكس الواقع الحالي لبنود البيانات المالية و تقاربها أكثر ما يمكن إلى القيم السوقية الحقيقية.

و في ذات الوقت يلاحظ ان متطلبات المعيارين لا تزال تتيح لمعدي البيانات المالية مجالاً واسعاً للتقديرات و الأحكام الشخصية في تقدير القيمة العادلة لبنود البيانات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة بغض النظر عن اختلاف التصنيفات سواء بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، و يضاف لذلك ان تقدير قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة تستدعي العديد من التقدير الشخصي في تحديد مستوى التدني الائتماني للمحفظة الائتمانية و القيمة الواجب الإفصاح عنها لمخصصات احتياطي المخاطر و احتياطي القيمة العادلة، و كذلك إعتقاد هذه القيم على بيانات من جهات مختلفة مثل الإدارة العامة لإدارة المخاطر و الإدارة العامة للائتمان.

أما في مجال الإفصاح، فنلاحظ أن متطلبات المعيارين تزيد من حجم الإفصاحات التي يتوجب على الشركات التقيد بها و اظهارها في البيانات المالية الأمر الذي قد يحد من منفعة البيانات المالية و يجعلها أكثر تعقيداً من وجهة نظرهم.

2-2-4 محاسبة القيمة العادلة و خصائص البيانات المالية.

يعد الهدف من محاسبة القيمة العادلة و ما يرتبط بها من الاعتراف بالبند موضوع القيمة العادلة و قياس قيمتها و الإفصاحات المتعلقة بها في البيانات المالية هو الاستجابة للهدف العام من إعداد البيانات المالية ذات الغرض العام المنصوص عليه ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 1 (IFRS1) بتوفير بيانات مالية عن الموارد الاقتصادية الخاصة بالشركة ملائمة لمستخدمي هذه البيانات و التي من شأنها ان تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية و تمكنهم من تحديد كفاءة و فاعلية الإدارة في استغلال مواردها الاقتصادية (IAS Plus, 2010).

بالإضافة إلى ذلك توفير بيانات مالية ذات خصائص تتماشى مع الخصائص النوعية و الثانوية المنصوص عليها في الاطار المفاهيمي الصادر عن (IASB). و يتمثل تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للبيانات المالية بما يلي:

2-2-4-1 الملائمة.

حسب الاطار المفاهيمي الصادر عن (IASB) فإن البيانات المالية يجب ان تكون ملائمة لمستخدمي هذه البيانات، بمعنى ان تكون قادرة على احداث فرق في القرارات الاقتصادية التي يتخذها/اتخذها مستخدمي البيانات المالية، و لتكون ملائمة يجب ان تمتلك قيمة تنبؤية و/أو توكيدية (IAS plus, 2018). و حيث ان محاسبة القيمة العادلة تستند في قياس و تحديد القيمة العادلة على البيانات أو العمليات السوقية في المستوى الأول و المستوى الثاني، فإنها تعكس القيمة السوقية الحقيقية للبند المنوي قياسه و التي تعتبر أكثر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية من أي قيمة أخرى (Emerson et al, 2010). في حين ان قياس القيمة العادلة في المستوى الثالث و الذي لا تتوفر له أي بيانات سوقية (بمعنى انه لا يوجد اسواق نشطة يتداول فيها البند المنوي قياسه)، فإن القيمة العادلة المفصح عنها تبعاً

لهذا المستوى تستند إلى التقديرات الشخصية و قد تكون عرضة للتلاعب من قبل المدراء و بالتالي تؤدي إلى تدني ملائمة هذه البيانات لمستخدميها (Wang and Werbin, 2018).

2-4-2-2 التمثيل العادل Faithfull Presentation.

و يقصد بالتمثيل العادل الإفصاح عن الاحداث الاقتصادية بالتركيز على جوهرها و ليس فقط طبيعتها القانونية و هذه الخاصية تتمحور حول الحيادية في إعداد البيانات المالية و اكتمالها و خلوها من الاخطاء. و في هذا السياق نلاحظ ان محاسبة القيمة العادلة بالإضافة إلى القيم التي يتم عرضها في البيانات المالية بل تتعدى ذلك من خلال توفير إفصاحات شاملة حول البنود التي تم تقييمها بالقيمة العادلة و طرق قياسها و الاثار المترتبة على تغير هذه القيم في تاريخ إعداد البيانات المالية (IFRS Foundation, 2018).

و بمراجعة المستويات الثلاث المنصوص عليها في المعيار IFRS 13 نلاحظ ان المستوى الثالث في تقييم القيمة العادلة تستند إلى العديد من التقديرات الشخصية في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية و كذلك معدل الخصم و الفترة الزمنية التي يتم تقدير التدفقات المستقبلية خلالها، و بالتالي قد تتنافى مع الحيادية و الخلو من الأخطاء الأمر الذي يؤدي إلى تدني جودة البيانات المالية و مصداقيتها (Tutino and Pompili, 2018). و من وجهة نظر أخرى فإن محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى تحسن في جودة البيانات المالية و تحد من التلاعب في الإيرادات و تضيق نطاق التصرفات الاستغلالية أو الانتهازية من قبل الإدارة و توفر حافز أكبر لإدارة المؤسسة للاستجابة لمتطلبات السوق و الالتزام بالمعالجة المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة (Nicolae and Pepi, 2013).

2-4-3-3 القابلية للمقارنة Comparability.

ضمن مشروع التقارب بين مجلسي معايير المحاسبة الدولي و الأمريكي و الذي صدر بناءً عليه معيار المحاسبة الدولي IFRS 13 و بيان معايير المحاسبة المالية ASC 820 نجد أن من بين اهم الأهداف التي استند إليها المشروع هو تعزيز قابلية البيانات المالية للمقارنة (IFRS Foundation, 2018). وينعكس ذلك على محاسبة القيمة العادلة من خلال المعايير المشار إليها اعلاه بتوفير هيكلية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة لأي بند من بنود البيانات المالية، حيث ان نفس البند يتم قياسه بنفس الطريقة لكافة الشركات و/أو ان نفس البند يتم قياسه في البيانات المالية لنفس الشركة عبر الزمن بنفس الطريقة، هذا بالإضافة إلى تعزيز الإفصاح المالي من خلال الحد من التذبذب في النتائج المفصح عنها (Wang and Werbin, 2018) (FASB, 2018).

2-2-5 مقارنة بين منهجي القيمة العادلة و التكلفة التاريخية.

من بين أكثر المواضيع جدلاً بين الباحثين و في مجال علم المحاسبة و مجالس معايير المحاسبة و ممارسي المهنة قياس عناصر البيانات المالية و تحديداً بنود بيان المركز المالي، لا سيما و ان اتباع أكثر من أسلوب للتقييم (القياس) لهذه العناصر يؤدي إلى العديد من المشاكل و عدم الثبات في البيانات المالية المفصح عنها، و من المشاكل التي يخلقها تعدد اساليب القياس المحاسبي ان تجميع بنود البيانات المالية التي تم قياسها من خلال اساليب قياس مختلفة يفقد البيانات المالية قدرتها التفسيرية و يضعفها، بالإضافة إلى ان تعدد اساليب القياس في ذات البيانات المالية ينطوي على العديد من المخاطر و من اهمها مخاطر التقدير (Strouhal, 2015)، و هذا الجدل بهدف الوصول إلى أسلوب قياس واحد يمكن الاستناد اليه في تقييم بنود بيان المركز المالي يدور حول تحقيق الخصائص النوعية و الثانوية للبيانات

المالية من المصدقية و الملائمة و التمثيل العادل و القابلية للمقارنة و غيرها (Magnan *et al*, 2015)

و تبعاً لأساس القياس المستخدم أو الذي يتم الاستناد اليه في النظرية المحاسبية و المعايير المحاسبية الدولية، يمكن التفريق بين منهجين اساسيين في المحاسبة هما منهج التكلفة التاريخية و منهج القيمة العادلة و لكل منهما مؤيد و معارض ينطلق كلاهما من أي المنهجين يحقق الخصائص النوعية والثانوية المتفق عليها في الاطار المفاهيمي للمحاسبة و أيهما يحقق منفعة أكبر لمستخدمي البيانات المالية. ويمكن اجمال الفروق بين المنهجين على النحو التالي.

1. القيمة المبدئية للأصول يتم اثباتها في كلا المنهجين بتكلفة الشراء مضافاً إليها أي تكاليف مضافة إلى قيمة الاصل حتى تشغيله و هذه التكلفة تمثل التكلفة المبدئية للأصل حسب كلا المنهجين.
2. حسب منهج التكلفة التاريخية فإن قيمة الاصل لا يتم تعديلها أو اعادة تقييمها لاحقاً، اما حسب منهج القيمة العادلة فإن قيمة الأصل يتم اعادة تقييمها عند انتهاء كل فترة مالية بغرض تحديد قيمتها السوقية و التي تظهر في البيانات المالية (Jaijairam, 2013).
3. حسب منهج التكلفة التاريخية فإن التعديلات على قيمة الأصل تتمثل في قيمة الاستهلاك السنوي و يظهر في مجمع الاستهلاك، أما وفقاً لمنهج القيمة العادلة فبالإضافة إلى مجمع الاستهلاك الذي يتم فيه تعديل الاستهلاك السنوي يظهر حساب آخر لاحتياطي القيمة العادلة في جانب حقوق الملكية يتم فيه تعديل فروقات القيمة العادلة للأصول فيه سواء بالزيادة أو الانخفاض.
4. منهج التكلفة التاريخية مدخلاته ثابتة و سهلة و يمكن فهمها و اتباعها بسهولة، و تطبيقها يلغي حالة عدم التأكد في قرار التقييم المبدئي للقيمة الواجب الاعتراف بها، إلا انها تؤدي إلى حالة

من عدم التأكد بشأن قيمة هذه الأصول و الالتزامات في المستقبل، لا سيما و انها لا تعكس قيمتها السوقية، بعكس منهج القيمة العادلة و الذي يمتاز بعدم ثبات مدخلاته، و حاجته إلى العديد من التقديرات للوصول للقيمة الواجب الاعتراف بها، إلا انها تعكس القيمة السوقية للأصول في تاريخ إعداد البيانات المالية (Jaijairam, 2013).

5. البيانات المالية المعدة وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية تعتبر اقل ملائمة لمستخدمي البيانات المالية من تلك المعدة وفقاً لمنهج القيمة العادلة، حيث ان منهج التكلفة التاريخية لا يعكس القيمة الحقيقية للأصول و الالتزامات (Barth, et al, 2007).

6. البيانات المالية المعدة وفقاً لمنهج القيمة العادلة تظهر مزيداً من الارتباط بين هذه البيانات والقيمة السوقية لأسهم الشركات في الأسواق المالية بعكس تلك المعدة وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية (Barth et al, 2001).

7. القياس حسب منهج القيمة العادلة يؤثر بشكل سلبي على مصداقية و موثوقية البيانات المالية ولا يزود مستخدمي البيانات المالية بمدخلات مفيدة لبناء توقعاتهم المستقبلية و تحديداً لتلك البنود من الأصول و المطلوبات التي يتم قياسها وفقاً لمنهج القيمة العادلة ضمن المستوى الثاني والثالث بسبب التقدير الشخصي المتاح فيهما (Magnan et al, 2015).

8. تعد البيانات المالية المعدة وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية افضل لبناء التوقعات حول التدفقات المالية للفترة اللاحقة بسبب عدم وجود تذبذبات في القيمة المفصح عنها في البيانات المالية بعكس البيانات المفصح عنها وفق منهج القيمة العادلة (Barth, 2011).

9. من أهم الفروقات الأخرى بين المنهجين يظهر في بند الأدوات المالية، تحديداً عند الاعتراف بالخسائر، حيث ان منهج التكلفة التاريخية يعترف بالخسائر المتحققة، أي انه يتم الاعتراف بالخسارة بشكل لاحق لحدوثها، في حين ان منهج القيمة العادلة و تحديداً بعد اصدار المرحلة

الأخيرة من المعيار الدولي IFRS 9 و المعيار الدولي IFRS 13، حيث تحول نموذج الاعتراف بالخسائر المتحققة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم الاعتراف بالخسائر قبل حدوثها، و يتم تعديل قيمة مخصص خسائر الادوات المالية (القروض)، الأمر الذي يعطي مستخدمى البيانات المالية بيانات مالية ذات منفعة أكبر و تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Farkas, 2016).

2-3 الأداء المصرفي.

تطور مفهوم قياس الأداء عبر الزمن، و أصبح محط أنظار الباحثين في سعيهم لتطوير نماذج لتقييم الأداء يمكن الاستناد إليها في الوقوف على حقيقة الأداء المالي و غير المالي للمصارف في بداية القرن الماضي، و الانتقال من التركيز على التحليل المالي الذي يستند إلى البيانات المالية للتعبير عن مؤشرات الأداء اللاحقة، إلى قياس الأداء المشتق من الأهداف، والذي يركز على العمليات و التراصف (التماشي) مع الاستراتيجيات (Atkinson, 1998)، و يقوم على المسائلة و التخطيط الاستباقي، و هذا المدخل في قياس الأداء يعبر عنه بالجيل الثالث من قياس الأداء، و يهدف إلى الربط بين مؤشرات الأداء غير المالية بالمؤشرات المالية و من امتثلها بطاقة الأداء المتوازن Balanced scorecard. (Jakob, 2018).

2-3-1 الأداء المالي.

يعبر الأداء المالي في أغلب الأحيان عن كفاءة و فاعلية الشركة في الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية و قدرتها على انتاج إيرادات و أرباح بهدف تعظيم ثروة الملاك و حملة الأسهم (صيفي، 2015). و يحظى تقييم الأداء المالي باهتمام كبير بين المستثمرين بكافة اشكالهم و طبيعتهم لما له من

دور كبير في توزيع رؤوس أموالهم بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. و من ناحية أخرى فإن الأداء المالي للشركة بشكل عام يعبر عن قيمة المنشأة و/أو القيمة التي بمقدور الشركة اضافتها إلى المساهمين و هذه القيمة تنعكس في قيمة اسهمها في الأسواق المالية.

و حيث ان البيانات المالية تأتي في العادة تلخيصية لفترات زمنية متباعدة (سنوية، نصف سنوية أو ربعية) بسبب التكاليف المترتبة على إعدادها، و لا يستطيع أغلب المستثمرين فهم و ربط محتواها لاستخلاص نتائج اعمال الشركة و أداءها المالي عن تلك الفترات بسبب عدم تخصصهم - في أغلب الأحيان - في مجالات العلوم الاقتصادية و كونها تجميعية لأكثر من أساس قياس محاسبي، تبرز أهمية التحليل المالي (تقييم الأداء المالي) كوسيلة تسهل على المستثمرين اتخاذ قراراتهم الاقتصادية حيث يلجأ المستثمرون في العادة إلى المحللين و المستشارين الماليين لتقييم أداء هذه المنشآت من خلال توفير عدد كبير من المؤشرات المالية التي من شأن كل مؤشر/مجموعة مؤشرات ان تساعد المستثمر في تقييم و تفسير الأداء المالي للشركة.

و مع تطور الهدف من المنشآت الاقتصادية و البيانات المالية و التحول الملحوظ في التعبير عن الأداء المالي من مفهوم تحقيق الربحية للمساهمين إلى مفهوم تعظيم ثروة المساهمين و خلق القيمة المضافة لهم. أصبحت مؤشرات أداء المنشأة لا تقتصر على المؤشرات المالية التقليدية مثل العائد على الاصول أو العائد على الملكية أو معدل دوران الاصول و غيرها، التي تستند في أغلبها على البيانات المالية التاريخية ولا تقل أهمية عن المؤشرات الحديثة، بل تعدت ذلك إلى مفهوم خلق القيمة، و الذي يقوم على ابتكار مؤشرات جديدة تهدف إلى تحديد قدرة المنشآت الاقتصادية على خلق القيمة للمساهمين، مثل مفهوم الدخل المتبقي و القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة و غيرها من المؤشرات (صيفي، 2015).

و بالنظر إلى العديد من مؤشرات الأداء المالي سواء كانت تقليدية أو من مؤشرات خلق القيمة، نجد ان أغلب هذه المؤشرات تستند إلى البيانات المالية، و من اهمها الأرقام التي تحدد كل من إجمالي الإيرادات و صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل، و ان دل ذلك على شيء فإنما يدل على أهمية بنود الإيرادات و ما يتعلق بها من حسابات، و كذلك أهمية مؤشرات الربحية و تعظيم الثروة من بين باقي المؤشرات التي يستند إليها المساهمين في تحديد القطاعات و الشركات التي يستثمرون فيها لضمان العائد على استثماراتهم و ملكيتهم و بمستوى المخاطر التي يتقبلونها.

2-3-2 مؤشرات تقييم الأداء المالي:

لعدة عقود مضت، سادت مؤشرات الأداء التقليدية على تقييم الأداء المالي و التي من امثلتها معدل العائد على الاصول و معدل العائد على حقوق الملكية و معدل العائد على الاستثمار و نسب السيولة و التحليل المتجه للبيانات المالية و غيرها من الادوات التقليدية، و ادى ازدياد التنافس و الحاجة إلى المزيد من المعلومات إلى ضرورة استبدال و/أو ابتكار مؤشرات قياس أداء جديدة، قادرة على تلبية حاجات الجهات المهتمة بتقييم أداء المنشآت الاقتصادية، بسبب ضعف و عدم قدرة المؤشرات التقليدية على تلبية الاحتياجات المتنامية للمحللين (Zsido and Fenyves, 2015)، و تنقسم مؤشرات تقييم الأداء المالي إلى القسمين التاليين.

أولاً: المؤشرات التقليدية.

حيث ان كافة استراتيجيات و أهداف سياسات المنشآت الاقتصادية تستند إلى خلفيات مالية حيث ان كافة الاحداث المتحققة يعبر عنها بشكل مالي، الأمر الذي يفرض ضرورة الحاجة إلى استراتيجية و أهداف مالية، و حتى يتم قياسها و التحقق من انجازها و معرفة الانحرافات فيها ظهرت مؤشرات تقييم الأداء و التي يمكن تصنيفها إلى المؤشرات التالية (Zsido and Fenyves, 2015):

1. مؤشرات الربحية: و هي مؤشرات لقياس قدرة الشركة على تحقيق و/أو توليد الربح المقترنة

بالمبيعات و الاصول و الملكية و من اشهرها العائد على الملكية ROE و العائد على الاصول

ROA و العائد على رأس المال الموظف ROC و هامش الربح PM و غيرها.

2. مؤشرات الكفاءة: و هي المؤشرات التي تقيس قدرة المنشأة على الاستغلال الأمثل لأصولها في

سبيل انتاج/توليد الدخل و من اهم النسب في هذه الفئة معدل دوران الأصول و معدل دوران

الذمم المدينة و غيرها.

3. النسب المالية: و هي مؤشرات تهدف إلى قياس الوضع المالي للشركة و منها نسب السيولة و

معدل المديونية و صافي رأس المال العامل و غيرها.

ثانياً: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي.

و نتيجة لزيادة الطلب على المعلومات و زيادة المنافسة في الأسواق و تعقيد البيئة الاقتصادية و المالية

المحيطة بعمل منشآت الأعمال و لعدم قدرة المؤشرات التقليدية على تلبية احتياجات الجهات المهتمة

بالتحليل المالي و إدارة المنشأة بشكل خاص، فقد تطورت وسائل و أساليب تقييم الأداء بحيث ظهر

العديد من المؤشرات الحديثة (Zsido and Fenyves, 2015)، ومن اهمها ما يلي:

1. بطاقة الأداء المتوازن Balanced scorecard: و هي نظام متكامل و شامل للتقييم

الاستراتيجي لأداء المنشأة من خلال ربط مؤشرات الأداء المالية بمؤشرات أداء غير مالية من

شأنها ان تؤثر جميعها في المحصلة على الأداء المالي و أداء المنشأة بشكل عام و تشمل هذه

المؤشرات ولاء الزبائن و العمليات الداخلية و الابتكار و التعلم و قد ابتكره العالمان كابلان و

نورتين في العام 1992.

2. منشور الأداء Performance prism و هو من احدث المؤشرات الحديثة التي تستند إلى خلق و تعظيم القيمة للمساهمين و الاطراف ذات العلاقة، و من اهم المؤشرات ضمن هذه الفئة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و مؤشر القيمة السوقية المضافة و مؤشر الدخل المتبقي و غيرها من النسب التي تهدف إلى قياس قدرة المنشأة على تحقيق قيمة اضافة للمساهمين و الجهات ذات العلاقة الأخرى.

3. لوحة قياس المؤشرات (Tableau de Board) و هي من الأنظمة الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء و هي شبيهة ببطاقة الأداء المتوازن من حيث ربط استراتيجية المنشأة بالأهداف و تقييمها بنسب أداء مالي و نسب غير مالية و غيرها.

2-3-3 مؤشرات القطاع المصرفي.

تمثل المصارف بشكل عام الوعاء المالي لاقتصاد أي دولة حيث تجتمع فيه كافة ودائع الافراد و ارصدة المنشآت الاقتصادية و كذلك هي المسؤولة عن توفير التسهيلات المصرفية لكافة قطاعات الاقتصاد و بذلك يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في أي دولة، و بالتالي نجد ان هذا القطاع يمتاز بمؤشرات أداء سواء مالية أو غير مالية متخصصة تتماشى مع أهمية هذا القطاع و منها الربحية و كفاية راس المال و حجم التسهيلات و الودائع و غيرها.

و بسبب خصوصية القطاع المصرفي من حيث نسبة الاستثمارات فيه مقارنة مع إجمالي الاستثمارات في بورصة فلسطين و التي تشكل ما يقارب 30% من إجمالي الاستثمارات، فان سلطة النقد تلزم المصارف بالإفصاح عن عدد من المؤشرات المالية و غير المالية الأساسية في بياناتها المالية لضمان منفعة أكبر لمستخدمي هذه البيانات و التي تمثل مؤشرات الأداء الرئيسية للمصارف و هي على النحو التالي (سلطة النقد، 2016):

جدول رقم (1)

قائمة المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي

الرقم	المؤشر	الرقم	المؤشر
1	إجمالي الدخل	9	رأس المال المدفوع
2	الأرباح قبل الضريبة	10	صافي إيرادات الفوائد و العمولات
3	صافي الأرباح	11	عدد الموظفين
4	صافي الموجودات	12	عد العملاء
5	ودائع العملاء	13	رأس المال التنظيمي
6	التسهيلات	14	الحصة السوقية - ودائع
7	حقوق المساهمين	15	الحصة السوقية - تسهيلات
8	العائد على السهم	16	معدل كفاية رأس المال

يوضح هذا الجدول اهم المؤشرات التي تظهر في البيانات المالية لأغلب المصارف المحلية و التي تعتبر مقاييس الأداء لها في التقارير السنوية و عادة تظهر على شكل بيانات مقارنة بين السنوات.

2-3-4 مؤشرات تقييم الأداء المالي المستخدمة في الدراسة:

تطور الهدف الرئيسي للمصارف من تحقيق اعلى مستوى للربح إلى تعظيم ثروة المساهمين و مع هذا التطور تطور مفهوم تقييم الأداء المالي للشركة من مؤشرات و نسب هدفها تحليل الواقع المالي للشركة للوقوف على قدراتها المالية و الانتاجية و التسويقية إلى تقييم ادائها المالي بهدف تحسينه و تدعيمه للوصول إلى تعظيم الثروة (صيفي، 2015). و اعتمدت الشركات سابقاً على نماذج بسيطة من وسائل التحليل المالي مثل التحليل الأفقي و التحليل العمودي للتعرف على نسبة بند من بنود البيانات المالية

إلى بند آخر و غيرها من النماذج التي استندت إلى البيانات المالية المفصّل عنها في البيانات المالية مثل مؤشرات العائد على الاصول و العائد على الاستثمار و معدل دوران الاصول و معدل دوران المخزون و غيرها العديد من النسب.

و لأغراض البحث الحالي سيتم الاستناد إلى نسب و مؤشرات مالية تقليدية و أخرى اقتصادية معاصرة لأغراض تقييم الشركات ضمن عينة الدراسة مالياً و توضيح أي المؤشرات المالية المستخدمة أكثر قدرة على تفسير الأداء المالي للمصارف الناتج عن تبني محاسبة القيمة العادلة و أثر التغييرات التي طرأت عليها مع بداية العام 2013 لاحقاً لإصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS 13 و المرحلة الأولى من معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 و هذه النسب على النحو التالي:

أولاً: القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added: و تمثل مقياساً تراكمياً لعوائد رأس المال المستثمر، أو أنها الفرق بين القيمة السوقية لممتلكات الشركة و القيمة الدفترية لأصول هذه الشركة (صيفي، 2015).

و قد تطور مفهوم القيمة السوقية المضافة تبعاً لتطور مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لقياس الأداء المالي على يد كل من Stern & Stewart في العام 1991 كنموذج مطور عن مؤشر الربح المتبقي و الذي يعكس صافي الدخل المتوقع بعد طرح تكلفة الدين و الاموال الخاصة، و قد تطور مؤشر القيمة الاقتصادية عبر إجراء بعض التعديلات على آلية احتساب الربح المتبقي (Residual Income (RI)) و يمكن التعبير عن القيمة السوقية المضافة على انها مجموع القيم الحالية للقيم الاقتصادية المضافة المستقبلية و يرى العديد من الباحثين ان مؤشري القيمة الاقتصادية المضافة و مؤشر القيمة السوقية المضافة كمقاييس للأداء المالي للشركة افضل من العديد من المؤشرات المحاسبية التقليدية، إلا انها لا يمكن ان تحل محل بعض المؤشرات المالية المحاسبية مثل العائد على الاصول

(Return on Assets (ROA)) و معدل العائد على حقوق الملكية ((Return on Equity (ROE)) (صيفي، 2015)، (Shill, 2009)).

و عرفها كل من (Shill, 2009) (صيفي، 2015) على انها مؤشر تراكمي لقيمة المؤسسة و يعبر عن الفرق بين القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركة والقيمة الدفترية لحقوق ملكية تلك الشركة حيث ان الربح المحاسبي لا يعكس بصدق حقيقة القيمة المضافة التي تحققت للمالكين و لكنه يعتبر الاساس في احتساب الثروة الحقيقية من خلال تحويله إلى مفهوم الربح الاقتصادي و تحسب من خلال المعادلة التالية

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق المنشأة - القيمة الدفترية لحقوق الملكية (صيفي، 2015)

ثانياً: معدل العائد على الملكية باستخدام نموذج دو بونت (Return on Equity (Du Pont))

(ROE): و هو مؤشر ابتكرته شركة Du Pont خلال عشرينيات القرن الماضي لقياس العائد على الملكية و الذي يستند في الأصل إلى قياس مؤشرين ماليين هما معدل العائد على الاصول و معدل العائد على الملكية و يقاس من خلال المعادلة التالية.

العائد على حقوق الملكية = هامش الربح X معدل دوران الاصول X مضاعف الملكية

هامش الربح = صافي الدخل / صافي المبيعات.

معدل دوران الاصول = صافي المبيعات / معدل إجمالي الاصول.

مضاعف الملكية = معدل إجمالي الاصول / معدل صافي حقوق الملكية.

و يمثل مؤشر العائد على حقوق الملكية نظام تقييم إدارة شامل بحيث يحدد التغيرات في الاصول و الملكية و نتائج اعمال الشركة، حيث ان هامش الربح يعبر قدرة الشركة على انتاج الإيرادات من اعمالها

التشغيلية، في حين يعبر معدل دوران الاصول عن قدرة اصول الشركة على انتاج الإيرادات، أما مضاعف الملكية فيمثل نسبة تمويل اصول الشركة من خلال ملكية المساهمين. و يعطي احتساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال النموذج السابق قدرة تفسيرية أعلى من المؤشرات المنفردة التي تدخل في احتسابه (صيفي، 2015).

ثالثاً: الثبات المالي Financial Stability: الاستقرار المالي هو الشرط الذي تعمل فيه آليات الاقتصاد في التسعير ، وتخصيص ، وإدارة المخاطر المالية (الائتمان ، السيولة ، الأطراف المقابلة ، السوق ، إلخ) بشكل جيد بما يكفي للمساهمة في أداء الاقتصاد. و دون ان تحتاج أو تتطلب مساعدة من أي جهة خارج المؤسسة (Schinasi, 2004) و يمكن احتسابه من خلال العديد من المؤشرات، و الجزء المتعلق منها بالمؤسسات المالية و المصرفية هي المؤشرات التالية

1. كفاية رأس المال: و تعني قدرة رأسمال المصرف المؤهل على استيعاب مخاطر الأصول الممولة من أمواله الخاصة (الذاتية) في جميع الأوقات (زايدي، 2017).

2. جودة الأصول: و هو مؤشر من مؤشرات القوة المالية للمؤسسة حيث يهدف المؤشر إلى قياس نسبة الأصول غير العاملة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول و يعكس مواطن التحسن التي قامت بها المؤسسة في سبيل تحقيق الربح و/أو الفائدة (Gadhia, 2015).

3. الإيرادات و الربحية: و تستخدم المؤسسات المالية و المصارف في العادة مؤشر العائد على الملكية و هذا المؤشر تم ذكره سابقاً.

4. السيولة: و تقاس السيولة من خلال أكثر من مؤشر بهدف التحقق من قدرة المصرف أو أي مؤسسة مالية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال مقارنة الاصول المتداولة بالالتزامات المتداولة. (زايدي، 2017)

5. مؤشر التعرض لمخاطر اسعار الصرف: و تعبر هذه النسبة عن مخاطر التغير في قيمة بعض

الاستثمارات أو القروض نتيجة التغير في اسعار الصرف بين عملتين مختلفتين (زايدي، 2017).

6. مؤشر صافي الدين إلى الرسمة السوقية Debt to Market Capitalization proportion

(DtoMC): و يدل هذا المؤشر على الحصة التي تغطيها قيمة الرسمة السوقية الحالية للشركة من

قيمة صافي الالتزامات المترتبة عليها و هي من المؤشرات المالية المهمة حيث ان هناك انطباع عام

لدى المستثمرين لعدم الاستثمار في أي شركة تزيد نسبة ديونها عن 50% من قيمة رسملتها

السوقية. و يعد هذا المؤشر من المؤشرات المخصصة لقطاعات محددة حيث يجب عند استخدامها

مقارنتها بنفس المؤشر لشركات مماثلة و هي المصارف في حالتنا هذه و تحسب من خلال:

$$\text{الدين إلى الرسمة السوقية} = (\text{صافي الالتزامات} / \text{الرسمة السوقية}) \times 100\%$$

الرسمة السوقية = عدد الأسهم المصدرة و المكتتب بها X القيمة السوقية لسعر السهم (زايدي، 2017).

و لأغراض الدراسة فسيتم استخدام مؤشر الدين إلى الرسمة السوقية (Debt to Market Cap.)

(Proportion)

2-3-5 المؤشرات غير المالية المستخدمة في الدراسة.

لا يقتصر تأثير معايير المحاسبة سارية المفعول في أي دولة على الأداء المالي للشركات العاملة فيها،

و انما تشكل هذه المعايير ايضاً الأنظمة المالية و الرقابية الداخلية للشركة و كذلك الإجراءات و

السياسات المالية المعمول بها في داخل المصارف، و تستند الدول إلى هذه المعايير في سن و تشريع

قوانينها الناظمة للعمل فيها. و بما ان الانظمة و العمليات و الإجراءات و السياسات الداخلية يتم وضعها

بما يتماشى مع المعايير بشكل عام و يخدم الهدف من إصدارها، فإن اتباع منهج القيمة العادلة

وتعدلاته الأخيرة ستفرض أثراً على هذه الانظمة و السياسات و تحديداً ما يخص المحتوى المعلوماتي للبيانات المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة و تأثير ذلك على قرارات منح الائتمان في المصارف (جسار، 2014)، و لخصوصية القطاع المصرفي فإن اهم هذه السياسات هي السياسة الائتمانية حيث انها المحدد الأساسي للعمليات التشغيلية للمصرف و توسعه و حصته السوقية و غيرها، و في المقام الثاني تأتي سياسة إدارة المخاطر من حيث الأهمية لما لها من دور في تحديد و قياس و إدارة و التحوط من المخاطر التي تواجه عمل المصرف وبشكل يضمن الاحتفاظ بها ضمن الحدود التي تتقبلها إدارة المصرف مقابل العائد الذي تتوقع الحصول عليه.

2-3-5-1 السياسات الائتمانية:

و تعرف السياسة الائتمانية للمصرف على انها مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف و تحدد فيها معايير و شروط و نطاق و حدود و انواع و سلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف (عيسى، 2004).

و يرتبط إعداد السياسة الائتمانية بعدد من العوامل منها الاعتبارات القانونية و التشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي، و الاعتبارات الجغرافية بتحديد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف، والاعتبارات التمويلية من حيث مصادر التمويل المتاحة للمصرف، الاعتبارات التنظيمية و الادارية و التي يحكمها الهيكل التنظيمي للمصرف و الاعتبارات الفنية و ترتبط بالدراسة الفنية لمنح /عدم منح الائتمان و اخيراً الاعتبارات التسويقية و التنافسية و التي ترتبط بالمركز التنافسي للمصرف و و تسعير المنتجات الائتمانية.

و من المحددات الاساسية الخارجية المتعارف عليها دولياً لقرارات منح الائتمان سمعة العميل، الطاقة المالية و الادارية للعميل، القدرة التمويلية الذاتية للعميل، الضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية المحيطة (عيسى، 2004).

العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان و السياسة الائتمانية للمصرف.

أولاً: القواعد العامة لمنح الائتمان.

و هذه العوامل متعلقة بالجهة طالبة التمويل و تعتبر من القواعد العامة و المتعارف عليها دولياً عند اتخاذ قرار منح الائتمان و هي على النحو التالي (عيسى، 2004):

1. الطاقة التمويلية و الادارية للعميل.	1. شخصية العميل و سمعته.
3. الضمانات المقدمة من العميل.	2. القدرة التمويلية الذاتية للعميل.
	4. الظروف الاقتصادية المحيطة.

ثانياً: العوامل المرتبطة بنوع التسهيل الائتماني المقدم.

و هذه العوامل مرتبطة بإدارة المصرف و تخضع للسياسة الائتمانية المعمول بها فيه و التي تستند إليها المصرف داخلياً عند اتخاذ قرار منح الائتمان و هي على النحو التالي (عيسى، 2004).

2. مدة الائتمان.	1. الغرض من الائتمان.
4. أسلوب سداد الائتمان الممنوح.	3. قيمة الائتمان.
6. الموازنة بين العائد و المخاطر	5. مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية.

2-3-5-2 سياسة إدارة المخاطر.

تعرف سياسة إدارة المخاطر على انها نظام شامل و متكامل لتهيئة البيئة المناسبة و الادوات اللازمة لتوقع و دراسة المخاطر المحتملة و تحديدها و قياسها و تحديد مقدار آثارها المحتملة على المصرف و اصوله و إيراداته و وضع الخطط المناسبة و اللازمة لتجنب هذه المخاطر أو السيطرة عليها و التخفيف من آثارها (زايدى، 2017) (سلطة النقد، 2017) و قد توسع مجال البحث في تقييم و إدارة المخاطر و ظهرت مبادئه و منهجياته كأحد حقول العلم الحديثة قبل حوالي 40 عاماً، و تهدف هذه المبادئ و المنهجيات إلى تعريف و تقييم إدارة المخاطر (Aven, 2015).

و يشمل مجال إدارة المخاطر هدفين اساسيين هما الاستناد إلى تقييم و إدارة المخاطر في دراسة و معالجة ظاهرة معينة قد تشكل خطراً على منشآت الأعمال، و الثاني إجراء بحوث شاملة في تتعلق بمفاهيم و نظريات و طرق و نماذج حديثة تضمن فهم و تقييم توصيف المخاطر و ادارتها و حوكمتها (Aven and Zio, 2014). و يستند مفهوم تقييم و إدارة المخاطر إلى تعريف الأحداث التي تتوقع إدارة المنشأة ان تحيط بعمل المنشأة و قد يكون لها تأثير سلبي عليها سواء كان ذلك الاثر مادي أو غير مادي كسمعة المنشأة و/أو أدائها، بالإضافة إلى التوقعات و التي تستند في الغالب إلى التوقعات و الأحكام الشخصية و التي قد تؤثر بشكل سلبي على موضوعية تقييم اثر هذه المخاطر، و من ناحية أخرى فإن إدارة المخاطر قد تستدعي اتباع استراتيجيات للتحوط من هذه المخاطر (زايدى، 2017).

و حيث أن المخاطرة تشكل جزء أصيل من عمل المصارف و لا يمكن تجنبها بشكل كامل، و بالتالي تقبل بحدود معقولة من المخاطرة في سبيل تحقيق العائد الذي تسعى إليه إدارة المصرف بما يضمن تعظيم ربحية المساهمين، و لضمان إدارة المخاطر بطريقة تضمن الحدود الدنيا و المقبولة، تقوم إدارة

المصرف بوضع سياسة واضحة لإدارة المخاطر و توكل ادارتها إلى لجنة من اعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للمصرف (سلطة النقد، 2018) وتتضمن مهام اللجنة ما يلي:

1. التأكد من تطوير و تطبيق الاطار العام لإدارة المخاطر.
2. مراقبة مدى فعالية إدارة المخاطر في المصرف و متابعة الإجراءات التصحيحية.
3. مراجعة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر بشكل دوري.
4. مراجعة سياسة إدارة المخاطر و التوصية بتعديلها اذا تطلب الامر.
5. المراقبة المستمرة لتعرضات المخاطر الهامة.
6. مراقبة الامتثال لسياسات إدارة المخاطر في المصرف و تعليمات سلطة النقد.

و من اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ما يلي:

1. مخاطر الائتمان: و هي المخاطر المرتبطة بعدم مقدرة المقترض على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه و يمكن ان تقع عند عدم قدرته على السداد في الوقت المحدد (Gestel and Baesens, 2008, p. 24). و يمكن تعريفها على انها احتمالية الخسارة الناتجة عن تعثر المقترض و عدم قدرته على سداد اصل القرض أو أي دفعات منه (Alsahti, 2015).

و حسب التعليمات الصادرة عن سلطة النقد رقم (07) لسنة 2016 بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات (بازل II) فإن مخاطر الائتمان تعرف على انها "الخسائر المحتملة التي تؤثر على ارباح المصرف و رأسماله و الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة و ذلك لأسباب ذاتية خاصة بالمقترض نفسه و / أو بسبب ظروف سياسية أو اقتصادية و يعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر. (سلطة النقد، 2016)

و يعرف التعثر على انه فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته التعاقدية سواء كان بالفشل في تسديد أصل القرض بالكامل أو أي دفعات منه أو دفعات الفوائد المترتبة عليه (سلطة النقد، 2018) و حيث لم يحدد المعيار IFRS 9 تعريفاً للتعثر، فقد نصت تعليمات سلطة النقد للعام 2018 بشأن متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على اتباع تعريف التعثر المستخدم لأغراض رأس المال التنظيمي للأغراض المحاسبية ضمن اطار عمل بازل لرأس المال حيث يحدث التعثر عند تحقق أي من المعيارين التاليين:

- معيار نوعي: حيث يرى المصرف انه من غير المرجح ان يسدد المدين التزاماته الائتمانية إلى المجموعة المصرفية بالكامل دون لجوء المصرف إلى إجراءات مثل التنفيذ على أوراق مالية محتفظ بها.

- مؤشر موضوعي: عندما يكون مضي على موعد سداد اقساطه لأكثر من 90 يوم على أي التزام ائتماني ذو أهمية نسبية للمجموعة المصرفية، و هو الافتراض المتعارف عليه ضمن المعيار IFRS 9.

2. مخاطر اسعار الصرف: و تعرف على انها مخاطرة الخسارة الناتجة عن تقلبات اسعار الصرف بين عملة محلية و عملة اجنبية (بيجان، 2016) و تندرج هذه المخاطر ضمن مخاطر السوق حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية و تتعرض المصارف لهذا النوع من المصارف نتيجة اصدارها العديد من القروض بعملات اجنبية (مختلفة عن العملة الأساسية التي تصدر بها بياناتها المالية) و بالتالي يتغير العائد و دفعات تسديد اصل القرض بتغير اسعار الصرف.

3. المخاطر التشغيلية: "و هي مخاطر التعرض للخسائر الناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية و العنصر البشري و الأنظمة و الاحداث الخارجية و يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية و لكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية و مخاطر السمعة و المخاطر التنظيمية" (سلطة النقد، 2016).

4. مخاطر السوق: "و هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن ان تؤثر على إيرادات المصرف و رأسماله و الناجمة عن التقلبات في اسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار الأوراق المالية و أسعار السلع" (سلطة النقد، 2016)

و يأتي تأثير محاسبة القيمة العادلة و البيانات المفصح عنها في البيانات المالية في عدم القدرة على بناء توقعات مستقبلية نتيجة التذبذب و التقلب المستمر في القيم المفصح عنها و امكانية التلاعب في هذه القيمة بسبب التقدير الشخصي عندى المستويين الثاني و الثالث في قياس القيمة العادلة (Wang and Zhang, 2017) و تأثير ذلك على عدم قدرة إدارة المنشأة على توقع حجم و قيمة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها (Ayres, Huang & Myring, 2017)، بالإضافة إلى ضرورة تعديل سياسة إدارة المخاطر الداخلية بما يتماشى مع متطلبات معايير محاسبة القيمة العادلة و تحديداً ما يخص نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة.

أما فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة و علاقتها بسياسة إدارة المخاطر و تقييمها فإن العوامل التي يتوجب على إدارة المنشأة اخذها بعين الاعتبار على النحو التالي (Zack, 2009, p: 239-240):

1. ان كافة المسؤوليات قد تم توزيعها بشكل ملائم للتعرف على و تقييم المخاطر المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.
2. تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيانات المالية قد تم تعريفها و تقييمها بشكل جيد.
3. العوامل الخارجية المؤثرة في قياس القيمة العادلة مثل التدني في الاسعار المكتسبة من بعض الاسواق و دخول منافسين جدد للسوق أو منتجات جديدة للمنافسين و تغير التكنولوجيا قد تم تحديدها و تقييمها بشكل جيد.

4. التغيير في القوانين و الأنظمة و المعايير المحاسبية التي قد تؤثر على قياس القيمة العادلة أو تطبيقها قد تم تحديدها و تقييمها.

5. مخاطر استخدام موظفين جدد بما فيهم الاطراف الخارجية التي تم التعاقد معها أو انظمة المعلومات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة قد تم تحديدها و تقييمها بشكل جيد.

2-3-6 حجم اصول المصرف:

و هذا المتغير سيتم ادراجه في الدراسة كمتغير مؤثر Moderator (وسيط) للمفارقة في تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي قبل و بعد تطبيق التعديلات الأخيرة في محاسبة القيمة العادلة ضمن المعيارين IFRS 9 و IFRS 13، و بالتالي سيتم اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة المستقلة ومؤشرات الأداء المالي للتحقق من نتائج الاختبارات قبل تطبيق المعايير IFRS 9 و IFRS 13 و تأثير هذا المتغير على هذه العلاقات و سيتم التعبير عنه في الدراسة باستخدام اللوغاريثم الطبيعي لصافي الأصول NA.

2-4 القطاع المصرفي في فلسطين.

2-4-1 نشأة و تطور الاقتصاد الفلسطيني.

يعد الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة و الحديثة مقارنة باقتصاديات الدول المجاورة نتيجة للظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني كحالة ناتجة عن الاحتلال الصهيوني الذي استمر أكثر من 70 عاماً و لا يزال. و من الجدير بالذكر انه و مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية و بدء مرحلة سياسية جديدة في حياة الشعب الفلسطيني لاحقاً لتوقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل مع الكيان الصهيوني (أوسلو) في العام 1993 شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من

التطور و الازدهار مع تفاؤلات الشعب الفلسطيني بالتححرر و انتهاء فتيل الصراع مع الكيان الصهيوني، حيث نلاحظ نتائج هذه الحالة من التطور في العامين 1998 و 1999 حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 4484.5 مليون دولار في العام 1998 ليصل إلى 4954 مليون دولار في العام الذي يليه و بمعدل نمو سنوي 11% و بلغ معدل نمو الدخل القومي الإجمالي بالاسعار الحقيقية نحو 18% في العام 1998 و نحو 8.2% في العام 1999. (أبو القمصان، 2005).

و شهدت تلك الفترة ايضاً تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطيني في العام 1995 الأمر الذي خلق الفرصة امام المستثمرين العاديين لتداول اسهم الشركات المدرجة في البورصة بطريقة نظامية. ومنذ تأسيسها حتى منتصف العام 2018 بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 48 شركة مساهمة عامة في مختلف القطاعات الاقتصادية (المؤسسات المالية و المصرفية مدرجة ضمن قطاع الخدمات و الفروع الأخرى). حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع المصرفي ما يقارب 50% في الناتج المحلي و ما يزيد عن 40% كمساهمة في نسبة العمالة و ذلك يظهر تفوقه على باقي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و الزراعة و الانشاءات و الفروع الأخرى، و تأتي مساهمة القطاع المصرفي في الترتيب الثاني من حيث متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة لتصل إلى 11866.7 دولار لكل عامل و كذلك بمعدل اجر حقيقي يقارب 90 شيكل/يوم.

جدول رقم (2)

المؤشرات الاقتصادية للقطاع المصرفي (ضمن قطاع الخدمات) مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (دولار/عامل)	نسبة المساهمة في العمالة	معدل الاجر اليومي الاسمي (شيكل)	معدل الاجر الحقيقي (شيكل)
الخدمات و الفروع الأخرى	50.80%	11866.7	40.0%	100.4	90.7
تجارة الجملة و التجزئة	17.50%	7238.4	22.3%	58.3	52.6
الصناعة	13.90%	9650.2	13.5%	74.4	67.2
الانشاءات	7.50%	6917.1	10.1%	91.8	82.9
المعلومات و الاتصالات	5.50%	43038.8	1.2%	107.8	97.3
الزراعة	2.90%	3810	7.2%	49.9	45.1
النقل و التخزين	2.20%	3713.4	5.7%	46.1	41.6

المصدر: أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2016، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يوضح الجدول اعلاه اهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بكافة القطاعات الاقتصادية حسب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث نلاحظ ان قطاع المصارف يأتي ضمن قطاع الخدمات و الفروع الأخرى و يأتي في مقدمة كافة القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في الناتج المحلي.

2-4-2 بورصة فلسطين.

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة و بدأت أولى جلسات التداول فيها بتاريخ 18 شباط 1997، و تحولت الشركة في مطلع العام 2010 إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة و الشفافية و تخضع لرقابة و اشراف هيئة سوق رأس

المال الفلسطينية، و تسعى الشركة البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين و الانظمة التي توفر اسس الحماية و التداول الامن.(بورصة فلسطين، 2019).

و تهدف البورصة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توفير بيئة تداول آمنة لخدمة المستثمرين والمحافظة على مصالحهم.
2. تنمية الوعي الاستثماري لدى المجتمع المحلي وتعزيز العلاقة مع الهيئات والمؤسسات المالية المحلية و الإقليمية والدولية.
3. تطوير الاستثمارات المحلية واستقطاب فلسطيني الشتات ورأس المال الأجنبي.
4. زيادة عمق البورصة وتوفير خدمات وأدوات مالية جديدة و متنوعة.
5. خلق بيئة عمل مهنية داخل البورصة بالتركيز على تطوير الكوادر البشرية، ومواكبة آخر تطورات تكنولوجيا الأسواق المالية.

بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة حتى نهاية شهر أيلول من العام 2018 48 شركة مساهمة عامة بقيمة سوقية تجاوزت 3.7 مليار دولار امريكي موزعة على كافة القطاعات. و قد بلغت قيمة الاستثمارات (رؤوس الأموال) حوالي 2 مليار دولار موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب التصنيف المتبع لدى البورصة و الجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف المتبع لدى البورصة

جدول رقم (3)

توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية حسب تصنيف بورصة فلسطين لعام 2018

القطاع	عدد الشركات	قيمة الاستثمارات (بالدولار)
قطاع الخدمات	11	574,684,320.21
قطاع الاستثمار	10	569,845,398.59
قطاع المصارف والخدمات المالية	7	569,076,932
قطاع الصناعة	13	139,645,724.69
قطاع التأمين	7	61,200,000
الإجمالي		1,914,452,375.49

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بورصة فلسطين.

و من الجدول اعلاه نلاحظ ان قطاع المصارف يأتي في الترتيب الثالث من حيث قيمة الاستثمارات بنسبة تصل إلى 30% من إجمالي قيمة الاستثمارات في بورصة فلسطين.

2-4-3 القطاع المصرفي في فلسطين.

شهد القطاع المصرفي تطوراً و نمواً متسارعاً مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في مستهل العامل 1993 حيث اعيد افتتاح المصارف المحلية و الأردنية العاملة في فلسطين بعد ان كانت مغلقة بقرار من الاحتلال الصهيوني عشية الاحتلال في العام 1967. و كان من اهم التطورات في القطاع المصرفي تأسيس سلطة النقد الفلسطينية و التي انشئت في 1/4/1994 بناءً على القرار رقم (184) الصادر عن الرئيس الفلسطيني بهدف الاشراف على المصارف العاملة في فلسطين و اصدار التراخيص لأي مصارف جديدة. و يبلغ عدد المصارف المحلية في فلسطين 7 مصارف لها 199 فرعاً، و الجدول التالي يوضح هذه المصارف و سنة تأسيسها حسب تقرير سلطة النقد الفلسطينية الصادر في نهاية العام 2017 و التي لم يطرأ عليها أي تعديل في العام 2018 (سلطة النقد، 2017).

جدول رقم (4)

قائمة المصارف المحلية كما في نهاية العام 2017

المصارف المحلية		
عدد الفروع	المصرف	سنة التأسيس
71	بنك فلسطين	1960
18	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
20	البنك الاسلامي العربي	1996
36	البنك الاسلامي الفلسطيني	1997
36	بنك القدس	1995
23	البنك الوطني	2006
4	مصرف الصفا	2016

المصدر: سلطة النقد، التقرير السنوي للعام 2017.

و الجدول التالي يوضح بعض اهم المؤشرات المالية المتعلقة بالمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين حسب ما ورد في البيانات المالية نصف السنوية للعام 2018 للمصارف المذكورة.

جدول رقم (5)

المؤشرات المالية للمصارف المحلية حسب البيانات المالية نصف السنوية للعام 2018

المصرف	الأصول	المطلوبات	راس المال *	صافي الدخل
بنك فلسطين	4,563,902,782	4,181,141,906.00	224,848,415	24,730,547
البنك الوطني	2,071,853,323	1,895,291,492	75,000,000	7,488,827
الاسلامي الفلسطيني	1,070,365,693	348,671,642.00	77,200,000	5,880,316
بنك القدس	1,047,006,378	950,968,684.00	75,213,600	4,928,226
الاسلامي العربي	1,020,946,793	410,052,532	75,000,000	3,215,525
الاستثمار الفلسطيني	412,435,008	316,684,364.00	75,000,000	2,453,014

*. المبالغ شاملة لعلاوة الاصدار

المصدر: من إعداد الباحث حسب البيانات المالية نصف السنوية للعام 2018 المستخرجة من موقع بورصة فلسطين

2-4-3 سلطة النقد الفلسطينية.

انشئت سلطة النقد الفلسطينية مع بداية قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في الثالث الأول من العام 1994 بقرار من الرئيس الفلسطيني بهدف الإشراف على المصارف و اصدار التراخيص للمصارف الجديد (عيسى، 2004). و تعمل وفق قانون سلطة النقد رقم (2) الصادر في العام 1997 و هي مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم و تنفيذ السياسات النقدية و المصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي و نمو الاقتصاد المحلي المتوازن و هدفها الاساسي المحافظة على الاستقرار النقدي و المالي و تعزيز النمو الاقتصادي المستدام و ذلك من خلال (سلطة النقد، 2019):

1. التنظيم الفعال و الشفاف و الاشراف على المصارف و مؤسسات الاقراض المتخصصة و الصرافين العاملين في فلسطين.

2. الاشراف على تنفيذ و تشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.

3. رسم و تنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

و تهدف سلطة النقد الفلسطينية لإحكام رقابتها و تنظيمها للقطاع المصرفي إلى:

1. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من ذهب و عملات اجنبية و ادارتها.

2. وضع السياسات النقدية في سياق الاقتصاد الكلي.

3. توحيد و تنظيم حجم و كلفة الائتمان وفقاً لمتطلبات و ضرورة الاقتصاد الفلسطيني.

4. المحافظة على جهاز مصرفي فعال و كفؤ و متطور.

5. اعطاء تراخيص للمصارف الجديدة و الموافقة على فروع لمصارف قائمة. (عيسى، 2004).

و في سياق المعايير المحاسبية، فإن سلطة النقد الفلسطينية تصدر تعليماتها للمصارف بالسياسات المحاسبية الواجب اتباعها و آلية تطبيق المعايير و تنفيذها، و تعتبر المصارف ملزمة بتنفيذ هذه التعليمات حتى و ان اختلفت التعليمات عن نصوص المعايير المحاسبية. و فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة فقد أصدرت سلطة النقد تعليمات رقم (2) لسنة 2018 بشأن متطلبات و ارشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 IFRS و التي يبدأ العمل الالزامي بها في بداية العام 2018 و من اهم بنودها ما يلي (سلطة النقد، 2018):

1. تعديل تصنيف الادوات المالية وفقاً للمعيار 9 IFRS بحيث تصنف الأصول المالية إلى ثلاثة فئات (ادوات مالية بالتكلفة المطفأة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل).

2. الغاء العمل بتطبيق نموذج الخسائر المتحققة حسب المعيار 39 IAS و مباشرة تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة وفقاً للمعيار 9 IFRS و تعديل مبلغها المعترف به بما يعكس مخاطر الائتمان للأصول المالية.

3. يتم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية التي تتم من خلال قائمة الدخل على ثلاثة مراحل، حيث في المرحلة الأولى يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة لمدة 12 شهر، اما المرحلتين الثانية و الثالثة فيتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر القرض و تقاس الخسائر المتوقعة من خلال احتساب القيمة الحالية المتوقعة للخسائر التي ستنشأ في حال تخلف المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم طوال مدة القرض.

4. عند تدهور جودة الائتمان بحيث اصبح هناك خسائر ائتمانية متحققة أو تدنت قيمة الائتمان بشكل جوهري يتم احتساب الخسائر حسب المرحلة الثالثة و يستمر الإفصاح عن الخسائر طوال مدة القرض في هذه المرحلة.

5. عند تحسن جودة أي قرض يمكن انتقاله من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية أو من الثانية إلى الأولى و يجب على المصارف ان تحتفظ بالمعززات المستتدية التي تثبت تحسن جودة الائتمان.
6. حيث لم ينص المعيار IFRS 9 على ضرورة اتباع اساس معين لاحتساب الخسائر المتوقعة للأصول المالية، فإن سلطة النقد اتاحت نفس المجال للمصارف في اختيار الأسلوب المناسب لقياس هذه الخسائر سواء حسب طريقة الخسارة عند التعثر أو التعرض عند التأثر أو طريقة معدل الخسارة التي تقوم بتقدير الخسائر الائتمانية لمختلف الاصول بناءً على نسبة الخسارة التاريخية معدلة للأخذ بعين الاعتبار التوقعات المستقبلية.
7. يتم احتساب إيرادات الفوائد على الأصول المالية غير المتدنية ائتمانياً من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي لإجمالي القيمة الدفترية، في حين يتم احتساب إيراد الفوائد للأصول المالية المتدنية ائتمانياً (المرحلتين الثانية و الثالثة) من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على الائتمان المعدل للقيمة الدفترية بالكلفة المطفأة.
8. تحتسب إيرادات الفوائد للمرحلة الثانية بناءً على إجمالي مبلغ القرض و في المرحلة الثالثة على اساس صافي المبلغ بعد خصم مخصص خسائر القروض.
9. يتم تصنيف الخسائر الائتمانية المتوقعة و توزيعها على مخصصين و هما (المخصص الخاص و يكون مساوي لقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر القرض (المرحلة الثالثة) وتكون المخصصات العامة مساوية لقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار 12 شهر و المرحلة الثانية).
10. يتم خصم قيمة المخصص الخاص مباشرة من حساب الارباح و الخسائر و لا يتم استغلال أي رصيد متبقي في حساب احتياطي المخاطر العامة لهذا الغرض، أما قيمة

المخصص العام يخصم من احتياطي المخاطر المصرفية العامة و في حال عدم كفاية الرصيد

يتم خصم الباقي من حساب الارياح و الخسائر

و تضمنت تعليمات رقم (2) لعام 2018 الصادرة عن سلطة النقد مجموعة من المبادئ و الارشادات

الرقابية بخصوص تطبيق المعيار و نموذج الخسائر المتوقعة و هي على النحو التالي:

المبدأ الأول: يتولى مجلس الإدارة أو ما يعادله في الإدارة العليا مسؤولية التأكد من ان المصرف لديه

ممارسات مخاطر ائتمانية مناسبة لتحديد مخصصات كافية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

المبدأ الثاني: يجب على المصرف ان يتبنى منهجيات سليمة تتعامل مع السياسات و الإجراءات و

الضوابط لتقييم و قياس مخاطر الائتمان المتوقعة.

المبدأ الثالث: يجب ان يحتفظ المصرف بعمليات تصنيف لمخاطر الائتمان و ان يتم العمل بها لوضع

التعرضات الائتمانية ضمن مجموعات ملائمة مبنية على خصائص مشتركة لمخاطر الائتمان.

المبدأ الرابع: يجب ان يكون المبلغ الإجمالي للمخصصات المكونة كافية و منسجمة مع متطلبات

المعيار الدولي IFRS 9.

المبدأ الخامس: يجب ان يحتفظ المصرف بسياسات و إجراءات مطبقة للتحقق من صحة نماذج تقييم و

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المبدأ السادس: يتوجب على المصرف استخدام حكم ائتماني مهني متمرس عند النظر في المعلومات

المستقبلية و الداعمة بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي عند تقييم الخسائر المتوقعة.

المبدأ السابع: يجب على المصرف ان يحتفظ بتقييم سليم لمخاطر الائتمان و عملية قياس توفر له

اساس قوي للنظم و الادوات و البيانات المشتركة لتقييم مخاطر الائتمان و حساب الخسائر المتوقعة.

المبدأ الثامن: يجب ان تعزز الإفصاحات العامة للمصرف مبدأ الشفافية و قابلية المقارنة من خلال تقديم معلومات مفيدة و في الوقت المناسب و ذات صلة تمكن المعنيين من اتخاذ القرار.

المبدأ التاسع: يجب على المدققين الخارجيين التأكد من جودة التدقيق من خلال اتباع معايير المجلس الدولي لمعايير التدقيق و الخدمات التوكيدية و المعايير الأخرى و التوجيهات الرقابية لسلطة النقد اثناء تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المبدأ العاشر: يقوم مراقبي سلطة النقد بتقييم فاعلية ممارسات مخاطر الائتمان لدى المصارف.

المبدأ الحادي عشر: يقوم مراقبي سلطة النقد بتقييم ما اذا كانت الاساليب المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المحاسبية تؤدي إلى قياس مناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار 9 IFRS.

المبدأ الثاني عشر: يقوم مراقبي سلطة النقد بمراعاة ممارسات مخاطر الائتمان لدى المصرف عند تقييم كفاية رأس المال للمصرف.

2-5 خلاصة الاطار النظري:

تناول هذا الفصل القضايا الأساسية المتعلقة بحاسبة القيمة العادلة و بعض التعديلات و التغييرات التي طرأت عليها في السنوات الأخيرة من تعديل لمعايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى تعديل و/أو اصدار معايير ابلاغ مالي دولية جديدة بما يخدم الهدف العام من المحاسبة بتوفير بيانات مالية ملائمة و تعكس بعدالة حقيقة المركز المالي للمنشأة لمستخدمي البيانات المالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، و يتمثل ذلك في التعديلات التي طرأت على المعيارين الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 في مجال الاعتراف و القياس و الإفصاح المالي لكافة البنود التي تخضع للقيمة العادلة.

حيث على صعيد القياس فقد اضاف المعيار IFRS 13 هيكلاً موحداً لقياس القيمة العادلة لكافة الموجودات و الالتزامات من ثلاثة مستويات يعتمد اختيار اي منها على كفاءة السوق و توفر البيانات المستخدمة في القياس، و التي يظهر من خلال الاطلاع عليها كما وردت في المعيار انها تتيح مجالاً واسعاً للتقدير الشخصي عند القياس و تحديداً في المستويين الثاني و الثالث الأمر الذي قد يفقد البيانات المالية حياديتها و مصداقيتها من وجهة نظر المستخدمين إلا انها تقرب قيمة بنود البيانات المالية من القيمة السوقية الحقيقية لها و تقاربها من الواقع. أما في سياق الاعتراف نجد ان المعيار IFRS9 ألغى تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتحققة و استبدله بنموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بما يجعل المؤسسة تركز نظرها نحو المستقبل من خلال تحديد و تقييم المخاطر المستقبلية المتوقعة التي يمكن ان تتعرض لها و الاعتراف بقيمتها في البيانات المالية من خلال الاحتفاظ بمخصصات كافية لمواجهةها و ادارتها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اضاف المعيار IFRS 9 تصنيفاً موحداً للأدوات المالية مبنياً على نموذج الاعمال الذي يحدد الهدف من اقتناء هذه الأدوات بالإضافة إلى خصائص تدفقاتها النقدية، إلا ان هذا

التصنيف حسب متطلبات المعيار قد تؤدي إلى الخلط و تخلق نوعاً من الازباك لمعدي البيانات المالية في تصنيف الادوات المالية بسبب كثرة متطلبات التصنيف و إعتماها على الحكم الشخصي في اختيار نموذج الأعمال، و يفرض المعيارين مستوى عالي من الإفصاحات التي يتوجب على الشركة الإفصاح عنها لكافة البنود التي تخضع للقياس بالقيمة العادلة تهدف إلى توفير بيانات أكثر ملائمة و موثوقية لمستخدميها.

ان تطور الاقتصاديات و الاسواق المالية ادت إلى تطور أساليب قياس الأداء للمصارف بشقيه المالي و غير المالي نظراً لأهميته من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية، حيث يستند قرار المستثمرين بالاستثمار أو بالاحتفاظ بالاستثمار أو ببيعه على هذه المؤشرات، و تبعاً لذلك فقد تم دراسة عدد من المؤشرات المالية و غير المالية لبحث تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على هذه المؤشرات و عليه تكون هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تجمع بين متغيرات مالية و غير مالية في التعبير عن الأداء حسب علم الباحث، بالإضافة إلى ان العينة المستهدفة في الدراسة و هي المصارف تعتبر بالغة الأهمية في الاقتصاد الفلسطيني بسبب حجم الاستثمارات في هذا القطاع مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد حيث ان المصارف تمثل الوعاء المالي الرافد للاقتصاد المحلي من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لإنشاء المشاريع الاقتصادية و توسعها و التي تعمل ضمن اشراف و رقابة كل من البورصة و تعليمات سلطة النقد بالإضافة إلى متطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل مجموعة من الدراسات التي تناقش تطبيق محاسبة القيمة العادلة و أثرها في منشآت اقتصادية مماثلة سواء كان هذا الأثر على الأداء المالي و الأداء غير المالي لهذه المنشآت و كذلك جودة البيانات المالية و دقة التوقعات المبنية على البيانات المالية المعدة وفقاً لأساس قياس القيمة العادلة حسب التعديلات الأخير الصادرة عن IASB و FASB، و هي على النحو التالي:

1-3 الدراسات باللغة العربية.

1. دراسة (لقمان، 2018)، " المحاسبة عن القيمة العادلة و دورها في تقويم الأداء المالي، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية".

أجريت هذه الدراسة في السودان على عدد من المراقبين الداخليين و المحاسبين في المصارف العاملة في السودان و بلغ عدد افراد العينة 105 افراد، و هدفت الدراسة إلى دراسة و تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة بما يشمل الاعتراف و القياس و الإفصاح على تقييم الأداء المالي لهذه المصارف.

و قد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في بناء و اختبار فرضيات الدراسة التي تمثلت بثلاث فرضيات هي: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاعتراف بالقيمة العادلة و تقويم الأداء المالي، الثانية وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين منهج القياس المستخدم في محاسبة القيمة العادلة على تقويم الأداء المالي، أما الثالثة فهي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح وفقاً للقيمة العادلة و تقويم الأداء المالي.

و خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من اهمها ان متطلبات محاسبة القيمة العادلة المتمثلة في الاعتراف و القياس و الإفصاح له تأثير ذو دلالة احصائية على تقويم الأداء المالي للمصارف العاملة في السودان و ان المؤشرات المالية مأخوذة من البيانات المالية تعبر عن الأداء الحقيقية للمصارف.

2. دراسة (هرش، 2017) "أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح. دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي".

أجريت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي في الاردن و عددها 13 مصرف عن الفترات المالية الممتدة من 2006-2015 بتحليل البيانات المالية لهذه المصارف بعدد 130 مشاهدة، و هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم جودة الارباح الايجابية و اهميتها و توضيح سمات الارباح التي تزيد من جودتها و أثر محاسبة القيمة العادلة عليها، و افترضت الدراسة عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الارباح.

واستخدم الباحث المنهج التحليلي في التحليل المالي للبيانات المالية، و خلصت الدراسة إلى ان ازدياد تطبيق القيمة العادلة يؤثر ايجابياً في جودة الارباح من الناحية الايجابية للمصارف التجارية موضوع الدراسة، و ان ازدياد الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الظاهرة في بيان المركز المالي (بنود الدخل

الشامل) تؤثر ايجابياً على جودة الإرباح و كذلك بينت ان الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناتجة من بنود (صافي الدخل) لها أثر ايجابي في جودة الارباح من الناحية الايجابية الظاهرة في البيانات المالية.

3. دراسة (حمدي، 2017)، "تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسات الاقتصادية".

أجريت هذه الدراسة كدراسة حالة على مؤسسة الكوابل في بسكرة- الجزائر، بهدف التعرف على مشاكل نموذج القياس المحاسبي المستند إلى التكلفة التاريخية و اثر تبني محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على المؤشرات المالية التي يتم بها قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى اثرها على الخصائص النوعية للبيانات المالية حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة.

و افترضت الدراسة انه لا يوجد تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للشركات الاقتصادية، بالإضافة إلى افتراض عدم وجود تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على جودة البيانات المالية و خصائصها النوعية من خلال دراسة حالة لمؤسسة الكوابل في بسكرة.

و خلصت الدراسة إلى ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة له تأثير كبير على كافة مؤشرات الأداء المالي بسبب التغير الملحوظ في النسب المالية عند اعادة قياس البيانات المالية باستخدام اساس قياس القيمة العادلة. بالإضافة لتأثير تطبيقها على جودة البيانات المالية من خلال زيادة المحتوى المعلوماتي لهذه البيانات في حال تم عرضها و الإفصاح عنها بشفافية و دون تحيز.

4. دراسة (محمد، 2017)، "محاسبة القيمة العادلة و أثرها في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية".

اجريت هذه الدراسة في السودان على عينة من المصارف من خلال اختيار عينة قصدية تتكون من 110 موظف من ذوي الاختصاص، بهدف التعرف على مدى التزام المصارف السودانية بتطبيق منهج القيمة العادلة و القياس و الإفصاح عن البيانات المالية وفق هذا المنهج و أثر ذلك على كفاءة الأداء المالي لهذه المصارف، حيث افترض الباحث انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة و تحديداً بندي القياس و الإفصاح في الأداء المالي للمصارف السودانية. و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وضع و اختبار فرضيات الدراسة.

و أظهرت نتائج الدراسة هناك اهتمام من قبل الادارات العليا للمصارف في التطورات التي تحدث في مجال معايير المحاسبة، و ان اتباع أساس القياس المتبع وفق منهج القيمة العادلة يساعد في تحسين ملائمة البيانات المالية لقياس الأداء المالي و يزيد من مصداقية هذه البيانات، و أخيراً فإن متطلبات الإفصاح وفقاً لمنهج القيمة العادلة تساهم في تجنب الارتفاع للأسعار في الاصول و ان اتباع منهج القيمة العادلة يعبر عن مصداقية البيانات المالية عن الالتزامات المالية على المصرف.

5. دراسة (عريضة، 2017)، "أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في المصارف التجارية الاردنية".

اجريت هذه الدراسة في الاردن على عدد من المصارف التجارية العاملة في الاردن و عددها 6 مصارف، بهدف بيان اثر القيمة العادلة على الأداء المالي في المصارف التجارية، و لتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل البيانات المالية للمصارف في عينة الدراسة للعامين 2013 و 2014 مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة.

و افترضت الدراسة انه لا يوجد أثر لمكاسب أو خسائر الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر على مؤشر الربح و الخسارة و الفرضية الثانية أنه لا يوجد اثر لمكاسب أو خسائر الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل على الدخل الشامل الآخر في المصارف التجارية. و بينت نتائج الدراسة ان هناك اثر لمكاسب أو خسائر الادوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الأرباح أو الخسائر على كلٍ من مؤشر الأرباح و الخسائر و الدخل الشامل الآخر، و كذلك ان هناك أثر لمكاسب أو خسائر الأصول المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الدخل الشامل الآخر على كلٍ من مؤشر الأرباح و الخسائر و الدخل الشامل الآخر و إجمالي الدخل الشامل، و كذلك ان استخدام القيمة العادلة يزيد من الموثوقية و الإعتمادية على البيانات المالية و ان البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة تحد من تضليل المساهمين و مستخدمي البيانات المالية.

6. دراسة (الجرف، 2017)، "أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية".

أجريت هذه الدراسة في مصر على 120 من المحللين الماليين و مدراء المحافظ المالية بهدف التعرف على اثر المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية من خلال التنبؤ بربحية السهم و التنبؤ بصافي قيمة الاصول و دورها في ترشيد القرارات الاقتصادية ، و لتحقيق هذا الغرض استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في بناء و اختبار فرضيات الدراسة.

و افترضت الدراسة انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة و بين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم، و الثانية انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محاسبة القيمة العادلة و دقة تنبؤات المحاسبة بقيمة صافي الأصول و الثالثة ان محاسبة القيمة العادلة تساعد في ترشيد القرارات الاقتصادية.

و بينت الدراسة انه توجد علاقة معنوية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة و بين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم و اتفقت الاطراف الرئيسية للاستبيان على ان البيانات المالية المفصح عنها وفقاً لمنهج القيمة العادلة تساعد في ترشيد قرارات المستثمرين و تحقيق التنمية الاقتصادية.

7. دراسة (خلدون، 2017)، "أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على ملائمة معلومات القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية".

اجريت هذه الدراسة في الجزائر على عينة عشوائية من 65 فرداً من مستخدمي البيانات المالية في ولايتي ورقلة و الجفلة، و تهدف الدراسة إلى التعرف اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المفصح عنها في البيانات المالية، و توضيح اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مستوى البيانات المالية و عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية و التعرف على أي مشكلات و معيقات تواجه المنشآت الاقتصادية اثناء تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

و استخدم الباحث المنهج الوصفي و التحليلي في وضع و اختبار فرضيات الدراسة، حيث افترضت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على ملائمة البيانات المالية المفصح عنها، و ان اتباع محاسبة القيمة العادلة لا يؤثر في عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

و بينت نتائج الدراسة ان استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية في المنشآت الاقتصادية، و ان استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى تضليل مستخدمي البيانات المالية حيث ان معيقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تؤثر سلبياً على ملائمة البيانات المالية المفصح عنها.

8. دراسة (شراد، 2015)، "انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة البيانات لمعلومات المالية الواردة في البيانات المالية".

أجريت هذه الدراسة في الجزائر على عدد من الاساتذة الجامعيين و المحاسبين القانونيين و حافضي الحسابات حيث بلغ عدد افراد العينة 50 فرد، بهدف التعرف على مدى الالتزام بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و اثر ذلك على جودة البيانات المالية و خصائصها النوعية بما ييسر عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه البيانات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وضع و اختبار فرضيات الدراسة، و افترض الباحث ان لتطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أثر ذو دلالة احصائية على جودة البيانات المالية و خصائصها النوعية.

و خلصت الدراسة إلى ان هناك التزام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة و مفاهيمها و اسس قياسها بالإضافة إلى ان هناك تأثير ايجابي لمحاسبة القيمة العادلة على البيانات المالية بما يجعلها أكثر ملائمة لمستخدميها بالإضافة إلى تأثيرها الايجابي على جودة البيانات المالية و خصائصها النوعية و ان من اهم المعوقات امام تطبيق محاسبة القيمة العادلة هناك هو عدم توفر سوق نشط لتقييم الاوراق المالية.

9. دراسة (الجار، 2014): "ملائمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الكويتية".

أجريت هذه الدراسة في الكويت على عينة من 5 مصارف تجارية عاملة في القطاع المصرفي الكويتي و استهدفت عينة من ضباط الائتمان و محاسبي الائتمان و محلي الائتمان و مراجعي الائتمان في المصارف عينة الدراسة حيث بلغ عدد الاستبيانات ضمن العينة 125 مبحوث، و هدفت الدراسة إلى

التعرف على مدى مساهمة محاسبة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرارات منح الائتمان في المصارف، و كذلك التعرف على المعوقات التي تواجه متخذي قرار منح الائتمان عند تحليل البنود المالية التي تم قياسها باستخدام منهج القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان.

و افترضت الدراسة ان محاسبة القيمة العادلة لا تسهم في تحسين ملائمة البيانات لمتخذي قرار منح الائتمان و ان متخذي قرار منح الائتمان لا يواجهون معيقات عند تحليل بنود مالية تم قياسها وفق محاسبة القيمة العادلة للشركات طالبة الائتمان. و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في صياغة مشكلة الدراسة و فحص فرضياتها.

و بينت النتائج ان هناك تأثير ايجابي من حيث مساهمة القيمة العادلة في جعل المعلومات المالية ملائمة لمتخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية كما بينت النتائج ان البيانات المالية التي تعكس القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم و تسهم بشكل ملحوظ في جعل المعلومات المالية أكثر قدرة على ترشيد قرار منح الائتمان الخاص بالحكم على احداث حالية و سابقة.

10. دراسة (الجوازنة، 2014)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي، دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية".

أجريت هذه الدراسة على عينة من شركات التأمين الاردنية و البالغ عددها 28 شركة. و هدفت الدراسة إلى بيان اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الاردنية بالإضافة إلى تحديد مستوى الأداء المالي لها و مستوى تطبيق هذه الشركات لمحاسبة القيمة العادلة.

حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وضع و اختبار فرضيات الدراسة، حيث افترض الباحث انه لا يوجد اثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة معبراً عنها بالتغير في صافي الدخل، التغير في

أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة و التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين على الأداء المالي لشركات التأمين الذي تم التعبير عنه بعدة مؤشرات مثل السيولة و الربحية و العائد على الاسهم و غيرها.

و بينت الدراسة ان شركات التأمين تلتزم بتطبيق محاسبة القيمة العادلة من حيث الإفصاح عن التغير في صافي الدخل و التغير في ارباح الأدوات المالية و الارباح الموزعة على المساهمين و ان لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة أثر ذو دلالة احصائية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين عند مستوى الدلالة 5%، و قد أوصت الدراسة بضرورة استمرار تطبيق محاسبة القيمة العادلة و طرق قياسها و خصائصها و ما يطرأ بشأنها من تطورات في معايير المحاسبة الدولية.

11. دراسة (السعبري و مردان، 2013)، "القيمة العادلة و تأثير استعمالها في جودة البيانات المالية".

أجريت هذه الدراسة في الكوفة - العراق، على عينة من المحللين الماليين و الاساتذة الجامعيين و المحاسبين العاملين في شركات القطاع الخاص بلغ عدد أفرادها 100 فرد، و هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة و جودة البيانات المالية، و كذلك التعرف على الخصائص التي يمكن ان تضيفها محاسبة القيمة العادلة للبيانات المالية.

و قد افترض الباحثان ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو محاسبة القيمة العادلة تؤثر ايجابياً في جودة التقارير المالية، حيث ناقش البحث أسس محاسبة القيمة العادلة من حيث القياس و الاعتراف و الإفصاح و اثر ذلك على الخصائص النوعية للبيانات المالية الأساسية و الثانوية، و قد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في بناء و اختبار فرضيات الدراسة.

و خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها أن محاسبة القيمة العادلة لها أثر جوهري في تعزيز المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية. بالإضافة مساهمة البيانات المالية المعدة بناءً على معايير محاسبة القيمة العادلة تشكل أداة مهمة في يد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر و المستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي.

12. دراسة (يونس، 2011)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد

الاسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية".

أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عدد 13 شركة شملت البيانات المالية منذ عام 2004 و حتى نهاية العام 2009. و تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم محاسبة القيمة العادلة و متطلبات العرض و الإفصاح و القياس الخاصة بها و تحديد أثر التغيرات في بنود البيانات المالية على العائد السوقي على السهم و العائد من صافي الربح.

و افترضت الدراسة فرضيتين أساسيتين: الأولى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة و عائد السهم السوقي لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، و الفرضية الثانية ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر ايجابياً على عائد السهم من صافي الربح للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تطوير و اختبار الفرضيات الفرعية و الرئيسية.

و خلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لصافي الدخل و أرباح الادوات المالية و التغير المتراكم في القيمة العادلة و التي تم قياسها بناءً على محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم السوقي. و انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمتغير الارباح الموزعة على المساهمين و رصيد النقد و ما في حكمه على متغير العائد السوقي على السهم. بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر ايجابياً على

مؤشر العائد على السهم من صافي الربح و ان اتباع محاسبة القيمة العادلة و تحديداً بناءً على متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 يظهر نتائج اعمال الشركة بأقرب ما يكون إلى الواقعية و يزيد من سلامة الإفصاح المحاسبي و جودة البيانات المالية.

3-2 الدراسات باللغة الأجنبية.

1. دراسة (Tutino & Pompili, 2018): "Fair value accounting and management"

"opportunism on earnings management in banking sector: First evidence"

أجريت هذه الدراسة على عينة من المصارف في أمريكا، وهدفت بشكل رئيسي إلى تحديد العلاقات المحتملة بين تقييم/قياس القيمة العادلة وجودة الأرباح من خلال دراسة عينة من المصارف الأمريكية والأوروبية. استندت هذه الدراسة على نموذج سودان (Sodan, 2015)، وتكونت العينة الأولية من (446) مصرف مدرجة في كل من أمريكا و أوروبا في الفترة ما بين 2011 - 2016. و اشتملت الدراسة على المتغير التابع هو جودة الإيرادات الكلية، والمتغير المستقل هو الرسملة السوقية.

وافترضت الدراسة أنه كلما زاد الإعتماد على القيمة السوقية من خلال محاسبة القيمة العادلة لعينة من مصارف الولايات المتحدة و أوروبا بالنظر إلى تأثير هيكلية قياس القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية كلما انخفضت نوعية إيرادات العينة.

وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية وقوية بين استخدام القيمة العادلة وجودة الأرباح للمصارف الأمريكية، أما نتائج المصارف الأوروبية المدرجة لا تقدم أي دليل قوي، و في ذلك يشير الباحث إلى أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على ملائمة و موثوقية البيانات المالية حيث ان البيانات المالية التي تستند إلى

محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية إلا ان الموثوقية في هذه البيانات متدنية بسبب استنادها إلى العديد من التقديرات الشخصية و عدم وجود اسواق نشطة لكافة الاصول و الالتزامات التي تقوم الشركات بقياسها باستخدام القيمة العادلة.

2. دراسة (Sundgren, et l., 2018): "Analyst Coverage, Market Liquidity and

Disclosure Quality: A Study of Fair-value Disclosures by European Real

"Estate Companies Under IAS 40 and IFRS 13

أجريت هذه الدراسة في الاتحاد الأوروبي، وهدفت هذه الدراسة إلى هدفين: الهدف الأول هو التحقيق في ما إذا كانت جودة الإفصاح عن القيمة العادلة للشركات في قطاع العقارات قد تحسنت بإعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 13.

وتكونت العينة النهائية من الشركات المسجلة في قاعدة بيانات "أوريس" بحسب (NACE Code 68) والمدرجة للأعمال العقارية كنشاط أساسي لها داخل الاتحاد الأوروبي للدراسة من (289) ملاحظة تابعة لـ(57) شركة عقارية.

وافترضت الدراسة أن الإفصاحات التي تقدمها الشركات بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (13) أكثر شمولاً منها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (40)، كما افترضت أن متابعة المحللين مرتبطة ايجابياً بجودة الإفصاح، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين سيولة السوق وجودة الإفصاح، وأخيراً افترضت الدراسة أن تحسن جودة الإفصاحات بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (13) مرتبط بتحسن سيولة السوق ومتابعة المحللين.

تشير النتائج إلى أن جودة الإفصاح ارتفعت بشكل ملحوظ بموجب المعيار IFRS 13، وعلاوة على ذلك أظهرت النتائج أن الجودة مرتبطة بمتابعة المحللين وهوامش العرض والطلب، وعلى الرغم من ذلك، فإن الإفصاحات المحسنة عقب التطبيق الإلزامي للمعيار IFRS 13 غير مرتبطة بأي عواقب اقتصادية إيجابية هامة. تشير هذه النتيجة إلى أن متطلبات الإفصاح المعدلة في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (13) لم تحل أي عيوب في السوق.

3. دراسة (Wang & Zhang, 2017): "Fair value accounting and corporate debt

"structure

أجريت هذه الدراسة في أمريكا، وهدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه محاسبة القيمة العادلة في تصميم عقود الديون للشركات، وافترضت الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر على نزاعات الوكالة بين أصحاب الديون والمساهمين من خلال تأثيرها على جودة البيانات المالية، كما افترضت أيضاً أنها ستؤثر على قرارات الشركات بخصوص هيكل الديون و إصدار ديون قابلة للتحويل و تاريخ استحقاقها.

وتكونت عينة الدراسة الأولية من (3577) اصدار دين للشركات العامة و التي تتوفر لها بيانات مماثلة لخصائص الدين قيد الدراسة ثم تم دمج مجموعة البيانات الخاصة بهذه الاصدارات مع بيانات مالية خاصة بهذه الشركات من موقع COMPUSTAT. واستخدمت الدراسة نموذج لوجستي لفحص أول مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالارتباط بين امتياز تحويل الديون واستخدام أسس قياس القيمة العادلة. وتكونت الدراسة من متغيرين، المتغير التابع هو قابلية تحويل الدين. والمتغير المستقل هو مستوى القياس ضمن هيكلية القيمة العادلة من خلال نسبة أصول ومطلوبات القيمة العادلة إلى إجمالي الأصول.

وأظهرت النتائج التجريبية، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، أن هناك ارتباط إيجابي بين استخدام المستويين الثاني و الثالث من هيكلية قياس القيمة العادلة و إصدار ديون قابلة للتحويل بالإضافة إلى

ارتباط سلبي بين المستويين المذكورين و الفترة الزمنية لاستحقاق الدين وتشير هذه النتائج إلى انعدام موثوقية مقاييس القيمة العادلة و تؤدي إلى زيادة الطلب على أدوات هيكل الديون التي تخفف من نزاعات الوكالة بين الدائنين و حملة المساهمين.

4. دراسة (Ayres, Huang & Myring, 2017): "Fair value accounting and analyst forecast accuracy".

أجريت هذه الدراسة في أمريكا، وتهدف إلى بحث تأثير محاسبة القيمة العادلة على سلوك المحللين باستخدام عينة كبيرة قابلة للتعميم من الشركات الأمريكية، من خلال توظيف مقياس لتحديد مستوى الاستناد إلى القيمة العادلة للشركات و علاقة ذلك بنتائج توقعات المحللين الماليين لإيرادات هذه الشركات.

و استخدمت الدراسة النماذج المتقاطعة المجمعة باستخدام المربعات الصغرى العادية، وتكونت عينة الدراسة النهائية من 13990 مشاهدة سنوية للشركات. بينت الدراسة وجود ارتباطات إيجابية مهمة بين دقة توقعات المحللين وأسس قياس القيمة العادلة للمستوى 1 والمستوى 2، ولكن لم يتضح أثر هذا الارتباط للمستوى 3. وتبين أن هذه التأثيرات الرئيسية تتركز في الغالب في الشركات التي لا تعمل في القطاع المالي على النقيض من الشركات العاملة في القطاع المالي. وهذا يشير إلى أن السمات النوعية لقياس القيمة العادلة، بما في ذلك الاغراض التجارية للشركات والمعالجة المحاسبية في المتوسط للأصول المالية، يمكن أن يكون لها تأثير على دقة توقعات المحللين بما يتجاوز مجرد قضايا القياس فقط.

5. دراسة (Bick, Orlova & Sun, 2017): "Fair value accounting and corporate

"cash holdings".

أجريت هذه الدراسة في أمريكا، بهدف التعرف على العلاقة بين مدخلات القيمة العادلة والأصول النقدية للشركات، وافترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الكثافة في استخدام مدخلات (قياس) القيمة العادلة للأصول و الالتزامات ومستوى الحياة النقدية الخاصة بها حيث ان الأبحاث السابقة تربط صراعات الوكالة إلى الاحتفاظ بمستوى أعلى من النقد.

وتكونت العينة النهائية للبحث المتضمنة لبيانات كاملة (24741) مشاهدة سنوية للشركات للعام 2008، تمثل (5682) شركة مختلفة، و استخدم الباحث نماذج تحليل الانحدار بين المتغيرات التابعة والمستقلة، حيث استخدم الباحثون المتغيرات المستقلة النقد و ما يعادله مقاساً بإجمالي الأصول و المتغيرات التابعة هي الاثر المتراكم للقيمة العادلة من كافة المستويات، و ثلاثة متغيرات تابعة تمثل القيمة العادلة لكافة الاصول و الالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة لكل مستوى بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة و اهمها الحجم مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لكافة الأصول، و نسبة الرافعة المالية القيمة السوقية للأسهم و العائد على الاصول و التدفقات النقدية مقابل الاصول و المصاريف الرأسمالية مقابل الاصول.

وبينت نتائج الدراسة أن الاستخدام المتزايد لمدخلات القيمة العادلة يرتبط بمستوى أعلى من الممتلكات النقدية، و ان الشركات التي تحتفظ بمستويات عالية من الاصول النقدية تكون عرضة بشكل أكبر أو تدلل أكثر على وجود تضارب في المصالح بين المدراء و المالكين الامر الذي ينعكس بشكل سلبي على جودة البيانات المالية وترتكز النتائج بصورة رئيسية على مدخلات القيمة العادلة للمستويين الأول والثاني.

6. دراسة (Hashim et al, 2016): "Expected-loss-based Accounting for Impairment of Financial Instruments: The FASB and IASB Proposals 2009-2016".

بحثت الدراسة في مختلف مجموعات المقترحات القائمة على الخسائر المتوقعة الصادرة بشكل منفصل أو مشترك منذ عام 2009 من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. و يقوم الباحث بوصف و مقارنة المناهج الرئيسية المختلفة التي طورها المجلسين للانتقال من نموذج الاعتراف بالخسائر المتحققة على نموذج الخسائر المتوقعة بسبب النتائج التي ترتبت على نموذج الخسائر المتحققة في البيانات المالية و التي ساهمت في الازمة المالية العالمية الأخيرة من خلال تأخير الاعتراف بالخسائر المتعلقة بالأدوات المالية بالإضافة إلى معالجة انخفاض القيمة لهذه الأدوات.

و مثلت الدراسة تحليلاً وصفيًا لمقترحات كلا المجلسين في اطار مشروع التقارب بينهما للخروج بمعيار جديد حول نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة و معالجة الادوات المالية و انخفاض القيمة يعالج بشمولية بند الأدوات المالية، و كذلك هدفت الدراسة إلى توفير مقارنة واقعية و واضحة بين منهجي الاعتراف بالخسائر القديم و الجديد و كافة التأثيرات المتوقعة لذلك على البيانات المالية و نتائج اعمال الشركات في ظل المعيار الجديد، و كذلك كافة المعوقات التي واجهت المجلسين في اصدار المعيار الجديد و تعديلاته.

7. دراسة (Farkas, 2016): "The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability

ناقشت الدراسة التفاعل بين نموذج الخسارة المتوقعة من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) و القواعد الإشرافية و يناقش الآثار المحتملة للاستقرار المالي في الاتحاد الأوروبي، مقارنة بنهج الخسائر المتحققة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39، في حين ان معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) يدرج نموذج لتقدير الخسائر المتوقعة و ينص على تشكيل مخصصات انخفاض القيمة في وقت مبكر وأكبر وتكون أكثر ارتباطا بالخسارة التنظيمية المتوقعة. إن الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية سيقبل من تراكم الخسائر والمبالغة في تقدير رأس المال التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تساهم متطلبات الكشف الممتدة في زيادة فعالية نظام السوق. من خلال هذه القنوات، قد يعزز المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 الاستقرار المالي. ومع ذلك، بسبب الإعتماد على التقديرات المأخوذة في نقطة زمنية محددة لمعاملات الدخل الرئيسية (احتمال التخلف عن السداد والخسارة المعطاة)، سيزيد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من تقلب رأس المال التنظيمي لبعض المصارف. علاوة على ذلك، يوفر النموذج مساحة كبيرة للتقدير الإداري. حيث قد يلعب مشرفو المصارف دوراً هاماً في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9، ولكن الكثير من التدخل الإشرافي يتحمل مخاطر إدخال تحيز احترازي في محاسبة خسارة القروض التي تضر بنزاهة البيانات المالية. بشكل عام تعتمد الفوائد المحتملة للمعيار بشكل حاسم على تطبيقه الصحيح والمتسق عبر الولايات القضائية.

8. دراسة (Riahi & Khoufi, 2016): "Effect of fair value accounting on the company's reputation"

أجريت هذه الدراسة في فرنسا، وهدفت إلى بحث تأثير محاسبة القيمة العادلة على سمعة الشركات. من خلال دراسة تأثير تطبيق القيمة العادلة على خلق قيمة المساهمين بمقارنة صلة المعلومات بمؤشرات المحاسبة الخاصة بمجموعات الشركات الفرنسية في القطاع الصناعي.

تكونت عينة الدراسة من مجموعة الشركات الفرنسية في القطاع الصناعي المتضمنة في مؤشر (CAC) في سوق الأسهم الفرنسي، وتم جمع البيانات وتقسيمها إلى مجموعتين زمنيتين كاختبار قبلي وبعدي، حيث تضمنت مجموعة الاختبار القبلي بيانات الاتجار قبل تطبيق القيمة العادلة لسنوات (2001-2003)، وتضمنت مجموعة الاختبار البعدي بيانات الاتجار بعد تطبيق القيمة العادلة لسنوات (2005-2007).

وافترضت الدراسة أن استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة له تأثير على سمعة الشركات. وافترضت الدراسة أن المؤشرات المحاسبية التي تم تقييمها بموجب مبدأ القيمة العادلة تنقل معلومات للمستثمرين حول القيمة التي أنشأتها الشركة أكثر من تلك المتأثرة بالتكلفة التاريخية.

تشير النتائج إلى أن متغيرات التشخيص التقليدية (معدل العائد على السهم و جودة الإيرادات) لا تزال تحتفظ بأهميتها كمؤشرات رئيسية تحدد عائد الأسهم مهما كان المبدأ المحاسبي المتعلق بها، من ناحية أخرى، هناك تحسن ملحوظ في محتوى المعلومات للمتغيرات بموجب نموذج القيمة العادلة في حال تم تقديمها بشكل مفهوم وغير معقد.

9. دراسة (Ijeoma, 2014): "The contribution of fair value accounting on corporate financial reporting in Nigeria"

أجريت هذه الدراسة في نيجيريا، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر محاسبة القيمة العادلة على البيانات المالية للشركات في نيجيريا. حيث أجريت الدراسة على عينة عشوائية من (562) شخصاً من أعضاء في مجلس معايير المحاسبة النيجيري، و الأكاديميين في المجال و طلبة الدراسات العليا و السوق المالي النيجيري.

وافترضت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يوفر معلومات أكثر فائدة للمستثمرين من البيانات المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية، كما افترضت أيضاً أن هيكل سوق رأس المال في نيجيريا سيشكل تحدياً أمام تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وأخيراً افترضت الدراسة أن القيمة العادلة الكاملة للأدوات المالية تحقق هدف إعداد تقارير الأداء.

تشير النتائج إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يوفر معلومات أكثر فائدة للمستثمرين من تقارير التكلفة التاريخية. كما لوحظ أن هيكل سوق رأس المال النيجيري من شأنه أن يشكل تحدياً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة. وتبين كذلك أن القيمة العادلة الكاملة للأدوات المالية تحقق هدف الإبلاغ عن الأداء، إلا أن واقع الاقتصاد النيجيري يشكل تحدياً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في نيجيريا.

10. دراسة (Fargher & Zhang, 2014): "Changes in the measurement of fair value: Implications for accounting earnings"

"value: Implications for accounting earnings"

أجريت هذه الدراسة في أمريكا، وهدفت إلى بحث تأثير التغيير في أساس قياس القيمة العادلة على جودة الأرباح. بالتوافق مع نظرية استبدال الخاصية التي تؤكد على استبدال الموثوقية بالملائمة الذي من الممكن أن ترد إلى مشكلة التقدير الإداري في قياس القيمة العادلة.

وتكونت العينة النهائية للدراسة من (3431) ملاحظة مصرفية ربع سنوية تابعة لـ (394) مصرف لمدة (19) ربع سنة للشركات القابضة الأمريكية. وافترضت الدراسة أن زيادة التقدير الإداري في قياس القيمة العادلة تقترن بزيادة احتمالية إدارة الأرباح، و تؤثر سلباً في معامل استجابة الإيرادات بعد تطبيق هيكلية قياس القيمة العادلة كما افترضت أيضاً أن ارتفاع التقدير الإداري في قياس القيمة العادلة يؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية حول الأرباح.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط ايجابي بين التدخلات الادارية في قياس القيمة العادلة و التلاعب (إدارة) الإيرادات لاحقاً لمعيار قياس القيمة العادلة حيث ان الزيادة في تقدير القيمة العادلة المتروك لرغبة الإدارة مرتبط مع احتمالية الوصول إلى مستوى الإيرادات المستهدفة. بالإضافة إلى ان التقدير الشخصي أو الاداري للقيمة العادلة يؤثر سلبياً على معامل استجابة الإيرادات و بالتالي إلى تدني المحتوى المعلوماتي للإيرادات.

11. دراسة (Blankespoor & Others, 2012): "Fair value accounting for financial instruments: Does it improve the association between bank leverage and credit risk?"

هدفت الدراسة إلى فحص ما إذا كانت البيانات المالية باستخدام القيم العادلة للأدوات المالية تصف بشكل أفضل المخاطر الائتمانية للمصارف من البيانات المالية الأقل قيمة القائمة على القيمة العادلة، وعلى وجه التحديد، و هدفت إلى تقييم مدى ارتباط مختلف نسب الرافعة المالية، والتي يتم حسابها باستخدام الأدوات المالية المقاسة على طول سلسلة القيمة العادلة، بمقاييس مختلفة لمخاطر الائتمان.

تضمنت العينة النهائية للدراسة (80339) ملاحظة حول العائدات على 46 شركة من المصارف القابضة مقابل (1861) سندات تغطي ملاحظات العائد وقت إصدار السندات في العام 1998 حتى عام 2010. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تطوير و اختبار فرضيات الدراسة

ولإجراء مقارنة إحصائية لقدرة كل مقياس على التنبؤ بالفشل المصرفي، قدر الباحثون قدرة الفشل التنبؤية (FPA) باعتبارها المنطقة الواقعة تحت الخط الرئيسي ذي الصلة، وفقاً للمنهجية التي استخدمها (Bushman & smith, 2010) لتقييم السرعة النسبية من سعر الاكتشاف.

وأظهرت الدراسة أن الرافعة المالية التي تم قياسها باستخدام القيم العادلة للأدوات المالية تفسر تباينا كبيرا في فروق عائدات السندات وفشل المصارف مقارنة بنسب الروافع الأخرى ذات القيمة العادلة الأقل في كل من التحليلات غير المتغيرة ومتعددة المتغيرات. كما نجد أن القيمة العادلة للقروض والودائع يبدو أنها المصدر الأساسي للقدرة التوضيحية الإضافية.

12. دراسة (Dvorakova, 2011): " Developments in Fair Value Measurement:

"Some IFRS 13 View

أجريت هذه الدراسة في جمهورية التشيك، وهدفت إلى تقييم التطور الحالي في استخدام قياس القيمة العادلة وتقييم فوائد المعيار الدولي للإبلاغ المالي 13 الجديد وإجراء تقييم شامل للإيجابيات و السلبيات لهذا المعيار. واستندت هذه الدراسة إلى التحليل المقارن للتطورات في استخدام قياس القيمة العادلة في سياق مفهوم القياس في المحاسبة المالية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم فوائد ومزايا تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي 13 هو زيادة حيادية المعلومات المحاسبية و قابليتها للمقارنة، وبالتالي زيادة المنفعة للبيانات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه البيانات، بالإضافة إلى ان استخدام منهج القيمة العادلة يحد من القدرة على التلاعب في صافي الإيرادات، في حين لا تزال القدرة على التحقق و الإعتماد على هذه البيانات غير قابلة للحكم بشكل نهائي و تحديد في ظل الأسواق غير الكفؤة (غير النشطة) عند قياس القيمة العادلة.

13. دراسة (Ferrao, 2011): " How Significant is the Decline in Fair Value for

the Available for Sale Equity Securities? A Model to Estimate the

"Impairment Under IAS 39

أجريت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات المالية الأوروبية، وهدفت إلى توفير أداة قادرة على قياس تلك التعبيرات في ضوء المتغيرات ذات الصلة في تقدير سعر أداة حقوق الملكية. حيث تحتوي العينة على (202) مؤسسة مالية مدرجة في البورصة الأوروبية الرئيسية والتي تعد البيانات المالية لعام 2010 بما يتفق مع المعايير الدولية للمحاسبة / المعايير الدولية لإعداد البيانات المالية و التي تفصح عن بيانات مالية حول الأدوات المالية المتاحة للبيع.

وأظهرت الدراسة أن عينة الدراسة تدرج أحكاماً مختلفة حول التعبير عن الانخفاض الملحوظ في القيمة العادلة في البيانات المالية لعام 2010، على الرغم من تطبيق المؤسسات المالية لنفس المعيار المحاسبي، لا يمكن أن تكون البيانات المالية قابلة للمقارنة تماماً.

14. دراسة (Barth and Others, 2011): "Fair Value and Firm Valuation"

هدفت الدراسة إلى تحليل نتائج تبني القيمة العادلة في التقييم الثابت. واستخدمت الدراسة إصداراً بسيطاً من نموذج تقييم (Ohlson) حيث قامت الدراسة أيضاً بتضمين الدورة الاقتصادية ودراسة بعض الآثار المترتبة على مناهج المحاسبة المبنية على المحافظة مقابل محاسبة القيمة العادلة. و أجريت الدراسة على عينة مشتقة من قاعدة بيانات Compustat لعدد 846 شركة عاملة في قطاعات المصارف و التأمين و التجارة من خلال تحليل مشاهدات مالية مشتقة من البيانات المالية للعينة للفترة الزمنية 1994 - 2007 حيث يمثل العام 2001 فترة التحول من المحاسبة في ظل منهج التكلفة التاريخية إلى محاسبة القيمة العادلة.

قيمت الدراسة التقييم النهائي للنموذج للشركات العاملة في القطاع المالي، والذي يخضع بشكل خاص لمحاسبة القيمة العادلة. وأظهرت النتائج دليلاً على أن محاسبة القيمة العادلة تقلل من مدى وتأثير البيانات المالية المحاسبية المعدة بناءً على التكلفة التاريخية، مما يقلل من مستوى التشديد الإداري

والتخفيف من استخدام هياكل العمليات التي يمكن التلاعب بها محاسيباً، كما أظهرت النتائج دليلاً على أن معامل التقييم المرتبط بالقيمة الدفترية متحيز بشكل كبير في ظل المحافظة، وأن إعتقاد محاسبة القيمة العادلة يجعلها أقرب إلى القيمة الصحيحة/الحقيقية المتضمنة في نماذج التقييم. بالإضافة إلى أن تأثير إدارة الأرباح يحد من جودتها. هذا بالإضافة إلى أن الشركات يجب أن تتوقع خسائر مستقبلية محتملة بشكل أكبر في حال رغبت واضعي القوانين تطوير متطلبات رأسمال مناسبة في ظل القيمة

العادلة

3-3 محاور الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة عدة محاور للتعرف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على عدد من المتغيرات سواء كانت المؤشرات المالية أو غير المالية أو جودة البيانات المالية و غيرها، و تنقسم المحاور على النحو التالي:

1. محور التزام الشركات بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، و من الدراسات التي تناولت هذا المحور دراسة شراد لعام (2015) و التي اكدت التزام الشركات بتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

2. تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي: حيث تناولت الدراسات التي ناقشت هذا المحور محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل تم قياسه بمتغيرات مثل الاعتراف والقياس و الإفصاح و التغير المتراكم في القيمة العادلة و التغير في الدخل و التغير في أرباح الأدوات المالية. أما الأداء المالي فقد تم التعبير عنه بمؤشرات مثل ربحية السهم الواحد، والسيولة و العائد على الاستثمار و اكتفى البعض بالتعرض للأداء المالي دون التعبير عنه بأي متغيرات أو مؤشرات مالية و من هذه الدراسات: دراسة لقمان (2018) و دراسة حمدي (2017) و دراسة الجرف (2017) و دراسة الجوازنة (2014) و دراسة يونس (2011) و دراسة Riahi and Khoufi (2016) و جميعها اكدت ان هناك اثر ايجابي لمحاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي.

3. تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة البيانات المالية: و تناولت الدراسات التي ناقشت هذا المحور محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل تم التعبير عنه بالقياس و الإفصاح و معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية و الرسمة السوقية، في حين تم التعبير عن جودة البيانات كمتغير تابع بمؤشرات مثل جودة الإيرادات و الملائمة و جودة الإفصاحات و جودة البيانات المالية. و

انقسمت الدراسات في هذا المحور من حيث تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة البيانات المالية إلى قسمين، منها دراسات اكدت على وجود اثر ايجابي لمحاسبة القيمة العادلة على جودة البيانات المالية مثل دراسة Sundgren et al (2018) و دراسة هرش (2017) و دراسة محمد (2017) و دراسة الجرف (2017) و دراسة الجسار (2014) و دراسة السعبري و مردان (2013) و دراسة Blankespoor & others (2012) و دراسة Dvorakova (2011) و دراسة Barth & others (2011).

في حين اكد القسم الثاني من الدراسات ضمن هذا المحور على ان هناك اثر سلبي لمحاسبة القيمة العادلة على جودة البيانات المالية و ملائمتها لمتخذي القرارات بسبب تدني الموثوقية في البيانات المالية من جهة و من جهة أخرى قدرة هذه البيانات على تضليل مستخدميها بسبب عدم القدرة على فهم محتواها و اساس قياسها و من هذه الدراسات دراسة Tutino & Pompili (2018) و دراسة خلدون (2017) و دراسة Wang & Zhang (2017) و دراسة Bick, (2018) و دراسة Orlova and Sun (2017) و دراسة Fargher and Zhang (2017).

4. تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء غير المالية: حيث تم التعبير عن محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل بالقياس و الإفصاح، في حين شملت متغيرات الأداء غير المالي عدد من المتغيرات مثل السياسة الائتمانية و المخاطر الائتمانية، حيث اكدت الدراسات التي ناقشت هذا المحور وجود تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر و المخصصات المتعلقة بها، و من هذه الدراسات دراسة Hashim et al (2016) و دراسة Farkas (2016) و دراسة الجسار (2014).

5. تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مؤشرات الأداء المالي: حيث تناولت نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة كمتغير مستقل و مؤشرات تابعة مثل رأس المال التنظيمي و

مخصصات انخفاض القيمة العادلة، وأكدت جميع الدراسات في هذا المحور على ان هناك اثر ايجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات مؤشرات الأداء المالي و غير المالي منها تعزيز الاستقرار المالي و الحد من التلاعب في المخصصات، و من هذه الدراسات دراسة Hashim et al (2016) و دراسة Farkas (2016).

3-4 ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى و تحديداً الدراسات السابقة التي تمت مناقشتها في الفصل السابق بمجموعة من العوامل على النحو التالي:

1. تمثل الدراسة مقارنة بين فترتين زمنيّتين الأولى سابقة للتعدّلات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي IFRS 13 و الخاص بقياس و الإفصاح عن القيمة العادلة و الذي بدأ التطبيق الإلزامي له في بداية العام 2013 و الفترة الثانية لاحقة لتطبيقه الأمر الذي يساعد في قياس و تحليل أثر التعديل على أساس قياس القيمة العادلة على البيانات المالية و الأداء المصرفي.
2. تتميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة حسب علم الباحث في تعبيره عن الأداء المصرفي حيث يجمع بين عدد من مؤشرات الأداء المالية و المؤشرات غير المالية لهذه المصارف.
3. تشمل الدراسة الحالية متغيرات تستخدم للمرة الأولى حسب علم الباحث في دراسة و تقييم الأداء المالي مثل مؤشر القيمة السوقية المضافة و معامل الثبات المالي معبراً عنه بصافي الدين إلى الرسملة السوقية.
4. تتناول الدراسة تحليلاً لآثار تطبيق المرحلة الثالثة و الاخيرة من معيار الادوات المالية IFRS 9 و التي تشمل استبدال نموذج الخسائر الائتمانية المتحققة بنموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة و دراسة تأثير ذلك على البيانات المالية و مؤشرات الأداء.

الفصل الرابع

المنهجية و إجراءات الدراسة

4-1 منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة و الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة ووصف الظاهرة في الوقت الحاضر و كما هي في الواقع و تحليلها من خلال فحص الفرضيات المتعلقة بالظاهرة المدروسة و يعبر عنها تعبيراً كيفياً و كمياً. هذا و لا يقتصر المنهج على جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من اجل استقصاء مظاهرها و علاقاتها المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى التحليل و الربط و التفسير للوصول للنتائج، و يعتبر هذا المنهج الأفضل و الأنسب لمثل هذه الدراسات.

4-2 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة و الاجابة عن أسئلتها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا تلتزم المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق محاسبة

القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

و تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء غير المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

و تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على السياسات الائتمانية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

3-4 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل:

محاسبة القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة على انها السعر الذي سيتم الحصول عليه مقابل بيع أصل أو المبلغ الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (IFRS Foundation, 2019)، و يمكن قياس متغير محاسبة القيمة العادلة من خلال:

1. الأثر الكلي للقيمة العادلة: و تتمثل هذه القيمة في مجموع القيم العادلة لكافة الأصول Fair

Value Assets (FVA) التي يتم قياسها و الإفصاح عنها في البيانات المالية بالقيمة العادلة

بمستوياتها الثلاث حسب معيار IFRS 13 و تم قياسه من خلال البيانات المالية للمصارف

للفترة 2007-2018 و من خلال الاستبانة.

2. الأرباح و الخسائر غير المتحققة: و يقصد بها مجموع الأرباح و الخسائر غير المتحققة سواء كانت ضمن بيان الدخل أو كانت ضمن بيان الدخل الشامل و يتم التعبير عنها بالتغير في احتياطي القيمة العادلة (Fair Value Provision (FVP) و تم قياسه من خلال البيانات المالية للمصارف للفترة 2007-2018 و من خلال الاستبانة.
3. نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss (ECL): و هو نموذج لقياس و الاعتراف بالخسائر الائتمانية من خلال توقعها حسب تصنيف الائتمان الممنوح للجهة التي حصلت على التمويل حيث يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية قبل حدوثها، على عكس نموذج الخسائر الائتمانية المتحققة و المعمول به قبل سريان و تطبيق المرحلة الأخيرة من المعيار IFRS 9 و تم قياسه من خلال أسئلة الاستبانة.

المتغير التابع.

الأداء المصرفي:

يعرف قياس الأداء على انه عملية قياس كفاءة و فاعلية القرارات أو الأحداث السابقة (Neely *et al.*'s,

2002, p xiii)، و يمكن التعبير عن قياس الأداء من خلال المدخلين التاليين

أولاً: الأداء المالي.

و يهدف إلى قياس نشاطات و انجازات المؤسسة عن فترة زمنية محددة بهدف تحديد كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة أو مقارنة نتائجها مع مؤشرات محددة مسبقاً بهدف التعرف

على أوجه القصور أو الانحراف في الأداء لمعالجته و تصويبه. بالإضافة إلى مقارنة مؤشرات و نتائج اعمال الشركة مع مؤشرات و نتائج اعمال الشركات الأخرى. (صيفي، 2015).

و يتمثل الأداء المالي فيما يلي:

1. **مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added**: و تمثل مقياساً تراكمياً

لعوائد رأس المال المستثمر، أو أنها الفرق بين القيمة السوقية لممتلكات الشركة و القيمة الدفترية لأصول هذه الشركة (صيفي، 2015). و تحسب من خلال المعادلة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق المنشأة - القيمة الدفترية لحقوق الملكية

2. **معدل العائد على الملكية باستخدام نموذج دو بونت (Du Pont) Return on Equity**

(ROE): و هو مؤشر لقياس العائد على الملكية التي يقدمها المستثمرون. و يقاس من خلال المعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية = هامش الربح X معدل دوران الأصول X مضاعف الملكية

هامش الربح = صافي الدخل / صافي المبيعات.

معدل دوران الاصول = صافي المبيعات / معدل إجمالي الاصول.

مضاعف الملكية = معدل إجمالي الاصول / معدل صافي حقوق الملكية.

3. **الثبات المالي**: و يقاس من خلال مؤشر صافي الالتزامات إلى الرسمة السوقية Debt to

Market Capitalization Proportion (DtoMC) و يعبر عن الحصة التي تغطيها قيمة الرسمة

السوقية الحالية للشركة من قيمة صافي الالتزامات المترتبة عليها و يفضل المستثمرون في العادلة ان تكون النسبة أقل من 50% و يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية:

الدين إلى الرسمة السوقية = (صافي الالتزامات / الرسمة السوقية) X 100%

الرسمة السوقية = عدد الاسهم المصدرة X سعر السهم السوقية

ثانياً: المؤشرات غير المالية.

و يتناول هذا الجانب اثنتين من السياسات الداخلية الأساسية المتعلقة بالقطاع المصرفي و التي ترتبط بشكل وثيق في أداء المصارف بالإضافة إلى كونها من المحددات الاساسية لقيمة التسهيلات الممنوحة لعملاء المصرف و بالتالي تؤثر في الأداء المالي، و هي على النحو التالي:

أولاً: السياسة الائتمانية.

و تعرف السياسة الائتمانية للمصرف على انها مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف و تحدد فيها معايير و شروط و نطاق و حدود و انواع و سلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف (عيسى، 2004).

و يمكن التعبير عن السياسة الائتمانية لأغراض الدراسة بالعوامل التالية:

1. القواعد العامة لمنح الائتمان: و هذه العوامل متعلقة بالجهة طالبة التمويل و منها شخصية العميل و سمعته، الطاقة التمويلية و الادارية للعميل، القدرة التمويلية الذاتية للعميل، و الضمانات المقدمة منه و الظروف الاقتصادية المحيطة.
2. العوامل المرتبطة بنوع التسهيل الائتماني المقدم و منها الغرض من الائتمان، مدة الائتمان، قيمة الائتمان، أسلوب سداد الائتمان الممنوح، مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية و أخيراً الموازنة بين العائد و المخاطر.

ثانياً: سياسة إدارة المخاطر.

تتمثل سياسة إدارة المخاطر في تحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر التي تواجه المصرف و التحوط منها و المحافظة عليها في الحدود التي تتقبلها إدارة المصرف تعزيزاً لمبدأ (العائد - المخاطرة)، و ذلك بما يضمن تعظيم ربحية المساهمين. و لا تعني إدارة المخاطر تجنبها بشكل كلي حيث ان المخاطر تعتبر جزء اصيل من عمل المصارف و بالتالي يتقبل المصرف مستوى معين من المخاطر و يتوقع الحصول على عائد مالي و غير مالي مقابل تحمله للنسبة التي يتقبلها من المخاطر (سلطة النقد، 2018).

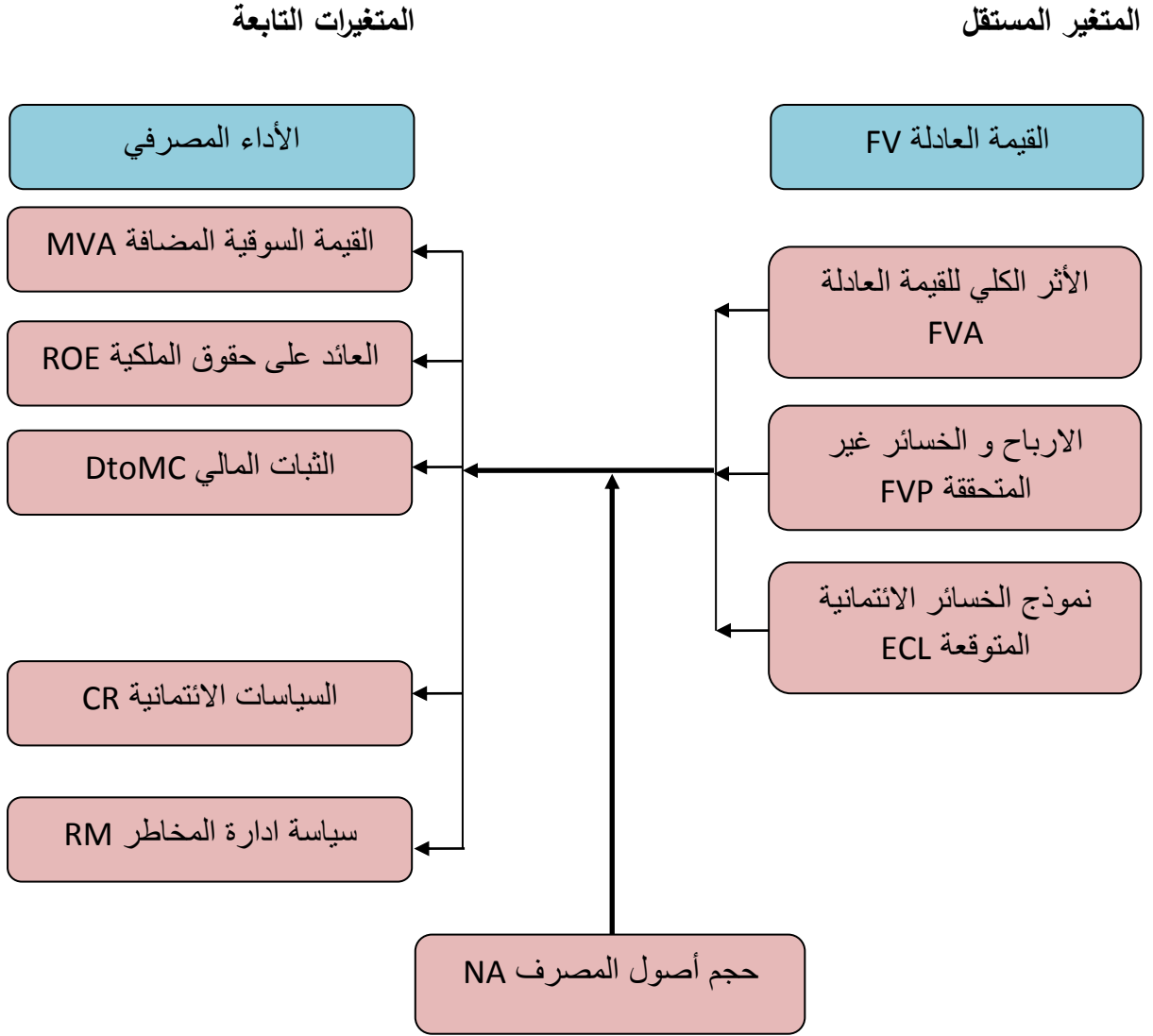
و حيث ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة و تحديداً اساس القياس المنصوص عليه في المعيار IFRS 13 و نموذج الخسائر المتوقعة المنصوص عليه ضمن المعيار IFRS 9 يؤدي التي تذبذب عالي في القيم الواردة في البيانات المالية و بشكل لا يسهل معه تقدير التوقعات المستقبلية، و يؤثر على الأداء المالي سواء بشكل ايجابي أو سلبي (Ayres, Huang & Myring, 2017) فان ذلك يؤثر بنفس الطريقة على مستوى المخاطر التي تتوقع إدارة المصارف ان تتعرض لها الأمر الذي يلزم هذه المصارف بإعادة النظر في سياستها الداخلية لإدارة المخاطر.

ثالثاً: حجم أصول المصرف.

و هذا المتغير سيتم ادراجه في الدراسة كمتغير مؤثر Moderator (وسيط) للمفارقة في تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي قبل و بعد تطبيق التعديلات الأخيرة في محاسبة القيمة العادلة ضمن المعيارين IFRS 9 و IFRS 13، و يقصد بحجم أصول الشركة هنا صافي القيمة الدفترية لأصول المنشأة (NA) Net Book Value بعد خصم مخصصات الاستهلاك و مخصصات انخفاض القيمة و تقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لاصافي للأصول

شكل رقم (1)

أنموذج الدراسة



4-4 أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليل لبيان تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء المنشآت الاقتصادية، و من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بعض مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت كالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و النسب المئوية و التكرارات و تحليل الانحدار و تحليل التباين، ليتسنى وصف اجابات عينة الدراسة على الاستبانة و تم اختبار الفرضيات بواسطة اختبار (T-test) و معامل التحديد R^2 ومصفوفة معاملات الارتباط (Correlation Matrix) من خلال برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

و كذلك تم تحليل البيانات المالية للمصارف و مؤشرات الأداء المالي باستخدام برنامج الرزم الإحصائية STATA باستخدام تحليل الانحدار الخطي و اختبار (Z-test) و (R^2)، و تحليل اختلاف التباين بواسطة اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test باستخدام مربع كاي (chi square) لاختبار التجانس في البيانات المالية و التحقق من خلوها من مشاكل اختلاف التباين، و غيرها من الاختبارات الأخرى.

4-5 قياس المتغيرات:

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب و قد تم ادخالها للحاسوب بإعطائها ارقام معينة أي بتحويل اجابات الاستبانة اللفظية إلى رقمية حيث اعطيت الاجابة (دائماً) 5 درجات و (غالباً) 4 درجات و (أحياناً) 3 درجات و الاجابة (نادراً) 2 درجة أما الاجابة (نادراً جداً) درجة واحدة. بحيث كلما زادت الدرجة زادت درجة استجابات المبحوثين نحو تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء المنشآت الاقتصادية.

وقد تمت المعالجة الاحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الإعداد و النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و قد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى ($\alpha=0.05$) عن طريق تحليل الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و تم استخدام معادلة الثبات كرونباخ الفا لفحص ثبات اداة الدراسة و معاملات الاستخراج بطريقة المكونات الاساسية بأسلوب التحليل العاملي لفحص صدق اداة الدراسة.

4-6 مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة على انه جميع مفردات المشكلة التي يدرسها الباحث، و حيث ان الدراسة تهدف إلى التعرف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء المصارف العاملة في فلسطين بشقيه المالي و غير المالي، و يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المصارف الفلسطينية المحلية و عددها 7 مصارف كما هي بتاريخ 2018/12/31.

4-7 عينة الدراسة:

و لتحقيق اغراض الدراسة و أهدافها فقد تم اختيار عينة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: بخصوص المشاهدات المالية فقد تم اختيار عينة قصدية للمشاهدات المالية الخاصة بالمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين و عددها 6 مصارف، و هذه البيانات تم استخراجها من البيانات المالية التي سيتم احتساب كافة المتغيرات المالية للسنوات من العام 2007 و حتى نهاية العام 2018 بناءً عليها. بحيث يكون العام 2013 هو العام الفاصل لأغراض التحليل القبلي و البعدي لدراسة و تحليل اثر التعديلات في محاسبة القيمة العادلة و يبلغ عدد المفردات (3312) مفردة استخدمت في احتساب مؤشرات الأداء المالي و المتغيرات المالية المستقلة.

ثانياً: تم اختيار عينة قصدية تشمل موظفي الادارات العامة في المصارف المحلية لكل من الإدارة المالية وإدارة الائتمان و التسهيلات و إدارة المخاطر و بناءً عليه بلغ حجم العينة (142) موظف من مدراء ونواب مدير و رؤساء اقسام و موظفين تنفيذيين، و قد تم استرداد (55) استبانة وزعت على عينة الدراسة حيث بلغت نسبة الاستجابة (39%). و الجدول التالي يوضح اسماء المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين و التي تمثل عينة الدراسة.

جدول رقم (6)

قائمة المصارف المحلية (عينة الدراسة لأغراض التحليل المالي)

الرقم	المصرف	عدد الموظفين	الرقم	المصرف	عدد الموظفين
1	بنك فلسطين المحدود	1280	2	بنك القدس	762
3	البنك الاسلامي الفلسطيني	700	4	البنك الاسلامي العربي	531
5	بنك الاستثمار الفلسطيني	276	6	البنك الوطني	590

4-8 وصف اداة الدراسة:

للحصول على البيانات للتحليل الاحصائي تم تجميع البيانات المالية النصفية و السنوية لكافة المصارف موضوع الدراسة من العام 2007 حتى العام 2018 و التي تم نشرها على موقع بورصة فلسطين و التي بلغ عدد مشاهداتها 3312 مشاهدة تشمل كافة البيانات المالية المطلوبة لاحتساب المؤشرات المالية التابعة و المتغيرات المالية المستقلة و المتغير الوسيط بهدف التعرف على تأثير التعديلات الأخيرة على محاسبة القيمة العادلة و تحديداً المعيارين IFRS 13 و IFRS 9 على الأداء المالي لهذه المصارف من خلال عدد من المؤشرات المالية التي تم اختيارها بما يتناسب مع أهداف الدراسة.

و لأغراض تحديد تأثير تطبيق و الالتزام بتطبيق متطلبات المعيارين المذكورين اعلاه على الأداء غير المالي لهذه المصارف فقد تم تطوير استبانة خاصة لهذه الدراسة و ذلك بالاستناد إلى الاطار النظري و نتائج الدراسات السابقة تكونت من (40) فقرة مقسمة إلى ثلاثة محاور اساسية و تتدرج الاجابة على الفقرات من (دائماً) إلى (نادراً جداً) على مقياس ليكرت الخماسي من (1-5) و قد تم توزيعها على عينة الدراسة و قد تضمنت الاستبانة أربعة أقسام و هي كما يلي:

القسم الأول: و يهدف إلى جمع البيانات الديموغرافية عن الاشخاص الذين قاموا بالإجابة على اسئلة الاستبانة، و هي (الجنس، المسمى الوظيفي، الدائرة التي يعمل بها، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، و سنوات الخبرة) و ذلك للتأكد من توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بمحتويات الاستبانة و قدرتهم على اجابة اسئلتها.

القسم الثاني: السياسة الائتمانية للمصرف و يهدف هذا القسم إلى التعرف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية للمصرف و الذي تم قياسه عبر الأسئلة من رقم (1-14) ضمن المحور الأول.

القسم الثالث: نموذج الخسائر المتوقعة و يهدف هذا القسم إلى التعرف على تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة على الأداء المالي و السياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر للمصرف و الذي تم قياسه عبر الأسئلة من رقم (1-11) ضمن المحور الثاني.

القسم الرابع: سياسة إدارة المخاطر يهدف هذا القسم إلى التعرف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر لدى المصرف و الذي تم قياسه عبر الاسئلة من رقم (1-15) ضمن المحور الثالث من الاستبانة.

9-4 صدق الاداة Validity:

تم التحقق من صدق اداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص (انظر الملحق رقم 1)، و الذين ابدوا بعض الملاحظات التي تم اخذها بعين الاعتبار و الآراء حول مدى صلاحية المقياس في دراسة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة و تحديداً التعديلات الأخيرة على المعيارين IFRS 13 و IFRS 9 على الأداء المالي و غير المالي للمنشآت الاقتصادية، و قد اشاروا إلى صلاحية فقراته و ملائمة لهذا الغرض.

و تظهر الجداول ادناه نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكل من نتائج التحليل المالي و تحليل فقرات و محاور الاستبانة و هي على النحو التالي:

جدول رقم (7)

ترتيب معاملات الارتباط بين المتغيرات المالية.

	DtoMC	ROE	MVA	FVA	FVP	NA
DtoMC	1					
ROE	0.0374	1				
MVA	-0.1034	0.4287	1			
FVA	0.0604	0.6800	0.4031	1		
FVP	-0.4116	0.1092	-0.1036	0.0737	1	
NA	-0.0055	0.7595	0.5622	0.5931	0.0360	1

حيث أن: FVA تدل على القيمة العادلة للأصول و التي تم قياسها باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

FVP تدل على احتياطي القيمة العادلة و التي تم قياسها باستخدام اللوغاريتم الطبيعي

NA تدل على قيمة صافي الأصول و التي تم قياسها باستخدام اللوغاريتم الطبيعي

في الجدول اعلاه نجد ان أكبر قيمة لمعامل الارتباط هي 0.7595 بين إجمالي الأصول (NA) و معدل العائد على الملكية (ROE) و هذه النسبة تدل على علاقة قوية بين المتغيرين المذكورين إلا انه تم

اهمالها حيث ان المتغير (NA) هو متغير وسيط و ليس من متغيرات الدراسة المستقلة التي يتم من خلالها فحص تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي و بالتالي فإن النموذج يخلو من مشاكل الارتباط بين المتغيرات.

و الجدول التالي يوضح نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الدرجات الكلية لمحاو الاستبانة و الذي يحدد ما اذا كان هناك مشكلة في الترابط الداخلي بين هذه المحاور.

جدول رقم (8)

ترتيب معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة.

	Total CR	Total ECL	Total RM
Total CR	1		
Total ECL	0.493	1	
Total RM	0.722	0.742	1

حيث ان $CR = \text{Credit Risk}$ و تمثل إجمالي محور السياسة الائتمانية في الاستبانة

$RM = \text{Risk Management}$ و تمثل إجمالي محور سياسة إدارة المخاطر في الاستبانة.

$ECL = \text{Expected Credit Loss}$ و تمثل إجمالي محور نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في الاستبانة

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة معامل الارتباط بين (Total CR) و (Total RM) = 0.722 و يدل على ارتباط قوي بين المتغيرين المذكورين، و كذلك قيمة معامل الارتباط بين (Total ECL) و (Total RM) = 0.742 و يشير ايضاً إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، وكلاهما يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) بين متغيرات الدراسة، و لذلك فقد تم اختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات باستخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) و تبين ان قيمة

VIF لكلاهما هي (1.48) حسب ما هو موضح في الجدولين رقم (33) و (34) و هو اقل من القيمة المقبولة احصائياً (5)، و عليه يتضح ان النموذج يخلو من مشاكل التعدد الخطي و الارتباط الداخلي .

10-4 ثبات الأداة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة ان تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم اعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، أو بعبارة أخرى ان ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة و عدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم اعادة توزيعها على الافراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

لقياس ثبات اداة الاستبانة أي مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة تم استخدام معامل الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Coefficient Alpha) و الذي يقيس نسبة تباين الاجابات و يستخدم للتعرف على قوة هذا التماسك، و يعطي هذا المعامل متوسط الارتباط الداخلي (Internal Consistency) بين الاسئلة التي يقيسها و لذلك فان قيمتها تتراوح من (0-1) و كلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح، كلما تم التأكد من قوة التماسك الداخلي للمقياس و امكانية الإعتماد عليه و العكس صحيح، و تعد القيمة المقبولة احصائياً للمعامل هي (60%) فأكثر كي يكون التماسك الداخلي للمقياس جيداً و حتى يمكن تعميم النتائج على عينة الدراسة و كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم(9)

جدول قياس معامل ثبات الأداة ألفا كرونباخ.

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية للمصرف	14	95.1%
تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة على الأداء المصرفي	11	79.5%
تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر لدى المصرف	15	92.4%
الدرجة الكلية لجميع المجالات	40	95.9%

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة ألفا كرونباخ لفقرات الاستبانة و للدرجة الكلية لكافة مجالاتها، حيث يتضح من الجدول السابق ان قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (79.5% - 95.1%) عند مجالات الدراسة كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (95.9%) مما يدل على ان أداة الدراسة الحالية قادرة على انتاج 95.9% من النتائج الحالية فيما لو تم اعادة القياس و البحث و استخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، و هذه القيم اعتبرت مناسبة لأغراض الدراسة و الأهداف التي وضعت هذه المجالات و فقراتها من اجلها.

4-11 معيار الحكم على درجة الموافقة مفتاح التصحيح.

جدول رقم (10) مفتاح التصحيح

الدرجة	الوسط الحسابي
منخفضة جداً	أقل من 1.8
منخفضة	من 1.8 - أقل من 2.6
متوسطة	من 2.6 - أقل من 3.4
مرتفعة	من 3.4 - أقل من 4.2
مرتفعة جداً	من 4.2 فأكثر

4-12 خصائص عينة الدراسة.

يوضح الملحق رقم (3) الخصائص الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة حيث نجد ان النسبة الأعلى من الباحثين من موظفي الادارات العامة للمصارف هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم (76.4%). أما بالنسبة للمسمى الوظيفي للباحثين فكانت النسبة الأعلى لمن يعملون برتبة موظف و بلغت نسبتهم (45.5%)، و كذلك يتضح من البيانات الواردة في الجدول ان (72.7%) من الباحثين المؤهل العلمي لهم بكالوريوس و ان (36.4%) منهم تخصصهم العلمي هو المحاسبة، و فيما يتعلق بسنوات الخبرة للباحثين فكان (41.9%) من الباحثين ممن تزيد سنوات خبرتهم عن (11) سنة و هذا يتناسب مع محاور موضوع الدراسة و يعزز من ادراكهم لأهمية موضوع الدراسة و يجعل اجاباتهم أكثر دقة.

4-13 فحص التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة

أولاً: نتائج اختبار التطرف لإجابات الباحثين في الاستبيان حيث يوضح الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التطرف باستخدام Skewness و Kurtosis حيث من الناحية الاحصائية لا يجب ان تزيد قيمة Skewness عن (+ 1) و ان لا تزيد نسب Kurtosis عن (+ 3) و هذا يدل على ان النموذج يخلو من مشاكل القيم المتطرفة و كانت النتائج على النحو التالي

جدول رقم (11)

نتائج اختبار التطرف لاستجابات الباحثين في الاستبانة

Variables	Skewness	kurtosis
Agr total	0.524	0.091
Total CR	-0.935	0.469
Total ECL	0.044	-0.384
Total RM	-0.19	-0.773

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار التطرف لاستجابات المبحوثين حيث نلاحظ ان استجابات المبحوثين على كافة فقرات و محاور الاستبانة موزعة توزيعاً طبيعياً و لا وجود لمشكلة البيانات المتطرفة حيث ان قيم Skewness و Kurtosis تقع ضمن الحدود المسموح بها و بالتالي لا يوجد مشاكل في التوزيع الطبيعي و لا يوجد أي قيم متطرفة.

ثانياً: قام الباحث بإجراء اختبار القيم المتطرفة لمتغيرات المؤشرات المالية كما بالجدول ادناه و تبين من خلال النموذج انه لا يوجد قيم متطرفة أو مختلفة بشكل كبير و بالتالي فان النموذج خالي من القيم المتشعبة حسب ما هو واضح من الجدول ادناه.

جدول (12)

نتائج اختبار التطرف في البيانات المالية

Variables	Skewness	Kurtosis
DtoMC	.7600892	3.665979
ROE	-.083936	3.495454
MVA	.5777442	1.360488
FVA	.6286925	2.93475
FVP	.5623697	1.612304
NA	.8270203	3.598666

يوضح الجدول اعلاه اختبار القيم المتطرفة و التوزيع الطبيعي للبيانات المالية التي اخذت في الدراسة للفترة الزمنية 2007-2018 بالرغم من ان هناك بعض القيم في Kurtosis تزيد عن 3 إلا ان البيانات تخلو من مشكلة التطرف و ان البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً و هذا يؤكد اختبار Doornik-Hansen باستخدام مربع كاي و الذي يهدف إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات و كانت النتائج على النحو التالي:

$$\chi^2(2) = 5.114 \quad \text{Prob} > \chi^2 = 0.077$$

و تدل هذه النتيجة على ان البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً حيث ان نسبة احتمالية مربع كاي أكبر من 5% و هي غير هامة، و عليه تخطو البيانات المالية من مشاكل التوزيع الطبيعي.

الفصل الخامس

تحليل البيانات و عرض نتائج الدراسة

1-5 تحليل البيانات:

1-1-5 هل تطبق المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين محاسبة القيمة العادلة وفقاً

لمعيارى الإبلاغ المالى 9 IFRS و 13 IFRS؟

يوضح الجدول التالي البيانات المالية المتعلقة بتطبيق المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معيارى الإبلاغ المالى الدوليين 9 IFRS و 13 IFRS كما هي في 31 كانون أول لعام 2018 و تأثيرها على البيانات المالية.

جدول رقم(13)

البيانات المالية لعينة الدراسة حسب المعيارين 9 IFRS و 13 IFRS كما هي بتاريخ 2018/12/31.

المصرف	أصول بالقيمة العادلة FVA	أدوات مالية بالقيمة العادلة	إحتياطي القيمة العادلة FVP	أثر تطبيق معيار IFRS 9 (ECL)
بنك فلسطين	2,731,033,467	43,878,463	-3,467,059	-57,635,506
بنك القدس	703,557,491	5,753,986	-2,603,012	-10,910,474
بنك الاستثمار الفلسطيني	224,225,606	6,142,748	-165,611	-1,302,660
البنك الاسلامي العربي	687,835,547	6,271,545	-1,788,287	-1,880,207

-9,549,964	-234,153	16,020,873	695,972,733	البنك الاسلامي الفلسطيني
-9,396,902	-5,123,395	19,320,998	1,346,322,461	البنك الوطني

حيث يتضح من الجدول اعلاه ان المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تلتزم بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS 9 و IFRS 13 حيث يتم قياس القيمة العادلة لأصول و التزامات هذه المصارف وفقاً لهيكل قياس القيمة العادلة بمستوياته الثلاثة حسب المعيار IFRS 13 و يظهر الأثر الكلي للتعديل على القيمة العادلة في احتياطي القيمة العادلة، أما بخصوص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 فنلاحظ ان المصارف تلتزم بتصنيف الادوات المالية وفقاً للمعيار و أن نتيجة تطبيق المرحلة الأخيرة من المعيار و المتعلقة بمحاسبة التحوط و نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة و تم إظهار كافة التعديلات الناتجة عن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كتعديل في حقوق الملكية في نهاية العام و يشار إليها في الجدول السابق بأثر تطبيق معيار IFRS 9، و عليه فإن الشركات الفلسطينية تطبق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS13.

5-1-2 تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعاري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، تم احتساب كافة النسب والمؤشرات المالية و معالجتها احصائياً و كانت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

للتأكد من ان النموذج تم تحديده بشكل جيد، تم إجراء اختبار Pregibon و الذي يستخدم بهدف التحقق من سلامة النموذج بالاستناد إلى خصائص متغيرات الدراسة من خلال اختبار مربع الخطأ (Hatsq) في قيم المتغيرات التابعة في النموذج كما يوضح الجدول ادناه، حيث نجد ان القيمة الاحتمالية لـ Hatsq

(P>|t|) أكبر من 5% و تعني انها غير هامة أي ان النموذج تم تحديده بشكل جيد و لم يتم حذف أي

من المتغيرات الهامة في النموذج

جدول رقم (14)

نتائج اختبار Pregibon للتأكد من سلامة النموذج

	Coef.	Std. Err.	t	P> t
Hat	.8623505	.2781467	3.10	0.004
Hatsq	.8670859	.517362	0.57	0.572
Cons	.0019302	.0124177	0.16	0.877

كما تم إجراء اختبار اختلاف التباين - Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for hetero- sedasticity حيث يقوم الاختبار على فحص ما اذا كان التباين في الخطأ في نموذج الاختبار الخطي تابعاً للمتغيرات المستقلة في النموذج، و تشير النتائج إلى ان البيانات خالية من مشاكل التباين حيث كانت النتائج على النحو التالي:

Ho	Constant variance
Variables	fitted values of ROE
chi ² (1)	3.10
Prob> chi ²	0.0783

حيث ان قيمة Prob>chi² أكبر من 5% تدل على ان تباين الخطأ العشوائي غير هام و ان البيانات المالية متجانسة التباين.

قام الباحث بإجراء اختبار قبلي و بعدي (Pre and Post Analysis) لتطبيق التعديلات في محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيارين 9 IFRS و 13 IFRS على الأداء المالي للتعرف على تأثير

تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي وتم اختبارها باستخدام اختبار (Z-test) و معامل التحديد R^2 ، و كانت النتائج على النحو التالي:

جدول (15)

العلاقة بين المتغيرات المالية التابعة و المستقلة للفترة 2013-2018.

Variables/Test		FVA	FVP	NA	Con.	R^2
ROE	Coef.	-.11238	.00157	.322454	-1.7749	0.5713
	Z	-1.42	0.92	3.41	-6.5	
	P> z	0.084	0.183	0.000	0.000	
DtoMC	Coef.	.088403	-.1783477	-5.72732	9.659118	0.1731
	Z	1.77	-2.89	-1.67	0.98	
	P> z	0.042	0.003	0.049	0.171	
MVA	Coef.	-.270955	-.0922101	.4375237	-.1544025	0.4674
	Z	-3.46	-0.55	4.68	-5.72	
	P> z	0.000	0.275	0.000	0.000	

الجدول اعلاه يوضح نتائج اختبار البيانات المالية للفترة 2013-2018 أي بعد التطبيق الالزامي للمعيار IFRS 13، حيث يظهر الجدول معاملات اختبار الانحدار الخطي و نتائج اختبار (Z) و مستوى الدلالة المعنوية و معامل القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في التغير الناتج في المتغير التابع. من الجدول أعلاه نجد انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة المستقلة FVA و مؤشر العائد على الملكية ROE، في حين يوجد علاقة ايجابية دالة احصائياً بين FVA و مؤشر الثبات المالي DtoMC، و كذلك هناك علاقة سلبية دالة احصائياً بين FVP و مؤشر الثبات المالي DtoMC، أما بخصوص القيمة السوقية المضافة فإن هناك علاقة سلبية دالة احصائياً بينها و بين متغيري FVA و FVP.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين المتغير الوسيط NA و متغيري العائد على الملكية ROE و القيمة السوقية المضافة MVA في حين ان له تأثير سلبي دال احصائياً على متغير صافي الدين إلى الرسملة السوقية DtoMC، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة ذات دلالة بين محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشرات الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (16)

العلاقة بين المتغيرات المالية التابعة و المستقلة للفترة 2007-2012.

Variables/Test		FVA	FVP	NA	Con.	R ²
ROE	Coef.	.1610588	.0009084	-.0909614	-.4900293	0.5906
	Z	2.69	1.12	-1.36	-3.70	
	P> z	0.005	0.13	0.094	0.000	
DtoMC	Coef.	2.009218	-.0273943	1.126882	-.2336505	0.5069
	Z	0.28	-0.28	0.14	-1.45	
	P> z	0.391	0.390	0.449	0.075	
MVA	Coef.	4.056073	-.0362138	8.839843	.1131113	0.2998
	Z	0.27	-0.18	0.52	-3.38	
	P> z	0.395	0.430	0.302	0.000	

يظهر الجدول السابق نتائج اختبار البيانات المالية للفترة 2007-2012 أي ما قبل التطبيق الالزامي للمعيار IFRS 13، حيث يظهر الجدول معاملات اختبار الانحدار الخطي و نتائج اختبار (Z) و مستوى الدلالة المعنوية و معامل القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في التغير في المتغير التابع.

و يتبين من الجدول أنه لا يوجد أي تأثير ذا دلالة احصائية لكافة المتغيرات المستقلة سواء المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة FVA و FVP أو المتغير الوسيط NA على مؤشرات الأداء المالي

المدرجة في النموذج MVA و ROE و DtoMC، و يعزى السبب في ذلك إلى ان التعديلات في محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS13 لم تكن مطبقة خلال تلك الفترة، بالرغم من ان هناك العديد من معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي الدولية كانت سارية خلال تلك الفترة منها IAS 32 و IAS 39 و IFRS 7 و غيرها، إلا ان هذه المعايير لم يكن لها تأثير ذا دلالة احصائية على مؤشرات الأداء المالي.

بالمقارنة بين الجدول (15) الخاص بنتائج التحليل للفترة 2013-2018 أي بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة، و الجدول (16) الخاص بنتائج التحليل للفترة 2007-2012 أي قبل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، و بالاستناد إلى نتائج اختبارات سلامة النموذج لكلٍ من الاختبارات، و نتائج اختبارات التطرف و التوزيع الطبيعي، يمكن الاجابة على اسئلة الدراسة الخاصة بشق التحليل المالي على النحو التالي مع العلم ان كافة الاختبارات اجريت عند مستوى $(\alpha=0.05)$:

5-1-2-1 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعاري الإبلاغ المالي

IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

تبين نتائج التحليل للفترة (2013-2018) بعد تطبيق معيار IFRS 13 و المرحلة الأولى من معيار IFRS 9 حسب الجدول رقم (15) ان هناك تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لمتغير FVA على MVA حيث ان $P > |z| = 0.000$ اقل من 0.05 خلال (2013-2018) أي ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لهذا المتغير على متغير MVA لاحقاً لتطبيق المعيارين المشار اليهما.

و كذلك ان هناك تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة IFRS9 و IFRS13 لمتغير NA على MVA حيث ان $P > |z| = 0.000$ اقل من 0.05 خلال (2013-2018) أي ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لهذا المتغير على متغير MVA

لاحقاً لتطبيق المعيارين المشار اليهما. مع العلم انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $(0.05=\alpha)$ لاحقاً لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة IFRS 9 و IFRS 13 لمتغير FVP على متغير MVA حيث ان $P>|z| = 0.275$ و هي أكبر من 0.05، هذا و قد بلغت القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة R^2 ما نسبته 0.4674 من التغير في المتغير التابع MVA.

في حين نلاحظ انه لا يوجد تأثير لأي من المتغيرات المستقلة المستخدمة في تحديد تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المتغير التابع MVA للفترة (2007-2012) عند مستوى الدلالة $(0.05=\alpha)$ حيث ان $P>|z|$ أكبر من 0.05 و ان قيمة معامل التحديد R^2 متدنية نسبياً حيث بلغت 0.2998.

و بناءً عليه نستنتج ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة بعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة MVA.

5-1-2-2 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعياري الإبلاغ المالي

IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى $(0.05=\alpha)$ بعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة IFRS9 و IFRS13 حسب الجدول رقم (15) لمتغير FVA على ROE حيث ان $P>|z| = 0.084$ أكبر من 0.05 خلال الفترة (2013-2018). و كذلك لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى $(0.05=\alpha)$ بعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة IFRS 9 و IFRS 13 لمتغير FVP على ROE حيث ان $P>|z| = 0.183$ و هي أكبر من 0.05 ما يدل على عدم وجود تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على هذا المؤشر لاحقاً لتطبيق المعيارين مع العلم ان قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.5713$ أي ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 0.5713 من التغير في المتغير ROE إلا ان هذا التغير غير دال احصائياً.

في حين نلاحظ انه يوجد تأثير لمتغير FVA قبل العام 2013 على متغير ROE حيث ان $P > |z| = 0.005$ و هي اقل من 0.05، في حين لا يوجد تأثير لمتغير FVP قبل العامل 2013 على المتغير ROE حيث ان $P > |z| = 0.13$ و هي أكبر من 0.05 إلا ان هذا التأثير ضعيف و الذي يؤكد ان محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعايير السابقة لاصدار معياري IFRS 9 و IFRS 13 لم يكن لها تأثير على مؤشر العائد على الملكية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

و عليه نستنتج انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 بعد العام 2013 على مؤشر العائد على الملكية ROE.

5-1-2-3 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعاري الإبلاغ المالي

IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

بناءً على نتائج الجدول رقم (15) يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لمتغير FVA على DtoMC بعد تطبيق المعايير IFRS13 و IFRS9 حيث ان $P > |z| = 0.042$ اقل من 0.05 خلال (2013-2018)، و كذلك يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة IFRS 9 و IFRS 13 لمتغير FVP على DtoMC حيث ان $P > |z| = 0.003$ و هي أقل من 0.05 ما يدل على وجود تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على هذا المؤشر لاحقاً لتطبيق المعيارين. أما بخصوص المتغير المؤثر NA فنلاحظ ان له تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة IFRS 9 و IFRS 13 لمتغير FVP على DtoMC حيث ان $P > |z| = 0.049$ و هي أقل من 0.05 ما يدل على وجود تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على هذا المؤشر لاحقاً لتطبيق المعيارين مع العلم ان القدرة التفسيرية لكافة

المتغيرات المستقلة على المتغير DtoMC ($R^2 = 0.1731$) و هي متدنية نسبياً إلا انها دالة احصائياً عند مستوى الدلالة 0.05.

في حين نلاحظ انه لا يوجد تأثير لكلٍ من متغير FVA و FVP و NA على مؤشر الثبات المالي DtoMC قبل تطبيق المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 حيث ان $P > |z|$ لكافة المتغيرات أكبر من 0.05 و بالتالي لا يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على متغير الثبات المالي حيث لم يكن معياري IFRS 9 و IFRS 13 مطبقين بعد، و ان المعايير السابقة التي كانت سارية قبل تطبيقهما لم يكن لها تأثير دال احصائياً على مؤشر الثبات المالي.

و عليه و حسب نتيجة الاختبارات في الجدولين (15) و (16) الواردة سابقاً، فان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي مقاساً بصافي الدين إلى الرسملة السوقية DtoMC.

5-1-2-4 هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعاري الإبلاغ

المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

كنتيجة للإجابة على كافة الاسئلة الفرعية المتعلقة بتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي، حيث هناك تأثير لمتغيرات الدراسة المستقلة FVA و FVP و NA على كل من مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA و على مؤشر الثبات المالي DtoMC في حين لا يوجد تأثير لها على مؤشر العائد على الملكية ROE، نستنتج ان هناك تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشرات الأداء المالي عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

و بناءً على ما سبق من خلال نتائج التحليل للفترة 2013-2018 لمتغيرات الدراسة أي بعد تطبيق المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 يمكن تلخيص النماذج التالية لكافة المتغيرات

$$ROE = -1.7749 + 3.41 * NA$$

حيث تم اهمال المتغيرين FVA و FVP لعدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لهذه المتغيرات على متغير العائد على الملكية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ ، أي أن متطلبات معياري IFRS 9 و IFRS 13 ليس لها تأثير على مؤشر العائد على الملكية ROE حسب المتغيرات اعلاه.

$$DtoMC = 0.0884 * FVA + 0.00157 * FVP - 1.775 * NA$$

حيث تم اهمال العامل الثابت لعدم وجود دلالة احصائية له عند مستوى $(\alpha=0.05)$ و هذا يشير إلى علاقة ايجابية و دالة احصائياً بين متغيرات القيمة العادلة FVA و FVP و متغير الثبات المالي DtoMC، في حين ان العلاقة سلبية بين هذا المتغير و متغير صافي القيمة الدفترية للأصول NA.

$$MVA = -0.1544 - 0.271 * FVA + 0.4375 * NA$$

حيث تم اهمال متغير FVP من النموذج بسبب عدم وجود دلالة احصائية له عند مستوى $(\alpha=0.05)$ ، و ان العلاقة بين متغير القيمة السوقية المضافة MVA و متغير القيمة العادلة للأصول FVA سلبية، و بالتالي يوجد تأثير لمحاسبة القيمة العادلة وفق متطلبات معياري IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة.

أما فيما يخص نتائج التحليل للفترة 2007-2012 الواردة في الجدول رقم (16) نلاحظ عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لأي من المتغيرات المستقلة على كافة المتغيرات التابعة عند مستوى $(\alpha=0.05)$ و بالتالي تكون معايير القيمة العادلة السابقة للعام 2013 ليس لها تأثير على مؤشرات الأداء المالي.

و للتحقق ايضاً من تأثير العامل الوسيط (المؤثر) NA على العلاقة بين المتغيرات المستقلة لقياس القيمة العادلة FVA و FVP على مؤشرات الأداء المالي في الدراسة، قام الباحث باختبار تأثيره بواسطة اختبار الانحدار الخطي للفترة (2007-2018) عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (17)

تأثير العامل الوسيط على العلاقة بين المتغيرات المستقلة و معدل العائد على الملكية ROE

Variables	Coef.	Z	P> z
ROE NA FVA	.0062625	7.95	0.000
ROE NA FVP	.0001609	1.30	0.097
Constant	-.3836007	-6.59	0.000
R2	0.4782		

حيث ان ROE NA FVA: متغير تأثير العلاقة الوسيطة لاصافي الأصول NA بين المتغيرين FVA و ROE
 ROE NA FVP: متغير تأثير العلاقة الوسيطة لاصافي الأصول NA بين المتغيرين FVP و ROE.
 من الجدول أعلاه، نلاحظ ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية للعامل الوسيط على العلاقة بين المتغير المستقل FVA و المتغير التابع ROE للفترة (2007-2018) حيث ان $P>|z| = 0.000$ للمتغير (ROE NA FVA) و هي اقل من 0.05، في حين ان $P>|z| = 0.097$ للمتغير (ROE NA FVP) و هي أكبر من 0.05 و هذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المذكورة و معدل العائد على الملكية ROE و يؤكد على انه لا يوجد تأثير لمحاسبة القيمة العادلة بعد تطبيق معياري IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية ROE بالرغم من ان ادخال العامل الوسيط اظهر تحسناً في مستوى الدلالة الاحصائية و القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تغير المؤشر التابع مقارنة بنتائج الجدول رقم (15).

جدول رقم (18)

تأثير العامل الوسيط على العلاقة بين المتغيرات المستقلة و الدين إلى الرسملة السوقية DtoMC

Variables	Coef.	Z	P> z
DtoMC NA FVA	.1256723	2.98	0.002
DtoMC NA FVP	-.0124088	1.88-	0.032
Constant	-.0132557	-1.97	0.0261
R2	0.1469		

حيث ان DtoMC NA FVA: متغير تأثير العلاقة الوسيطة لصافي الأصول NA بين المتغيرين FVA و DtoMC.

DtoMC NA FVP: متغير تأثير العلاقة الوسيطة لصافي الأصول NA بين المتغيرين FVP و DtoMC.

من الجدول أعلاه، نلاحظ ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية للعامل الوسيط على العلاقة بين المتغيرات المستقلة (FVA, FVP) و المتغير التابع DtoMC للفترة (2007-2018) حيث ان $P>|z| = 0.002$ للمتغير (DtoMC NA FVA) و $P>|z| = 0.032$ للمتغير (DtoMC NA FVP) و كلاهما أقل من 0.05 و هذا دلالة على وجود علاقة ذات دلالة احصائية لهذه المتغيرات على متغير صافي الدين إلى الرسملة السوقية DtoMC، و يؤكد على نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (15) بوجود تأثير لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي.

جدول رقم (19)

تأثير العامل الوسيط على العلاقة بين المتغيرات المستقلة و القيمة السوقية المضافة MVA

Variables	Coef.	Z	P> z
MVA NA FVA	.557594	5.40	0.000
MVA NA FVP	-.0108641	-0.67	0.252
Constant	-.4155355	-5.45	0.000
R2	0.4782		

حيث ان MVA NA FVA: متغير تأثير العلاقة الوسيطة لصافي الأصول NA بين المتغيرين FVA و MVA.

MVA NA FVP: متغير تأثير العلاقة الوسيطة لصافي الأصول NA بين المتغيرين FVP و MVA.

من الجدول أعلاه، نلاحظ ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية للعامل الوسيط على العلاقة بين المتغير المستقل FVA و المتغير التابع MVA حيث نلاحظ ان $P > |z|$ للمتغير (MVA NA FVA) = 0.000 و هي دالة احصائياً عن مستوى $(\alpha = 0.05)$ في حين ان هناك تأثير للعامل الوسيط على العلاقة بين المتغير المستقل FVP و المتغير التابع MVA إلا ان هذا التأثير غير دال احصائياً حيث ان $P > |z|$ للمتغير (MVA NA FVP) = 0.252 و هي غير دالة احصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ ، و عليه يبقى هناك تأثير دال احصائياً في ظل استخدام العامل الوسيط لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين 9 IFRS و 13 IFRS على مؤشر القيمة السوقية المضافة.

5-1-3 تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء غير المالي:

5-1-3-1 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعاري الإبلاغ المالي 9 IFRS و 13 IFRS على السياسات الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

الجدول التالي أدناه يوضح الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، و الحكم على درجة الموافقة التي تقيس تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسات الائتمانية حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (20)

تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية للمصرف.

الحكم على درجة الموافقة	انحراف معياري	الوسط الحسابي	تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسات الائتمانية للمصرف	
مرتفعة جدا	0.832	4.22	تؤدي محاسبة القيمة العادلة إلى تحسين ملائمة البيانات المالية لمتخذي قرارات الائتمان.	1
مرتفعة	0.884	4.18	البيانات المالية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تؤثر إيجابياً على قرارات منح الائتمان.	2
مرتفعة	0.836	4.07	يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى ترشيد قرارات منح الائتمان التي تتخذها إدارة الائتمان في المصرف.	3
مرتفعة	0.803	4.20	يؤدي اتباع محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في المصرف.	4
مرتفعة	0.867	3.91	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على تصنيف الجهة طالبة التمويل لدى المصرف.	5
مرتفعة	0.962	4.00	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة إيجابياً على سمعة الجهة التي تقدمت بطلب التمويل.	6
مرتفعة	0.94	3.93	يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة إيجابياً على تصنيف القطاعات طالبة التمويل.	7
مرتفعة	0.922	4.04	يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على طبيعة الضمانات التي يشترطها المصرف على الجهة طالبة التمويل.	8
مرتفعة	0.916	4.11	يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يشترطها المصرف على الجهة طالبة التمويل.	9
مرتفعة	0.952	3.98	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على قيمة الائتمان الممنوح للجهة طالبة الائتمان،	10
مرتفعة	0.922	3.96	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على فترة سداد قيمة الائتمان الممنوح للجهة طالبة الائتمان.	11
مرتفعة جدا	0.937	4.22	يتطلب تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعديل السياسة الائتمانية للمصرف بشكل دوري و مستمر.	12
مرتفعة	0.858	3.98	يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة إيجابياً على تسعير المنتجات الائتمانية المنوي منحها للعملاء.	13

مرتفعة جدا	0.826	4.20	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على قدرة المصرف في الموازنة بين العائد و المخاطرة.	14
مرتفعة	0.698	4.071	الدرجة الكلية لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية للمصرف	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات اداة الدراسة التي تقيس تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسات الائتمانية للمصارف، حيث تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى ان اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة باتجاه الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.071) و الانحراف المعياري (0.698) بوزن نسبي (77.6%) مما يدل على ان درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب التعديلات الأخيرة الواردة في المعيار 9 IFRS و المعيار 13 IFRS على السياسة الائتمانية للمصرف مرتفعة و عليه يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية للمصرف.

من الجدول أعلاه، نلاحظ انه جاء في مقدمة هذه الفقرات و اعلاها من حيث درجة الموافقة: الفقرتين رقم (1) (تؤدي محاسبة القيمة العادلة إلى تحسين ملائمة البيانات المالية لمتخذي قرارات الائتمان) و رقم (12) (يتطلب تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعديل السياسة الائتمانية للمصرف بشكل دوري ومستمر) على الترتيب بمتوسط حسابي مقداره (4.22) لكل منهما و انحراف معياري مقداره (0.832) للفقرة رقم (1) و (0.937) للفقرة رقم (12)، تليها الفقرتين رقم (4) (يؤدي اتباع محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في المصرف) و الفقرة رقم (14) (يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على قدرة المصرف في الموازنة بين العائد و المخاطرة) بمتوسط حسابي مقداره (4.2) لكل منهما و بانحراف معياري مقداره (0.803) للفقرة رقم (4) و (0.826) للفقرة رقم 14.

حيث تؤكد استجابات المبحوثين ان المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تلتزم بتطبيق متطلبات معياري محاسبة القيمة العادلة IFRS 9 و IFRS 13 حيث يتضح من خلال الجدول السابق رقم (20) حيوية و تأثير محاسبة القيمة العادلة على مدى ملائمة البيانات المالية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة على قرارات متخذي القرار في إدارة المصرف من خلال زيادة القدرة التنبؤية و الموازنة بين العائد و المخاطرة من ناحية، و من ناحية أخرى ان التعديل في معايير محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 يستدعي و بانتباه شديد التعديل على السياسات الائتمانية للمصرف بما يتماشى مع التعديلات و التطورات التي تشهدها محاسبة القيمة العادلة، و عليه يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على السياسة الائتمانية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

5-1-3-2 هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

الجدول التالي أدناه يوضح الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية و الحكم على درجة الموافقة لل فقرات التي تقيس تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسات الائتمانية، حيث تم التوصل له من خلال المتغيرات المستقلة بالدراسة و الفرضيات الرئيسية على النحو التالي:

جدول رقم(21)

تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر

الحكم على درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر	
مرتفعة جدا	0.717	4.3	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة بشكل إيجابي على قدرة المصرف في إدارة المخاطر.	1
مرتفعة	0.754	4.13	يؤثر قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة على قدرة المصرف في توقع المخاطر المستقبلية.	2
مرتفعة	0.675	4.08	تساهم محاسبة القيمة العادلة في تخفيض نسبة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.	3
مرتفعة	0.712	4.06	تزيد محاسبة القيمة العادلة من إفصاح المصرف عن كافة المخاطر التي يتعرض لها في بياناته المالية	4
مرتفعة جدا	0.634	4.22	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على زيادة قدرة إدارة المصرف في تحليل المخاطر التي يتعرض لها.	5
مرتفعة	0.834	3.94	سياسة إدارة المخاطر المستندة للبيانات المالية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة أكثر موثوقية من وجهة نظر إدارة المصرف.	6
مرتفعة	0.877	3.77	يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة قدرة المصرف على توقع مخاطر التغير في أسعار الصرف.	7
مرتفعة	0.91	3.76	يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة قدرة المصرف على توقع مخاطر التقلبات في أسعار الأوراق المالية و أسعار السلع.	8
مرتفعة	0.669	4.07	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر بشكل دوري.	9
متوسطة	0.987	3.31	يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة المخاطر التشغيلية الناتجة عن فشل العمليات الداخلية في تجنب المخاطر.	10
مرتفعة	0.672	4.04	يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة إيجابيا في سياسة إدارة المخاطر من خلال فرض أدوات تحوط مالي جديدة	11
متوسطة	1.079	3.31	يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة المخاطر التشغيلية الناتجة عن العنصر البشري عند تقييم المخاطر.	12
مرتفعة	0.907	3.69	تطبيق محاسبة القيمة العادلة يفرض اللجوء إلى حكم مهني متمرس عند تقدير قيمة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	13

مرتفعة	0.664	4.11	يستدعي اتباع محاسبة القيمة العادلة المراجعة الدورية والمستمرة لتقييم مخاطر المحفظة الائتمانية	14
مرتفعة	0.787	4.15	تؤثر محاسبة القيمة العادلة إيجابيا على تقييم وقياس مخاطر الائتمان المتوقعة في الوقت المناسب	15
مرتفعة	0.562	3.928	الدرجة الكلية لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر للمصرف	

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات اداة الدراسة التي تقيس تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر، حيث تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى ان اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة باتجاه الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.928) و الانحراف المعياري (0.562) بوزن نسبي (73.71%) مما يدل على ان درجة تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب التعديلات الأخيرة الواردة في المعيار IFRS 9 و المعيار IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصرف مرتفعة و عليه يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر للمصرف.

من الجدول أعلاه يتضح انه جاء في مقدمة هذه الفقرات من حيث الموافقة الفقرة رقم (1) (يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة بشكل إيجابي على قدرة المصرف في إدارة المخاطر) بمتوسط حسابي مقداره (4.3) و انحراف معياري مقداره (0.717)، و تليها الفقرة رقم (5) (يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على زيادة قدرة إدارة المصرف في تحليل المخاطر التي يتعرض لها) بمتوسط حسابي مقداره (4.22) و انحراف معياري مقداره (0.634) حيث ان درجة الميل للموافقة على هاتين الفقرتين حسب اجابات المبحوثين تؤكد على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قدرة المصرف في تحليل و إدارة المخاطر التي يتعرض لها.

و كذلك نلاحظ ان الفقرتين رقم (10) (يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة المخاطر التشغيلية الناتجة عن فشل العمليات الداخلية في تجنب المخاطر) و الفقرة رقم (12) (يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة المخاطر التشغيلية الناتجة عن العنصر البشري عند تقييم المخاطر) تأتي في نهاية الترتيب من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي مقداره (3.31) و بانحراف معياري مقداره (0.987) و(1.079) على الترتيب و كلاهما يؤكد على تدني تأثير محاسبة القيمة العادلة على المخاطر التشغيلية الناتجة عن فشل العمليات الداخلية و العنصر البشري المرتبط بتقدير و تقييم القيمة العادلة لموجودات والتزامات المصرف، بالإضافة إلى ان محاسبة القيمة العادلة و أي تعديل عليها يستدعي استمرارية مراجعة و تقييم المحافظ الائتمانية و استراتيجيات التحوط المالي للمخاطر التي قد تتعرض لها المصارف الفلسطينية المدرجة في البورصة و علسه نستنتج ان هناك تأثير لمعياري IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصرف.

هذا و تظهر الفقرات ضمن المحور الثاني من الاستبانة التي تم تصميمها لأغراض البحث الحالي والمرفقة في ملحق رقم (4) استجابات المبحوثين بخصوص التأثير المتوقع لتطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن النسخة النهائية من معيار IFRS 9 و الذي حل بديلاً عن نموذج الخسائر الائتمانية المتحققة المعمول به سابقاً في معايير المحاسبة الدولية IAS 39، حيث دخل حيز التطبيق في بداية العام 2018 و لم تظهر آثاره في البيانات المالية سوى في التقرير النصفى و السنوي للعام 2018، و بغرض التعرف على تأثير تطبيق هذا النموذج على الأداء المصرفي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. تم تخصيص جزء من الاستبانة للتعرف على تأثير تطبيق هذا النموذج على المؤشرات المالية و غير المالية المذكورة، مع العلم انه لم يتم اختباره ضمن فرضيات الدراسة بسبب حداثة التطبيق، و الجدول التالي يوضح المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و معيار الحكم على درجة الموافقة لفقرات المحور، و كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (22)

تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الأداء المصرفي.

الحكم على درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	تأثير تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على الأداء المصرفي
مرتفعة	0.82	3.98	يؤدي تبني نموذج الخسائر المتوقعة إلى زيادة قيمة احتياطي التراجع في القيمة العادلة للمحفظة الائتمانية المفصح عنها في البيانات المالية للمصرف.
متوسطة	1.08	3.17	يؤثر تبني نموذج الخسائر المتوقعة بشكل إيجابي على قدرة الإدارة التلاعب في قيمة المحفظة الائتمانية.
مرتفعة	1.146	3.48	تبني نموذج الخسائر المتوقعة يؤثر بشكل سلبي على قيمة احتياطي المخاطر المصرفية العامة.
مرتفعة	0.96	3.48	تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة يؤثر بشكل سلبي على قرارات منح الائتمان للجهات طالبة التمويل.
مرتفعة	0.713	4.04	يؤدي تبني نموذج الخسائر المتوقعة و الإفصاحات المتعلقة به إلى زيادة قدرة المصرف على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية.
مرتفعة	0.939	3.52	يؤثر نموذج الخسائر المتوقعة بشكل سلبي على تصنيف الجهة التي حصلت على التمويل من المصرف.
مرتفعة	0.799	4.1	يؤثر تبني نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ايجابياً على سياسة إدارة المخاطر التي يتبناها المصرف.
مرتفعة	0.727	4.02	يساعد تبني نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة في ترشيد القرارات الاقتصادية التي تتخذها إدارة المصرف.
مرتفعة	0.8	3.71	تبني نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة يستدعي اللجوء إلى حكم مهني خارجي متمرس.
مرتفعة	0.753	4.17	تستند إدارة المصرف إلى أساس قياس موحد و سليم في تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأدوات المالية.
مرتفعة جدا	0.678	4.31	الإفصاحات المرتبطة بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة تعزز مبدأ الشفافية من خلال تقديم معلومات مفيدة و في التوقيت المناسب لصانعي القرار في المصرف.
مرتفعة	0.505	3.83	الدرجة الكلية لتأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة على الأداء المصرفي

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات اداة الدراسة التي تقيس تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الأداء المصرفي، حيث تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى ان اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة باتجاه الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.83) والانحراف المعياري (0.505) بوزن نسبي (70.3%)، ما يدل على ان درجة تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة حسب النسخة النهائية من المعيار الدولي IFRS 9 على الأداء المصرفي مرتفعة، و بالتالي يوجد تأثير لتطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار IFRS 9 على أداء المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول أعلاه نجد انه جاء في مقدمة هذه الفقرات من حيث الموافقة الفقرة رقم (11) (الإفصاحات المرتبطة بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة تعزز مبدأ الشفافية من خلال تقديم معلومات مفيدة و في التوقيت المناسب لصانعي القرار في المصرف) في اعلى الترتيب بمتوسط حسابي مقداره (4.31) و بانحراف معياري مقداره (0.678) يليها الفقرة (10) (تستند إدارة المصرف إلى أساس قياس موحد و سليم في تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأدوات المالية) في الترتيب بمتوسط حسابي مقداره (4.17) و بانحراف معياري مقداره (0.753)، و حسب توجهات المبحوثين ان البيانات المالية المرتبطة بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة تعزز مبدأ الشفافية بتقديمها بيانات مفيدة و في التوقيت المناسب لصانعي القرار في المصرف و ان إدارة المصرف تستند إلى أسلوب قياس محدد و سليم في تقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية و التي ينعكس اثرها المالي في المحصلة في مخصصات تعديل القيمة العادلة و احتياطي المخاطر المصرفية العام.

في حين نجد ان الفقرة رقم (2) (يؤثر تبني نموذج الخسائر المتوقعة بشكل إيجابي على قدرة الإدارة التلاعب في قيمة المحفظة الائتمانية) تأتي في نهاية الترتيب من حيث الموافقة بمتوسط حسابي مقداره

(3.17) و بانحراف معياري مقداره (1.08) و الذي يؤكد على ان التعديل الأخير بتطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة يحد من مشكلة التلاعب في البيانات المالية المتعلقة بالمحفظات الائتمانية و احتياطي المخاطر المصرفية العامة و احتياطي القيمة العادلة للمصرف و ذلك يعود لأن النموذج و أساس القياس الموحد المفروض في المعيار الدولي IFRS 13 لا يترك مجالاً للتلاعب في أساس القياس و تقييم المخاطر و الخسائر، و عليه يتضح ان هناك تأثير لتطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS 9 على الأداء المصرفي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

5-3-3 هل هناك تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين؟

لاحقاً لنتائج التحليل الخاص بمحاور الاستبانة فيما يخص تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على كلٍ من السياسة الائتمانية حسب الجدول رقم (20) و على سياسة إدارة المخاطر حسب الجدول رقم (21) وكذلك تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على كل من سياسة إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية و الأداء المالي حسب الجدول رقم (22) نستنتج ان هناك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

5-2 اختبار فرضيات الدراسة:

5-2-1 الفرضية الرئيسية الأولى: لا تلتزم المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

بتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13.

بالاستناد إلى جدول رقم (13) الخاص بالبيانات المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لمتطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 والتي تم استخراجها من البيانات المالية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين لعام 2018 من موقع بورصة فلسطين وبمراجعة إفصاحات هذه المصارف، نستنتج ان المصارف الفلسطينية تلتزم بتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13، حيث يظهر التزام المصارف بمتطلبات هذه المعايير في أساس قياس القيمة العادلة و تصنيف الأدوات المالية، و كذلك نتائج تطبيق المرحلة الاخيرة من المعيار IFRS 9 الخاصة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث قامت كافة المصارف بتعديل احتياطي المخاطر المصرفية العام بقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب ما يظهره الجدول (13). و عليه نستنتج رفض الفرضية الصفرية حيث تبين ان كافة المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تلتزم بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13.

5-2-2 الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب

معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية سيتم اختبار الفرضيات الفرعية الأولى و الثانية و الثالثة التابعة لها باستخدام اختبار (Z-test) و معامل التحديد R^2 و منها نستنتج نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية، و كانت نتائج

الاختبارات على النحو التالي:

5-2-2-1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحااسبة القيمة العادلة حسب

معياري الإبلاغ المالي 9 IFRS و 13 IFRS على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف

الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

جدول رقم (23)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر القيمة السوقية المضافة

MVA بعد العام 2013

Variables	Coef.	Z	P> z
FVA	-.270955	-3.46	0.000
FVP	-.0922101	-0.55	0.275
NA	.4375237	4.68	0.000
Constant	-.1544025	-5.72	0.000
R2	0.4674		

من الجدول أعلاه، نلاحظ (أن مستوى الدلالة للمتغير FVA = 0.000 > 0.05) و عليه نلاحظ ان هناك تأثير سلبي ذو دلالة احصائية لمتغير القيمة العادلة للأصول FVA على مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA. في حين ان (مستوى الدلالة للمتغير FVP = 0.275 < 0.05) و بالتالي لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير التغير في احتياطي القيمة العادلة FVP على مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA، و نجد ايضاً ان القدرة التفسيرية $R^2 = 0.4674$ بمعنى ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ما نسبته 46.74% من التغير في مؤشر القيمة السوقية المضافة، و ان الاشارة السالبة للمعاملات اينما وجدت في الجدول اعلاه تشير إلى العلاقة العكسية بين هذه المتغيرات و متغير القيمة السوقية المضافة.

أما بخصوص نتائج التحليل للفترة (2007-2012) قبل تطبيق التعديلات الاخيرة في محاسبة القيمة

العادلة و التي تتمثل في المعيارين 13 IFRS و 9 IFRS فكانت على النحو التالي:

جدول (24)

نتائج نموذج الانحدار الخطي لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القيمة السوقية المضافة MVA قبل عام 2013

Variables	Coef.	Z	P> z
FVA	4.056073	0.27	0.395
FVP	-.0362138	-0.18	0.430
NA	8.839843	0.52	0.302
Constant	.1131113	-3.38	0.000
R2	0.2998		

من الجدول أعلاه، و الأخذ بعين الاعتبار مستويات الدلالة الاحصائية للمتغيرات المستقلة المدخلة في الدراسة لقياس تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA للفترة 2007-2013 و التي يتضح انها جميعها أكبر من 0.05 و ان القدرة التفسيرية لكافة المتغيرات R^2 متدنية نسبياً بواقع 0.2998، و عليه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لكافة المتغيرات المدرجة في الجدول اعلاه على مؤشر القيمة السوقية المضافة قبل العام 2013 أي قبل تطبيق المعيار الدولي IFRS 13 والمعيار الدولي IFRS 9 بمراحله، أي ان معايير المحاسبة الدولية السابقة لم يكن لها تأثير ذو دلالة احصائية على مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA.

أما بخصوص تأثير العامل الوسيط (صافي الأصول NA) على العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في القيمة العادلة للأصول FVA و التغير في احتياطي القيمة العادلة FVP و قدرة هذا المتغير على التأثير في مستوى الدلالة و القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة المستقلة على المتغير MVA نجد النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (25)

نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسطية بين المتغيرات المستقلة و متغير القيمة السوقية المضافة.

Variables	Coef.	Z	P> z
MVA NA FVA	.557594	5.40	0.000
MVA NA FVP	-.0108641	-0.67	0.252
Constant	-.4155355	-5.45	0.000
R2	0.4782		

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار تأثير العامل الوسيط NA على العلاقة بين المتغيرات المستقلة FVA و FVP على مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA، حيث نلاحظ ان (مستوى الدلالة للمتغير FVA في ظل وجود العامل الوسيط NA = 0.000 > 0.05) و هو ذو دلالة احصائية و يؤثر ايجابياً على العلاقة بين المتغير FVA و المتغير التابع MVA. في حين نلاحظ انه لا يوجد تأثير للمتغير المستقل FVP على مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA حتى في ظل تأثير العامل الوسيط حيث ان (مستوى الدلالة = 0.252 < 0.05) مع العلم ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ما نسبته 47.82% من التغير في متغير MVA تحت تأثير العامل الوسيط.

و عليه، و بالرجوع إلى نتائج تحليل النماذج الواردة في الجداول رقم (24) (نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر القيمة السوقية المضافة بعد العام 2013) و الجدول رقم (25) (نتائج نموذج الانحدار الخطي لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القيمة السوقية المضافة قبل عام 2013) و الجدول رقم (26) (نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسطية بين المتغيرات المستقلة و متغير القيمة السوقية المضافة) نستنتج رفض الفرضية الفرعية الأولى، حيث نلاحظ ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي 9 IFRS و 13 IFRS حسب المتغيرات المدخلة في النموذج، و بالنظر إلى قيمة معامل التحديد

R² في الجدول رقم (24) أي بعد تطبيق التعديلات الأخيرة في محاسبة القيمة العادلة ضمن المعيارين IFRS 13 و IFRS 9 = 0.467، و أن المتغيرات المستقلة الخاصة بقياس القيمة العادلة FVA و FVP قادرة على تفسير 46.7% من التغير في مؤشر MVA.

5-2-2-2 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (26)

نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر العائد على الملكية ROE بعد 2013

Variables	Coef.	Z	P> z
FVA	-.112388	-1.42	0.084
FVP	.00157	0.92	0.183
NA	.3224543	3.41	0.000
Constant	-1.774992	-6.50	0.000
R2	0.5713		

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة (مستوى الدلالة للمتغير FVA = 0.084 < 0.05) و عليه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير القيمة العادلة للأصول FVA على مؤشر العائد على الملكية ROE، وان (مستوى الدلالة للمتغير FVP = 0.183 < 0.05) و بالتالي يكون متغير التغير في احتياطي القيمة العادلة FVP غير دال احصائياً في تأثيره على متغير العائد على الملكية ROE مع العلم ان القدرة التفسيرية R² = 0.5713 أي ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ما نسبته 57.13% من التغير في متغير ROE إلا انها غير دالة احصائياً، و هذا يؤكد على ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 ليس لها تأثير على مؤشر العائد على الملكية ROE.

جدول رقم (27)

نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر العائد على الملكية ROE قبل 2013

Variables	Coef.	Z	P> z
FVA	.1610588	2.69	0.005
FVP	.0009084	1.12	0.130
NA	-.0909614	-1.36	0.094
Constant	-.4900293	-3.70	0.000
R2	0.5906		

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي لمتغيرات تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر العائد على الملكية ROE للفترة (2007-2012)، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات الدلالة الاحصائية للمتغيرات المدرجة في الجدول اعلاه و هي المتغيرات المستقلة FVA و FVP و المتغير الوسيط NA، نلاحظ أنه لا وجد تأثير ذو دلالة احصائية لكل من المتغير المستقل FVP و المتغير الوسيط NA على مؤشر العائد على الملكية ROE حيث ان قيمة $P>|z|$ لكل منهما أكبر من 0.05، في حين ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية للمتغير المستقل FVA على مؤشر العائد على الملكية ROE حيث ان (مستوى الدلالة = $0.005 > 0.05$) و ان القدرة التفسيرية $R^2 = 0.5906$ أي ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ما نسبته 59.06% من التغير في متغير ROE.

جدول رقم (28)

نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسيطة بين المتغيرات المستقلة و متغير العائد على الملكية ROE.

Variables	Coef.	Z	P> z
ROE NA FVA	.0062625	7.95	0.000
ROE NA FVP	.0001609	1.30	0.097
Constant	-.3836007	-6.59	0.000
R2	0.4782		

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار تأثير العامل الوسيط NA على العلاقة بين المتغيرات المستقلة FVA و FVP على مؤشر العائد على الملكية ROE، حيث نلاحظ ان (مستوى الدلالة للمتغير FVA في ظل العامل الوسيط = $0.000 > 0.05$) و هو ذو دلالة احصائية و يؤثر ايجابياً على العلاقة بين المتغير FVA و المتغير التابع ROE، في حين نلاحظ عدم وجود تأثير للمتغير المستقل FVP على مؤشر ROE في ظل تأثير العامل الوسيط حيث ان (مستوى الدلالة = $0.097 < 0.05$)، و ان القدرة التفسيرية $R^2 = 0.4782$ لكافة المتغيرات لتفسير التغير في متغير ROE، و بالرغم من التحسن الملحوظ الذي اضافته المتغير الوسيط على مستوى الدلالة و القدرة التفسيرية للمتغيرين FVA و FVP على مؤشر العائد على الملكية ROE إلا ان المتغيرات المستقلة غير دالة احصائياً في تأثيرها عليه.

و عليه، و بالرجوع إلى نتائج تحليل النماذج الواردة في الجداول رقم (27) (نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر العائد على الملكية ROE بعد العام 2013) و رقم (28) (نتائج نموذج الانحدار الخطي لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على العائد على الملكية ROE قبل عام 2013) و الجدول رقم (29) (نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسيطة بين المتغيرات المستقلة و متغير العائد على الملكية ROE) نستنتج قبول الفرضية الفرعية الثانية، حيث نلاحظ انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب المتغيرات المدخلة في النموذج على مؤشر العائد على الملكية، و بالنظر إلى قيمة معامل التحديد R^2 في الجدول رقم (29)

أي بعد تطبيق التعديلات الأخيرة في محاسبة القيمة العادلة ضمن معياري الإبلاغ المالي IFRS 13 و IFRS 9 = 0.571، أي ان المتغيرات المدرجة في النموذج قادرة على تفسير 57.1% من التغير في مؤشر العائد على الملكية إلا انها غير دالة احصائياً.

3-2-2-5 الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (29)

نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر الثبات المالي DtoMC بعد 2013

Variables	Coef.	Z	P> z
FVA	.088403	1.77	0.042
FVP	-.1783477	-2.89	0.003
NA	-5.72732	-1.67	0.049
Constant	9.659118	0.98	0.171
R2	0.1731		

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة (مستوى الدلالة للمتغير FVA = 0.042 > 0.05) تأثيره ايجابي على مؤشر DtoMC، في حين ان (مستوى الدلالة للمتغير FVP = 0.003 > 0.05) و تأثيره سلبي على المؤشر DtoMC، و ان القدرة التفسيرية $R^2 = 0.1731$ و هي متدنية جداً إلا انها لا تزال ذات دلالة احصائية لتفسير التغير في المتغير التابع DtoMC، و عليه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة على مؤشر الثبات المالي DtoMC بعد تطبيق المعيارين IFRS 9 و IFRS13.

جدول رقم (30)

نتائج الانحدار الخطي لتأثير محاسبة القيمة العادلة على مؤشر الثبات المالي قبل 2013

Variables	Coef.	Z	P> z
FVA	2.009218	0.28	0.391
FVP	-.0273943	-0.28	0.390
NA	1.126882	0.14	0.449
Constant	-.2336505	-1.45	0.075
R2	0.5069		

من الجدول أعلاه، و الأخذ بعين الاعتبار مستويات الدلالة الاحصائية للمتغيرات المستقلة المدخلة في الدراسة لقياس تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشر الثبات المالي DtoMC و التي يتضح انها جميعها أكبر من 0.05، و عليه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لكافة المتغيرات المدرجة في الجدول اعلاه على مؤشر الثبات المالي قبل العام 2013 أي قبل تطبيق المعيار الدولي IFRS 13 و المعيار الدولي IFRS 9 بمراحله مع العلم ان القدرة التفسيرية $R^2 = 0.5069$ و هي مرتفعة مقارنة بنتائج القدرة التفسيرية لذات المتغيرات لاحقاً للعام 2013 إلا انها غير دالة احصائياً، أي ان معايير محاسبة القيمة العادلة السابقة لتطبيق معياري IFRS 9 و IFRS 13 ليس لها تأثير ذو دلالة احصائية على مؤشر الثبات المالي DtoMC.

جدول رقم (31)

نتائج اختبار الانحدار الخطي للعلاقة الوسطية بين المتغيرات المستقلة و متغير الثبات المالي DtoMC.

Variables	Coef.	Z	P> z
DtoMC NA FVA	1256723.	2.98	0.002
DtoMC NA FVP	-.0124088	1.88-	0.032
Constant	-.0132557	-1.97	0.0261
R2	0.1469		

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار تأثير العامل الوسيط NA على العلاقة بين المتغيرات المستقلة FVA و FVP على مؤشر الثبات المالي، حيث نلاحظ ان (قيمة معامل Beta لمتغير FVA في ظل العامل

الوسيط = 0.1257 و مستوى الدلالة = $0.002 < 0.05$ و هو ذو دلالة احصائية و يؤثر ايجابياً على العلاقة بين المتغير FVA و المتغير التابع DtoMC. كذلك نلاحظ انه يوجد تأثير للمتغير المستقل FVP على مؤشر الثبات المالي DtoMC في ظل تأثير العامل الوسيط حيث ان (قيمة معامل Beta لمتغير FVP = -0.01241 و مستوى الدلالة = 0.032) و ان قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.1469$ و هي متدنية، و بالتالي تأتي نتيجته متوافقة مع نتائج التحليل للفترة (2013-2018) بعد تطبيق معياري IFRS 9 و IFRS 13 و تؤكد على وجود تأثير لمحاسبة القيمة العادلة بعد العام 2013 على هذا المؤشر.

و عليه، و بالرجوع إلى نتائج الاختبارات السابقة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفترة (2013-2018) حسب الجدول (30) و للفترة (2007-2018) حسب الجدول (31) و نتائج اختبار العلاقة الوسطية بين المتغيرات المستقلة و مؤشر الثبات المالي حسب الجدول (32) عند مستوى الدلالة 0.05، نستنتج رفض الفرضية الصفرية حيث تبين ان هناك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي DtoMC

و عليه و بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية و نتائج اختبارات التحليل المالي للأعوام 2007-2018 باعتبار العام 2013 هو النقطة الزمنية الفاصلة لتطبيق التعديلات الأخيرة على محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة، يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، حيث يتبين من نتائج (Z test) عند مستوى الدلالة 0.05 ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمتغيرات تطبيق محاسبة القيمة العادلة FVA و FVP وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على متغيرات الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على الأداء غير المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية سيتم استنتاجها من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الأولى و الثانية التابعة لها و التي سيتم اختبارها بواسطة (T-Test) و معامل التحديد R^2 و اختبار F-ANOVA و كانت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

5-2-3-1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على السياسات الائتمانية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (32)

نتائج الاختبارات المتعلقة بتأثير محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية.

النموذج	معامل Beta	المعامل المعياري S.C	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة Sig.	معاملات التضخم VIF
الأثر على السياسة الائتمانية للمصرف	0.354	0.437	0.08	4.447	0.000	1.48
ثابت الانحدار = 0.363	معامل التحديد = 0.68	قيمة (F-ANOVA) = 52.034				
		مستوى الدلالة (Sig.) = 0.000				

من الجدول أعلاه، يتضح ان قيمة معامل التضخم VIF = 1.48 أقل من 5 و هذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة، و نلاحظ أن قيمة (F-ANOVA) دالة احصائياً (مستوى الدلالة Sig. = 0.000 اقل من 0.05) مما يدل على ان نموذج الانحدار الخطي المقدر صالح في

تفسير البيانات و متغيرات الدراسة و ان معامل التحديد $(R^2) = 0.68$ و تمثل القدرة التفسيرية للنموذج مما يدل على ان المتغيرات المستقلة (محاسبة القيمة العادلة المستخدمة في الدراسة) قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع (السياسة الائتمانية) بنسبة 68% و باقي التفسير يعود إلى عوامل أخرى لم تتم دراستها أو ادخالها في النموذج، و كذلك فإن مستوى الدلالة لقيمة اختبار $T = 0.000$ و هي اقل من 0.05 أي ان هناك أثر ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على السياسة الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول السابق نستنتج رفض الفرضية الفرعية الصفرية الأولى حيث يتضح انه يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة و وفقاً لمتطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على السياسة الائتمانية للمصرف حيث ان معامل $Beta = 0.354$ و ان مستوى الدلالة $Sig. = 0.000$ أقل من 0.05، كما يلاحظ ان اشارة معامل $Beta$ موجبة أي ان هناك علاقة طردية و دالة احصائياً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على السياسة الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

5-2-3-2 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة حسب معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (33)

نتائج الاختبارات المتعلقة بتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر .

النموذج	معامل Beta	المعامل المعياري S.C	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة Sig.	معاملات التضخم VIF
الأثر على سياسة إدارة المخاطر للمصرف	0.562	0.493	0.112	5.012	0.000	1.48
ثابت الانحدار = 0.363 معامل التحديد = 0.68 قيمة (F_ANOVA) = 52.034 مستوى الدلالة (Sig.) = 0.000						

من الجدول السابق يمكن رفض الفرضية الفرعية الصفرية الثانية حيث يتضح انه يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة و وفقاً لمتطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على سياسة إدارة المخاطر للمصرف حيث ان معاملات Beta = 0.562 و ان مستوى الدلالة Sig. = 0.000 أقل من 0.05، كما ان قيمة (F_ANOVA) دالة احصائياً حيث ان مستوى الدلالة = 0.000 و ان قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.68$ أي ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ما نسبته 68% من التغير في متغير سياسة إدارة المخاطر، كما يلاحظ ان اشارة معامل Beta موجبة أي ان هناك علاقة طردية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب معياري IFRS 9 و IFRS 13 على السياسة الائتمانية للمصرف.

و عليه و بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأولى و الثانية المتعلقة بفحص تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على كلٍ من السياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر نستنتج رفض الفرضية الرئيسية الصفرية الثالثة، حيث تبين من نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الصفرية الأولى و الثانية ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين

IFRS 9 و IFRS 13 على السياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر للمصرف و بالتالي على الأداء

غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

3-5 نتائج الدراسة و مناقشتها مع محاور الدراسات السابقة:

1. تبين بعد اختبار فرضيات الدراسة ان المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تطبق معايير محاسبة القيمة العادلة و هذا يتفق ايجابياً مع نتائج الدراسات السابقة في المحور الأول ومن اهمها دراسة شراد لعام 2015.

2. تبين وجود تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق متطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13، على مؤشرات الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، و هذا يتوافق ايجابياً مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المحور، و من اهمها دراسة لقمان لعام (2018) و دراسة حمدي لعام (2017)، و كانت على النحو التالي:

1.2. يوجد تأثير سلبي ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA عند مستوى الدلالة (0.05) و هذا يتوافق بشكل ايجابي مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المحور

2.2. يوجد تأثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر الثبات المالي مقاساً بمؤشر صافي الدين إلى الرسمة السوقية DtoMC عند مستوى الدلالة (0.05) و يتفق ايجابياً مع نتائج الدراسات السابقة.

3.2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لتطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات المعيارين IFRS 9 و IFRS 13 على مؤشر العائد على الملكية ROE مقاساً حسب نموذج Du Pont و هذا يتتافى مع نتائج الدراسات السابقة في محور تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة و اهمها دراسة محمد لعام 2017.

3. ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 يؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية و جودة البيانات المالية بحيث تصبح البيانات المالية أكثر ملائمةً لمتخذي القرارات الاقتصادية و أكثر شفافية و يحد من قدرة المصارف على التلاعب بالبيانات المالية و هذا يتوافق ايجابياً مع جزء من الدراسات السابقة التي اكدت على وجود اثر ايجابي لمحاسبة القيمة العادلة على جودة البيانات المالية و من اهمها دراسة Sundgren et al لعام (2018) و دراسة Blankespoor & others لعام (2012)، و في ذات الوقت يتنافى مع عدد من تلك الدراسات المدرجة ضمن هذا المحور والتي تؤكد ان هناك تأثير سلبي لمحاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 على موثوقية البيانات المالية و جودتها و من اهمها دراسة Tutino & Pompili لعام (2018).

4. ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معياري الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13 يؤثر ايجابياً على مؤشرات الأداء غير المالي، و هذا يتفق بشكل ايجابي مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المحور، من حيث التأثير على قرارات منح الائتمان، و فترة السداد، و ملائمة هذه البيانات لمتخذي القرار، و كذلك تأثير محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيارين المذكورين في قياس المخاطر، و التنبؤ بها و ادارتها و التعديل على مخصصاتها في البيانات المالية، حيث ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معياري IFRS 9 و IFRS 13 على كلٍ من السياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، و هذا يتفق ايجابياً مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المحور و اهمها دراسة Hashim et al لعام (2016) و دراسة Farkas لعام (2016).

5. اظهرت النتائج الأولية لقياس تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، و الذي تم تطبيقه اعتباراً من بداية العام 2018، تأثيراً ذو دلالة احصائية على سياسة إدارة المخاطر، من خلال زيادة قدرة المصرف على توقع المخاطر المستقبلية و قياسها و ادارتها و تعديل قيمة احتياطي المخاطر المصرفية العام، بالإضافة إلى تأثير تطبيق النموذج على السياسات الائتمانية و الأداء المالي للمصرف بشكل عام، و هذا يتفق ايجابياً مع نتائج الدراسات السابقة التي وردت ضمن محور تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة و من اهمها دراسة Hashim et al لعام (2016).

6. ان استخدام صافي القيمة الدفترية لأصول المصرف كعامل وسيط مؤثر في العلاقة بين المتغيرات المستقلة و مؤشرات الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، أظهر تحسناً في مستوى الدلالة الاحصائية و القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات، إلا ان الأثر بقي ضعيفاً لكافة المتغيرات المستقلة في تأثيرها على متغيرات الأداء المالي التابعة.

الفصل السادس

الاستنتاجات و التوصيات

1-6 الاستنتاجات:

1. ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 و معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9، يزيد من شفافية البيانات المالية و ملائمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بما فيها منح الائتمان، و يحد من قدرة المصارف في التلاعب في البيانات المالية، وبالتالي يعزز من جودة البيانات المالية المفصح عنها، و ذلك حسب ما تظهره استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة بخصوص تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب المعيار IFRS 13 و متطلبات نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار IFRS 9 على كل من السياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر.

2. ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS 13 و IFRS9، يستدعي من المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعديل و تطوير سياستها الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر نتيجة للتطور المستمر في محاسبة القيمة العادلة، بسبب تأثير

محاسبة القيمة العادلة على مثل هذه السياسات بشكل جوهري حسب ما أوضحت استجابات عينة الدراسة.

3. بالرغم من فرض هيكل قياس موحد للقيمة العادلة لموجودات و مطلوبات المنشآت الاقتصادية حسب تعليمات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13، و التي لم تحدد طريقة ثابتة أو منهج ثابت لقياس القيمة العادلة، نجد ان ذلك يترك المجال أمام الإدارة في التقدير الشخصي لبعض محددات اساس القياس المتبع، الأمر الذي ينتج عنه تدني الموثوقية في البيانات المالية، و هذا تؤكد استجابات المبحوثين بخصوص موثوقية البيانات المالية المعدة وفق محاسبة القيمة العادلة.

4. ان اختبار نتائج التطبيق الأولي لنموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة يظهر تأثيراً على مؤشرات الأداء المالي حسب ما اكدت عليه نتائج استجابات المبحوثين، بالرغم من انه لم يتم التحقق من ذلك التأثير بواسطة تحليل مؤشرات الأداء المالية بسبب عدم توفر بيانات مالية سوى تلك المتعلقة بالعام 2018 و الذي يمثل بداية التطبيق الالزامي للمرحلة الاخيرة من المعيار الدولي IFRS 9 الخاصة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

5. إن تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة حسب متطلبات المرحلة الأخيرة من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9، سيؤدي إلى زيادة في قيمة احتياطي المخاطر المصرفية العام المفصح عنه في البيانات المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، حسب ما أكدت عليه استجابات المبحوثين بهذا الخصوص.

6. إن محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية IAS 39 و IAS 32 و غيرها و التي كانت سارية المفعول قبل التطبيق الالزامي لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 13، لا يوجد لها تأثير ذو دلالة احصائية على متغيرات الأداء المالي حسب ما اظهرته نتائج التحليل للفترة (2007-2012).

2-6 التوصيات:

1-2-6 توصيات خاصة للقطاع المصرفي:

1. على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين الاستمرار في تعديل سياستها الائتمانية، و ما يتعلق بها من إجراءات و أنظمة داخلية تبعاً للتطور في محاسبة القيمة العادلة، بما يضمن استمرارية ملائمة البيانات المعدة وفقاً للقيمة العادلة لمتخذي قرارات منح الائتمان و القائمين على تصنيف العملاء و مراقبة التدني في جودة الائتمان الممنوح.
2. على المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين مواكبة التعديلات في محاسبة القيمة العادلة بتعديل سياسة إدارة المخاطر و ما يتعلق بها من إجراءات و أنظمة داخلية بما يحقق قدرة هذه المصارف على التنبؤ بالمخاطر التي قد تتعرض لها و تقييمها و تبني استراتيجيات تحوطية تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS 9 و إدارة هذه المخاطر للحد من آثارها.
3. على المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين المحافظة على تقييم محفظتها الائتمانية بشكل دوري و تقييم مخاطرها و قياسها و الإفصاح عنها في البيانات المالية مع التوضيحات اللازمة بما يحقق منفعة أكبر لمستخدمي هذه البيانات.
4. زيادة المتابعة و الاشراف من قبل بورصة فلسطين و سلطة النقد على المصارف في تطبيق متطلبات معايير القيمة العادلة و اصدار إجراءات و تعليمات و سياسات واضحة حول تطبيق هذه المعايير بما يضمن الالتزام التام بها.

6-2-2 توصيات عامة:

1. إجراء دراسات ميدانية اضافية حول تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على كل من مؤشرات الأداء المالية غير المالية باضافة قطاعات اقتصادية أخرى لعينة الدراسة و زيادة الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل المالي و دراسة متغيرات اضافية، بالاضافة لبحث تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الأداء المالي تحديداً بعد مضي فترات زمنية على تطبيق النموذج و مقارنتها بنتائج اعمال فترات مماثلة سابقة لتطبيقه للتحقق من تأثير تطبيقه على هذه المؤشرات.
2. زيادة الالتزام بتطبيق معياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS 9 و IFRS 13 بما يضمن تماشي كافة الشركات بمتطلبات هذه المعايير.
3. استخدام متغيرات أخرى لقياس تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على كل من مؤشرات الأداء المالي و الأداء غير المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
4. تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على قطاع شركات التأمين و القطاعات الأخرى و دراسة تأثير تطبيقها على هذه القطاعات و مقارنتها مع نتائج هذه الدراسة و دراسات أخرى حول القطاع المصرفي.

و الحمد لله رب العالمين

المراجع العربية:

1. الجرف، ياسر، (2017): أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية، دراسة نظرية و ميدانية، مجلة المحاسبة و المراجعة - AUJAA ، جامعة طنطا، مصر .
2. الجسار، عايض، (2014) :ملائمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
3. الجوازنة، روان، (2014):أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي، دراسة ميدانية على شركات التأمين الاردنية، جامعة الشرق الأوسط، الكويت .
4. السعبري، ابراهيم. مردان، زيد، (2013): القيمة العادلة و تأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية و مالية - المجلد الثامن - العدد 25 - الفصل الرابع، العراق .
5. أبو القمصان، خالد. (2005): دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار و تحديات المستقبل، وزارة المالية، غزة، فلسطين .
6. بيجان، رجاء، (2016): إدارة مخاطر أسعار صرف العملات باستخدام عقود المشاركة بالمخاطرة، الجامعة التقنية الوسطى، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والدارية. تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط العدد(21). 2016
7. شراد، عائشة، (2015): انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، دراسة ميدانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر .

8. صيفي، حسنية، (2015): قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة 2008-2013، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
9. عريضة، أماني، (2017): اثر القيمة العادلة على الأداء المالي في المصارف التجارية الاردنية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
10. عمر، محمد، (2017) : محاسبة القيمة العادلة و أثرها في كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، دراسة ميدانية ، الجامعة اللبنانية الفرنسية ، العراق .
11. عيسى، أمجد، (2004): السياسة الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
12. فلة ،حمدي، (2017):تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الكوابل-بسكرة ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر.
13. لقمان، يوسف، (2018) : المحاسبة عن القيمة العادلة و دورها في تقويم الأداء المالي ، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية ،جامعة النيلين ، السودان .
14. مريم، زايدي، (2016) : اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية و علاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية ، دراسة حالة مصرف أبوظبي الاسلامي ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر .
15. هرش، أسامة، (2017):أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الارياح ،دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي ، جامعة الزرقاء، الزرقاء.
16. يونس ،خالد، (2011) : أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم ، دراسة تحليلية للمصارف المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، الجامعة الاسلامية ، غزة .

17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2016، رام الله،

فلسطين

18. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2017، رام الله، فلسطين

19. سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم (2) لسنة 2018 بشأن متطلبات وارشادات تطبيق المعيار

الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، رام الله، فلسطين

20. سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم 10 لسنة (2017) بشأن دليل القواعد و الممارسات

الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، رام الله، فلسطين

21. سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات رقم (7) لسنة 2016، بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال

وفق مقررات بازل 2، رام الله، فلسطين

المراجع باللغة الاجنبية

1. Alshatti, Ali. (2015): the effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks , Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1, 2015.
2. Aurora, Cristina. Bontas, Bunea. (2013) Valuation techniques used under fair value measurement, available at: <http://www.strategiimanageriale.ro>
3. Aven, Terje. :Risk analysis , 2nd edition ,Copyright © 2015 John Wiley & Sons, Ltd.
4. Aven, Terje. Zio, Enrico .(2014) :Foundational issues in risk assessment and risk management , University of Stavanger, Stavanger, Norway.
5. Ayres, et al., Fair value accounting and analyst forecast accuracy, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting (2017), <http://dx.doi.org/10.1016/j.adiac.2016.12.004>
6. Barth, Beaver, & Landsman, (2001). The relevance of the value relevance literature for accounting standard setting: Another view. Journal of Accounting and Economics, 31(3), 77–104
7. Barth, Mary, and others. (2011): Fair value accounting and firm valuation, available at: <http://webs.ucm.es>
8. Barth, Mary, et al. (2007); International Accounting Standards and Accounting Quality, available at: <https://papers.ssrn.com>
9. Bick, Orlova, and Sun, Fair value accounting and corporate cash holdings Advances in Accounting (2017), <https://doi.org/10.1016/j.adiac.2017.12.002>.
- 10.Dvorakova, Dana (2011): Developments in Fair Value Measurement: Some IFRS 13 View, University of Economics Prague.
- 11.Emerson, et al. (2010); Fair value accounting: A historical review of the most controversial accounting issues in decades, journal of business & economics research, Vol. 8, No. 4, pp 77- 86.

12. Fargher, Neil. Zhang, John (2014): Changes in the measurement of fair value: Implications for accounting earnings, Accounting Forum 38, Elsevier Journal.
13. Farkas, Zoltan. (2016); The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability, Lancaster university management school.
14. FASB, ASC 820, (2018); Fair Value Measurement, available at: <https://asc.fasb.org/imageRoot/81/118196181.pdf>.
15. Ferrao, Recardo, (2011): How significant is the decline in fair value for the available for sale equity securities, Universidade Technica De Lisboa.
16. Gadhia, 2015, A study of assets quality of selected public & private sector banks in India, International Journal of Applied Research, 1 (12): 270-274.
17. Gestel, Tony. Baesens, Bart (2008) : Credit Risk Management: basic concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital , pp 24 .
18. Hashim, Noor. Li, Weijia. O’Hanlon, John. (2016): Expected-loss-based Accounting for Impairment of Financial Instruments: The FASB and IASB Proposals 2009–2016, Accounting in Europe, 13:2, 229-267, DOI: 10.1080/17449480.2016.1210179.
19. IAS plus, (2010), IFRS 1; First-time Adoption of International Financial Reporting Standards available at: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs1>
20. IAS plus, (2018), IAS 36; impairment of assets, available at: <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias36>
21. IAS plus, (2018), IAS 39; financial instruments: recognition and measurement, available at: <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39>
22. IFRS foundation, IFRS 13; fair value measurement, available at: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-13-fair-value-measurement/>

23. IFRS foundation, IFRS 9; Financial instruments, available at: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/>
24. Ijeoma, N. B.. The Contribution of Fair Value Accounting on Corporate Financial Reporting in Nigeria. *American Journal of Business, Economics and Management*. Vol. 2, No. 1, 2014, pp. 1-8.
25. Jaijairan, Paul. (2013); Fair Value Accounting vs. Historical Cost Accounting, *Review of Business Information Systems – First Quarter 2013*, Vol. 17, No. 1.
26. Jakob, 2018, "The Evolution of Performance Measurement", Retrieved from <https://reliabilityweb.com/articles/entry/the-evolution-of-performance-measurement>.
27. KPMG, (2015); Fair value measurement questions and answers, available at: <https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2015/12/fair-value-qa-2015.pdf>
28. Linsmeier, Thomas. (2011): Financial reporting and financial crises: the case for measuring financial instruments at fair value in the financial statements, *Accounting Horizons*, vol. 25, No. 2, pp 409-417.
29. Magnan, et al. (2015); Fair value accounting: information or confusion for financial markets?, *Review of accounting studies*, vol. 20, pp 559-591.
30. Neely et al. (2002); The performance prism: the scorcard for measuring and managing business success, available at: https://www.researchgate.net/publication/265453886_The_Performance_Prism_The_Scorecard_for_Measuring_and_Managing_Business_Success/link/557ccc0b08aec87640db4fb7/download.
31. Nicolae, Christine. Pepi, Mitica, (2013); Fair Value Accounting versus Historical Cost Accounting - the Impact on Financial Statement Presentation, *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*. Vol. XIII, No. 1, pp 1399-1404.

- 32.Patty Bick, Svetlana Orlova, Li Sun (2017): Fair value accounting and corporate cash holdings, *Advances in Accounting*, Elsevier Journal.
- 33.Prochazka, David. (2009); Evolution of Fair Value Measurement – Part 1, University of Economics Prague. Available at: <https://www.researchgate.net/publication/268399760>
- 34.Riahi, Olfa. Khoufi, Walid. (2016); Effect of fair value accounting on the company's reputation, *International journal of accounting and economics studies*, Vol. 4, No. 1, pp 36-45.
- 35.Ryan, Stephan. (2012); Financial reporting for financial instruments, *Foundations and trends in accounting*, Vol. 6, No. 3-4, pp 187-354.
- 36.Sawalqa, Fawzi. (2016); Fair Value Accounting: A Controversial but Promising System, *Accounting and finance research*, Vol. 5, No. 1.
- 37.Schinasi , Garry.(2004) Defining financial stability , international monetary fund, available at: <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Defining-Financial-Stability-17740>
- 38.Strouhal, Jiri. (2015); Historical Costs or Fair Value in Accounting: Impact on Selected Financial Ratios, *Journal of Economics, Business and Management*, Vol. 3, No. 5,
- 39.Sundgren, et al., (2018): "Analyst Coverage, Market Liquidity and Disclosure Quality: A Study of Fair-value Disclosures by European Real Estate Companies Under IAS 40 and IFRS 13, *International Journal of Accounting*, <https://doi.org/10.1016/j.intacc.2018.02.003>
- 40.Tutino, M. & Pompili, M. (2018): Fair value accounting and management opportunism on earnings management in banking sector: First evidence. *Corporate Ownership & Control*, 15(2).
- 41.Uyanik, Ozgur. (2017); fair value firm performance ratios and CEO compensation, Linnaeus University.

42. Wang, Haiping. Werbin, Eliana. (2018); The compensation of CEOs and the relevance of fair value accounting, *accounting and management journal*, Vol. 2, No. 63, pp 1-17.
43. Wang, Haiping. Zhang, Jing (2017): Fair value accounting and corporate debt structure, *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Elsevier Journal.
44. Zack, Gerard; Fair value accounting fraud: New global risks and detection techniques, Copyright 2009, pp 237 - 241.
45. Zyla, Mark. Fair value measurement: Practical guidance and implementation, copyright 2013, 2nd edition, Wiley & sons, Inc.

الصفحات و المواقع الالكترونية

1. بورصة فلسطين ، <http://www.pex.ps>
2. سلطة النقد الفلسطينية: <http://www.pma.ps>
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://www.pcbs.gov.ps>
4. معايير الإبلاغ المالي الدولية: <https://www.ifrs.org>
5. معايير المحاسبة الدولية: <https://www.iasplus.com>
6. صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org>
7. تقنين معايير المحاسبة الأمريكية: <https://www.asc.fasb.org>
8. <https://assets.kpmg>
9. <https://www.investopedia.com>

ملحق رقم (1)

ملخص الدراسات السابقة

الرقم	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	وصف المتغيرات	أسلوب الدراسة	اهم النتائج
1	دراسة (لقمان، 2018)، " المحاسبة عن القيمة العادلة و دورها في تقويم الأداء المالي، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية".	دراسة و تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة حسب متغيرات الاعتراف و القياس و الإفصاح على تقويم الأداء المالي للمصارف	المتغيرات المستقلة: الاعتراف، القياس، الإفصاح	المنهج الوصفي التحليلي	خلصت الدراسة إلى وجود أثر جوهري لمتطلبات محاسبة القيمة العادلة على تقويم الأداء المالي للمصارف العاملة في السودان. ان المؤشرات المالية المأخوذة من البيانات المالية حسب منهج القيمة العادلة تعبر عن الأداء الحقيقي للمصارف
2	دراسة (هرش، 2017) "أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح. دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي"، جامعة الزرقاء.	بيان مفهوم جودة الأرباح الايجابية و توضيح سماتها و أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة الإيرادات	محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل و المتغير التابع هو جودة الإيرادات	المنهج التحليلي و نماذج تحليل الانحدار	ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر بشكل ايجابي في جودة البيانات المالية من الناحية الايجابية و هذا التأثير ناتج عن الأهمية النسبية للإفصاحات حول بنود الدخل الشامل في المركز المالي و بنود صافي الدخل في بيان الدخل.
3	دراسة (حمدي، 2017)، "تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في	التعرف على مشاكل منهج التكلفة التاريخية و أثر تبني محاسبة القيمة	المتغير المستقل: أساس القياس حسب محاسبة	المنهج الوصفي التحليلي و منهج	أكدت الدراسة ان محاسبة القيمة العادلة لها تأثير كبير على مؤشرات الأداء المالي بالإضافة إلى تأثيرها الكبير

المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الكوابل - بسكرة"، بسكرة، الجزائر .	العدالة على مؤشرات الأداء المالي و جودة البيانات المالية	القيمة العادلة المتغيرات التابعة: مؤشرات الأداء (السيولة، الربحية، العائد) و جودة البيانات المالية	دراسة الحالة	على جودة البيانات المالية المعدة وفقاً لمنهج القيمة العادلة.
4 دراسة (محمد، 2017):	التعرف على مدى التزام المصارف السودانية في تطبيق منهج القيمة العادلة من خلال القياس و الإفصاح و اثر ذلك على كفاءة الأداء المالي	المتغير المستقل: القياس و الإفصاح المتغير التابع: الأداء المالي	المنهج الوصفي و التحليلي	ان اتباع محاسبة القيمة العادلة يساعد في تحسين ملائمة البيانات المالية و يزيد مصداقيتها
5 دراسة (عريضة، 2017) اثر	بيان اثر القيمة العادلة على الأداء المالي في المصارف التجارية	المتغيرات المستقلة: مكاسب أو خسائر الاصول المالية من خلال الربح أو من خلال الدخل الشامل. المتغير التابع: الربح أو الخسارة، الدخل الشامل،	المنهج الوصفي التحليلي	ان هناك اثر لمكاسب أو خسائر الادوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الاعتراف بها من خلال الأرباح أو الخسائر و مكاسب أو خسائر الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر اثر على كلٍ من مؤشر الأرباح و الخسائر و الدخل الشامل الآخر ، و كذلك ان استخدام القيمة العادلة يزيد من الموثوقية و

الإعتمادية على البيانات المالية و ان البيانات المالية
المعدة وفقاً للقيمة العادلة تحد من تضليل المساهمين و
مستخدمي البيانات المالية

إجمالي الدخل الشامل

- 6 دراسة (الجرف، 2017) اثر التعرف على اثر تطبيق محاسبة المتغير المستقل: محاسبة المنج الوصفي
استخدام محاسبة القيمة العادلة القيمة العادلة على دقة التنبؤات القيمة العادلة التحليلي
على دقة تنبؤات المحاسبة المحاسبية من خلال ربحية السهم و المتغير التابع: دقة التنبؤ
صافي قيمة الاصول و دورها في في ربحية السهم و صافي
ترشيد القرارات قيمة الاصول
- 7 دراسة (خلدون، 2017) ا أثر تهدف الدراسة إلى التعرف اثر محاسبة القيمة العادلة المنهج الوصفي
استخدام محاسبة القيمة العادلة تطبيق محاسبة القيمة العادلة على متغيرا مستقلا التحليلي
على ملائمة معلومات القوائم ملائمة المعلومات المفصح عنها في و المتغير التابع: ملائمة
المالية للمؤسسات الاقتصادية". البيانات المالية، و و توضيح اثر البيانات المالية
تطبيق محاسبة القيمة العادلة على
مستوى البيانات المالية
- 8 دراسة (شرداد، 2015)، التعرف على مدى الالتزام بتطبيق المتغير المستقل: محاسبة المنهج الوصفي
بينت الدراسة ان هناك التزام بتطبيق معايير محاسبة

<p>القيمة العادلة و ان لهذا التطبيق أثر جوهري في البيانات المالية و جودتها.</p>	<p>التحليلي</p>	<p>القيمة العادلة المتغير التابع: جودة البيانات المالية</p>	<p>محاسبة القيمة العادلة و أثر ذلك على جودة البيانات المالية</p>	<p>"انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة البيانات لمعلومات المالية الواردة في البيانات المالية"</p>
<p>تؤثر محاسبة القيمة العادلة بشكل ايجابي في زيادة ملائمة البيانات المالية لمتخذي قرارات منح الائتمان في المصارف و ان البيانات المالية المبنية على اساس منهج القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم و قدرة على ترشيد قرارات منح الائتمان</p>	<p>المنهج الوصفي</p>	<p>محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل و المتغير التابع السياسات الائتمانية للمصارف</p>	<p>التعرف على مدى اسهام محاسبة القيمة العادلة في ملائمة البيانات المالية لمتخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية</p>	<p>9 دراسة (الجسار، 2014): "ملائمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الكويتية" جامعة الشرق الأوسط.</p>
<p>ان لمحاسبة القيمة العادلة من حيث التغير في صافي الدخل و ارباح الأدوات المالية و الأرباح الموزعة على المساهمين و التغير المتراكم في القيمة العادلة و الإفصاح عنها في البيانات المالية له أثر جوهري في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين</p>	<p>المنهج الوصفي</p>	<p>المتغير المستقل: التغير المتراكم للقيمة العادلة و التغير في صافي الدخل أرباح الأدوات المالية. المتغير التابع: الأداء المالي</p>	<p>بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية</p>	<p>10 دراسة (الجوازنة، 2014)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي، دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"، جامعة الشرق الأوسط.</p>

- 11 دراسة (السعبري و مردان، 2013)، "القيمة العادلة و تأثير استعمالها في جودة التقارير المالية"، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية، المجلد الثامن، العدد 25، الفصل الرابع.
- تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة و البيانات المعدة وفقاً لها على جودة البيانات المالية و التعرف على الخصائص التي يمكن ان تضيفها محاسبة القيمة العادلة للبيانات المالية
- المتغير المستقل: المعايير الخاصة بمنهج القيمة العادلة
- المنهج الوصفي التحليلي
- ان لمحاسبة القيمة العادلة أثر جوهري على تعزيز المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية و ان هذه البيانات المالية تعطي قدرة للشركة على تقدير الأداء المالي المستقبلي لارتباط هذه المؤشرات أكثر بالحاضر و المستقبل عنه بالماضي
- 12 دراسة (يونس، 2011)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".
- التعرف على مفهوم القيمة العادلة و متطلبات القياس و الإفصاح و العرض و تحديد أثر التغير في بنود البيانات المالية على العائد السوقي على السهم و العائد من صافي الربح
- المستقل: التغير في صافي الدخل، ارباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة...
- المنهج الوصفي التحليلي
- هناك أثر جوهري لصافي الدخل و أرباح الأدوات المالية و التغير المتراكم في القيمة العادلة دون باقي المتغيرات على عائد السهم السوقي. بالإضافة إلى وجود تأثير جوهري لمحاسبة القيمة العادلة على مؤشر العائد على السهم من صافي الربح. و ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من سلامة الإفصاحات المحاسبية و جودة البيانات المالية
- 13 دراسة (Tutino & Pompili, 2018): " Fair value القيمة العادلة و جودة الأرباح
- تحديد العلاقة المحتملة بين قياس القيمة العادلة و جودة الأرباح المطلقة لأرباح أو خسائر
- المنهج الوصفي
- وجود علاقة سلبية بين استخدام القيمة العادلة و جودة الإيرادات للمصارف الامريكية، بالإضافة إلى اثر محاسبة

القيمة العادلة على ملائمة و موثوقية البيانات المالية حيث ان ملائمة هذه البيانات تزداد في حين ان الموثوقية بها تنخفض بسبب استنادها في بعض الأوقات إلى التقديرات الشخصية و عدم وجود اسواق كفوّة يستند إليها في تحديد القيمة العادلة لبعض الاصول و الالتزامات

القيمة العادلة (FVI) و
الرسمة السوقية (MC)
المتغير التابع: جودة
الإيرادات الكلية

accounting and
management
opportunism on
earnings management
in banking sector: First
"evidence

أن جودة الإفصاح ارتفعت بشكل ملحوظ بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (13). وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن الجودة مرتبطة بمتابعة المحللين وهوامش العرض والطلب إلى أن متطلبات الإفصاح المعدلة في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (13) لم تحل أي عيوب في السوق.

المنهج الوصفي التحليلي
المتغير المستقل: المعيار IFRS 13
المتغير التابع: جودة الإفصاحات و متابعة المحللين و سيولة السوق

التحقيق في ما إذا كانت جودة الإفصاح عن القيمة العادلة للشركات في قطاع العقارات قد تحسنت ب اعتماد المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 13. و دراسة الآثار الاقتصادية لجودة الإفصاح من خلال فحص ارتباطه مع متابعة المحللين وسيولة السوق

14 دراسة (Sundgren, et al.,)
Analyst " (2018):
Coverage, Market
Liquidity and Disclosure
Quality: A Study of Fair-
value Disclosures by
European Real Estate
Companies Under IAS 40
"and IFRS 13

- 15 دراسة (Wang & Zhang,) التعرف على دور محاسبة القيمة المتغير التابع: قابلية المنهج الوصفي بينت الدراسة ان هناك ارتباط ايجابي بين المستوى الثاني و الثالث في القياس حسب منهج القيمة العادلة و اصدار ديون قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وجود اثر سلبي لهذين المستويين على فترة استحقاق الدين. ان انعدام الموثوقية في مقاييس القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة الطلب على ادوات هيكل الديون التي تحد من نزاعات الوكالة بين الدائنين و حملة الاسهم.
- 16 دراسة (Ayres, Huang &) بحث تأثير محاسبة القيمة العادلة على سلوك المحللين الماليين و نتائج و دقة توقعاتهم لإيرادات الشركات. Fair value accounting and analyst forecast "accuracy". (Myring, 2017)
- 17 دراسة (Bick, Orlova &) التعرف على العلاقة بين مدخلات القيمة العادلة و الموجودات النقدية للشركة. Fair value " : (Sun, 2017) accounting and
- المتغير المستقل: قابلية تحويل الدين المتغير المستقل: مستوى القياس (1،2،3) و (نسبة موجودات و مطلوبات القيمة العادلة إلى إجمالي الاصول)
- المنهج الوصفي التحليلي
- المنهج الوصفي التحليلي
- المنهج التحليلي الانحدار
- المتغير المستقل: أساس القياس وفق منهج القيمة العادلة.
- المتغير التابع: دقة توقعات المحللين الماليين
- المتغير المستقل: النقد و ما يعادله. المتغيرات التابعة: الأثر المتراكم
- المنهج التحليلي و نماذج تحليل الانحدار

<p>عرضة بشكل أكبر للتضارب في المصالح بين المدراء و المالكين الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة البيانات المالية.</p>	<p>للقيمة العادلة ، القيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات</p>	<p>corporate cash holdings."</p>
<p>بينت الدراسة خصائص و مزايا كل من النموذجين و ان استخدام نموذج الخسائر المتوقعة أفضل من حيث الاعتراف في الخسارة قبل حدوثها بما يضمن تشكيل مخصصات مناسبة لها.</p>	<p>بحث وصفي</p>	<p>18 دراسة (Hashim et al,) تحليل و مقارنة مقترحات مجلسي معايير المحاسبة FASB and IASB في تطوير نموذج لمعالجة الخسائر المتوقعة و توضيح الفروق بين نمودي الاعتراف بالخسائر المتحققة و المتوقعة Expected-loss - " : (2016 based Accounting for Impairment of Financial Instruments: The FASB and IASB Proposals 2009-2016."</p>
<p>بينت الدراسة أهمية و مزايا نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة المنصوص عليه في المعيار IFRS 9 و ان له تأثير في تعزيز الاستقرار المالي بالرغم من تأثيره السلبي على رأس المال التنظيمي. ان ترك مساحةاً للتقديرات الشخصية في نموذج الخسائر</p>	<p>المنهج الوصفي المتغير المستقل: نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة المتغير التابع: رأس المال التنظيمي و مخصصات</p>	<p>19 دراسة (Farkas, 2016): هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار المحتملة لاستقرار المالي في الاتحاد الأوروبي لاحقاً لتعديل نموذج الاعتراف بالخسائر من المتحققة إلى المتوقعة و اثر ذلك The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and</p>

<p>المتوقعة قد ينتج عنه تلاعب في قيمة المخصصات و بالتالي تدني جودة البيانات المالية.</p>	<p>انخفاض القيمة</p>	<p>Implications for Financial Stability على رأس المال التنظيمي و مخصصات انخفاض القيمة</p>	<p>20 دراسة (Riahi & Koufi,) "Effect of fair value accounting on the company's reputation": (2016) بحث تأثير محاسبة القيمة العادلة على سمعة الشركات. من خلال دراسة تأثير تطبيق القيمة العادلة على خلق قيمة المساهمين</p>
<p>أن متغيرات التشخيص التقليدية (EQ،EPS) لا تزال تحتفظ بأهميتها كمؤشرات رئيسية تحدد عائد الأسهم مهما كان المبدأ المحاسبي المتعلق بها، من ناحية أخرى، هناك تحسن ملحوظ في محتوى المعلومات للمتغيرات بموجب نموذج القيمة العادلة في حال تم تقديمها بشكل مفهوم وغير معقد.</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي و نماذج البيانات المقطعية</p>	<p>المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة المتغير التابع: سمعة الشركة و قيمة المؤسسة</p>	<p>21 دراسة (Ijeoma, 2014): "The contribution of fair value accounting on corporate financial reporting in Nigeria" معرفة أثر محاسبة القيمة العادلة على البيانات المالية للشركات في نيجيريا</p>
<p>فائدة للمستثمرين من تقارير التكلفة التاريخية. كما لوحظ أن هيكل سوق رأس المال النيجيري من شأنه أن يشكل تحديا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة. وتبين كذلك أن القيمة العادلة الكاملة للأدوات المالية تحقق هدف الإبلاغ عن الأداء.</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة المتغير التابع: جودة البيانات المالية</p>	<p>22 دراسة (Fargher & Zhang,) بحث تأثير التغير في أساس قياس</p>
<p>بينت الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين التدخلات</p>	<p>المنهج الوصفي</p>	<p>المتغير المستقل: أساس</p>	

<p>الإدارية في قياس القيمة العادلة و التلاعب (إدارة) إيرادات حيث ان اتاحة الفرصة للتقدير الشخصي في قياس القيمة العادلة يمكن الإدارة من الوصول إلى مستوى الإيرادات المطلوب و بالتالي تدني المحتوى المعلوماتي للإيرادات و البيانات المالية.</p>	<p>التحليلي القياس وفقاً لمنهج القيمة العادلة المتغير التابع: جودة الإيرادات</p>	<p>القيمة العادلة (زيادة التقدير الإداري في قياس القيمة العادلة) على جودة الارياح</p>	<p>Changes in the " : (2014 measurement of fair value: Implications for "accounting earnings</p>
<p>ان الرافعة المالية التي تم قياسها باستخدام القيمة العادلة للأدوات المالية تفسر تبايناً كبيراً في فروق عائدات السندات و فشل المصارف. ان القيمة العادلة للقروض و الودائع هي المصدر الاساسي للقدرة التفسيرية في فروق عائدات السندات</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي الرافعة المالية المتغير التابع مقاييس المخاطر الائتمانية</p>	<p>تقييم مدى ارتباط مختلف نسب الرافعة المالية، والتي يتم حسابها باستخدام الأدوات المالية المقاسة على طول سلسلة القيمة العادلة، بمقاييس مختلفة لمخاطر الائتمان</p>	<p>23 &دراسة (Blankespoor Others, 2012" Fair value accounting for financial instruments: Does it improve the association between bank leverage and credit risk?"</p>
<p>ان أهم مزايا تطبيق المعيار IFRS 13 تكمن في تعزيز حيادية البيانات المالية و بالتالي زيادة منفعتها في الاستناد إليها لصنع القرارات الاقتصادية و ان الاستناد إلى محاسبة القيمة العادلة يحد من القدرة على التلاعب</p>	<p>دراسة وصفية</p>	<p>تقييم التطور الحالي في استخدام محاسبة القيمة العادلة و تقييم فوائد استحداث المعيار IFRS 13 و إيجابياته و سلبياته</p>	<p>24 دراسة (Dvorakova,) " : (2011 Developments in Fair Value Measurement: Some "IFRS 13 View</p>

في البيانات المالية في ظل وجود أسواق نشطة و كفاءة.

25 دراسة (Ferrao, 2011): " تهدف الدراسة إلى توفير أداة قادرة المتغير المستقل: انخفاض المنهج التحليلي ان المؤسسات في عينة الدراسة تدرج احكاماً مختلفة حول التعبير عن التدني الملحوظ في القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع للملكية تقدير سعر أداة حقوق الملكية المتغير التابع: سعر الأوراق المالية المتاحة للبيع

How significant is the decline in fair value of the available for sale equity securities."

26 دراسة (Barth & others,) تهدف الدراسة إلى تحليل نتائج تبني المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة المنهج الوصفي ان المحاسبة المبنية على منهج التكلفة التاريخية يقلل من مستوى جودة البيانات المالية و يتيح المجال للتلاعب فيها.

Fair Value and "Firm Valuation": (2011) محاسبة القيمة العادلة في التقييم الثابت باستخدام نموذج أولسن، و المتغير التابع: جودة المقارنة منهج محاسبة القيمة العادلة البيانات المالية و تقييم المؤسسة و منهج التكلفة التاريخية.

ان اعتماد محاسبة القيمة العادلة و تطبيقها يجعل البيانات المالية اقرب إلى القيمة الصحيحة و الواقعية.

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

1. د. نافع عساف، كلية الإدارة و الأعمال، جامعة فلسطين التقنية-خضوري.

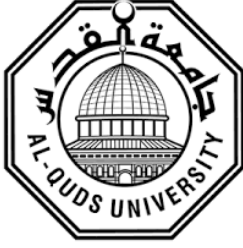
2. د. ساهر عقل، كلية الأعمال و الاقتصاد، جامعة القدس.

ملحق رقم (3)

خصائص عينة الدراسة (المبحوثين)

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	42	76.4	100
	أنثى	13	23.6	
المسمى الوظيفي	مدير	13	23.6	100
	نائب مدير	3	5.5	
	رئيس قسم	14	25.5	
الإدارة العامة	موظف	25	45.5	100
	الإدارة المالية	20	36.4	
	إدارة المخاطر	12	21.8	
المؤهل العلمي	إدارة الائتمان	23	41.8	100
	دكتوراة	1	1.8	
	ماجستير	14	25.5	
التخصص العلمي	بكالوريوس	40	72.7	100
	دبلوم فإقل	0	0	
	محاسبة	20	36.4	
الخبرة	علوم مالية	15	27.3	100
	اقتصاد	2	3.6	
	إدارة اعمال	12	21.8	
الخبرة	غير ذلك	6	10.9	100
	1-5 سنوات	16	29.1	
	6-10 سنوات	16	29.1	
	11-15 سنة	11	20	
	16-20 سنة	3	5.5	
	20 فأكثر	9	16.4	100

ملحق (4)



كلية الدراسات العليا

برنامج المحاسبة و الضرائب

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الطالب بإجراء دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في برنامج المحاسبة و الضرائب بعنوان: "تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء المنشآت الاقتصادية".

حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير التعديلات الأخيرة على معايير المحاسبة الدولية التي تتناول القيمة العادلة و تأثير تطبيقها على أداء المؤسسات المصرفية في فلسطين. و أهم هذه التعديلات معيار المحاسبة الدولي IFRS 13 و الخاص بقياس القيمة العادلة و معيار المحاسبة الدولي IFRS 9 الخاص بالأدوات المالية و محاسبة التحوط، حيث يغطي المعيار الأول جوانب الاعتراف و القياس و الإفصاح عن القيمة العادلة في البيانات المالية، في حين يتناول المعيار الثاني جوانب محاسبة الأدوات المالية من حيث التصنيف و القياس و الإفصاح عنها، و كذلك محاسبة التحوط و نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة و الذي حل بديلاً عن نموذج الخسائر المتحققة.

لذا يرجى من حضرتكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة التالية حسب وجهة نظركم، شاكرين لكم حسن تعاونكم و نتعهد و نؤكد لكم حرصنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها و انها ستوظف فقط لأغراض البحث العلمي لا غير.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالب محمد سيف الدين جبر

إشراف الدكتور كامل أبو كويك

القسم الأول: يتكون القسم الأول من معلومات خاصة بالموظف المجيب، يرجى وضع اشارة (X) أمام العبارة المناسبة لإجابتك:

1. الجنس: ذكر أنثى
2. المسمى الوظيفي: مدير نائب مدير رئيس قسم موظف
3. الدائرة التي تعمل بها: الإدارة المالية إدارة المخاطر إدارة العمليات
4. المؤهل العلمي: دكتوراه ماجستير بكالوريوس دبلوم فأقل
5. التخصص العلمي: محاسبة علوم مالية اقتصاد إدارة أعمال غير ذلك
6. سنوات الخبرة: 1-5 سنوات 6-10 سنوات 11-15 سنة 16-20 سنة أكثر من 20 سنة

القسم الثاني: فقرات الاستبانة.

الرجاء وضع إشارة (X) داخل مربع الإجابة المناسبة

المحور الأول : السياسة الائتمانية للمصرف

يهدف هذا المحور إلى التعرف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على السياسة الائتمانية للمصرف

نادراً جداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	الفقرة	
					تؤدي محاسبة القيمة العادلة إلى تحسين ملائمة البيانات المالية لمتخذي قرارات الائتمان.	1
					البيانات المالية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تؤثر ايجابياً على قرارات منح الائتمان.	2
					يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى ترشيد قرارات منح الائتمان التي تتخذها إدارة الائتمان في المصرف.	3
					يؤدي اتباع محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة القدرة التنبؤية لمتخذي قرار منح الائتمان في المصرف.	4
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على تصنيف الجهة طالبة التمويل لدى المصرف.	5
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على سمعة الجهة التي تقدمت بطلب التمويل.	6
					يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على تصنيف القطاعات طالبة التمويل.	7
					يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على طبيعة الضمانات التي يشترطها المصرف على الجهة طالبة التمويل.	8
					يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي	9

					يشترطها المصرف على الجهة طالبة التمويل.	
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على قيمة الائتمان الممنوح للجهة طالبة الائتمان.	10
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على فترة سداد قيمة الائتمان الممنوح للجهة طالبة الائتمان.	11
					يتطلب تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعديل السياسة الائتمانية للمصرف بشكل دوري و مستمر.	12
					يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على تسعير المنتجات الائتمانية المنوي منحها للعملاء.	13
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على قدرة المصرف في الموازنة بين العائد و المخاطرة.	14

المحور الثاني: نموذج الخسائر المتوقعة 9 IFRS

يهدف هذا المحور إلى التعرف على تأثير تطبيق نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة على

الأداء المالي و السياسة الائتمانية و سياسة إدارة المخاطر للمصرف

نادراً جداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	الفقرة	
					يؤدي تبني نموذج الخسائر المتوقعة إلى زيادة قيمة احتياطي التراجع في القيمة العادلة للمحفظة الائتمانية المفصح عنها في البيانات المالية للمصرف.	1
					يؤثر تبني نموذج الخسائر المتوقعة بشكل إيجابي على قدرة الإدارة التلاعب في قيمة المحفظة الائتمانية.	2
					تبني نموذج الخسائر المتوقعة يؤثر بشكل سلبي على قيمة احتياطي المخاطر المصرفية العامة.	3
					تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة يؤثر بشكل سلبي على قرارات منح الائتمان للجهات طالبة التمويل.	4
					يؤدي تبني نموذج الخسائر المتوقعة و الإفصاحات المتعلقة به إلى زيادة قدرة المصرف على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية.	5
					يؤثر نموذج الخسائر المتوقعة بشكل سلبي على تصنيف الجهة التي حصلت على التمويل من المصرف.	6
					يؤثر تبني نموذج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ايجابياً على سياسة إدارة المخاطر التي يتبناها المصرف.	7
					يساعد تبني نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة في ترشيد القرارات الاقتصادية التي تتخذها إدارة المصرف.	8
					تبني نموذج الاعتراف بالخسائر المتوقعة يستدعي اللجوء إلى حكم مهني خارجي متمرس.	9
					تستند إدارة المصرف إلى أساس قياس موحد و سليم في تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأدوات المالية.	10

					الإفصاحات المرتبطة بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة تعزز مبدأ الشفافية من خلال تقديم معلومات مفيدة و في التوقيت المناسب لصانعي القرار في المصرف.	11
--	--	--	--	--	--	----

المحور الثالث : سياسة إدارة المخاطر

يهدف هذا المحور إلى التعرف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على سياسة إدارة المخاطر لدى

المصرف

نادراً جداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	الفقرة	
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة بشكل إيجابي على قدرة المصرف في إدارة المخاطر.	1
					يؤثر قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة على قدرة المصرف في توقع المخاطر المستقبلية.	2
					تساهم محاسبة القيمة العادلة في تخفيض نسبة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.	3
					تزيد محاسبة القيمة العادلة من إفصاح المصرف عن كافة المخاطر التي يتعرض لها في بياناته المالية	4
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة على زيادة قدرة إدارة المصرف في تحليل المخاطر التي يتعرض لها.	5
					سياسة إدارة المخاطر المستندة للبيانات المالية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة أكثر موثوقية من وجهة نظر إدارة المصرف.	6
					يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة قدرة المصرف على توقع مخاطر التغير في أسعار الصرف.	7
					يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة قدرة المصرف على	8

					توقع مخاطر التقلبات في أسعار الأوراق المالية و أسعار السلع.	
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة ايجابياً على مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر بشكل دوري.	9
					يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة المخاطر التشغيلية الناتجة عن فشل العمليات الداخلية في تجنب المخاطر.	10
					يؤثر تبني محاسبة القيمة العادلة إيجابياً في سياسة إدارة المخاطر من خلال فرض أدوات تحوط مالي جديدة	11
					يؤدي تبني محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة المخاطر التشغيلية الناتجة عن العنصر البشري عند تقييم المخاطر.	12
					تطبيق محاسبة القيمة العادلة يفرض اللجوء إلى حكم مهني متمرس عند تقدير قيمة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.	13
					يستدعي اتباع محاسبة القيمة العادلة المراجعة الدورية والمستمرة لتقييم مخاطر المحفظة الائتمانية	14
					تؤثر محاسبة القيمة العادلة إيجابياً على تقييم وقياس مخاطر الائتمان المتوقعة في الوقت المناسب	15